

الكتاب (٤) ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

سلسلة كتب فكرية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإسلامية في حوزة الامام القائم (عج) العلمية

التحديات الكونية

ومتطلبات ترميم الحضارة

آية الله السيد هادي المدرسي



التحديات الكونية

ومتطلبات ترميم الحضارة



التحديات الكونية

ومتطلبات ترميم الحضارة

آية الله السيد هادي المدرسي

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(١)

الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ(٢)

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(٣)

مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ(٤)

إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (٥)

اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُستَقِيمَ(٦)

صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ

غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ(٧)﴾

المحتويات



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين. والصّلاة على سيّد المرسلين محمّد وعلى آله الطاهرين.

* * *

يضمّ هذا الكتاب مجموعة مقالات نشرت من قبل في مجلة «البصائر»، وهي تتناول التحديات التي واجهت العالم في عصرنا الحاضر، أو التي لا زالت تواجهه حتى الآن، ومتطلبات النجاح في حلّها وتجاوزها.

وهذه المقالات، وإن كانت تتراءى، في نظرة أوّلية، وكأنها تركّز على الجوانب السلبية من الوضع الدولي، إلاّ أنها في الحقيقة تحاول تشخيص الداء أوّلاً، ثم وصف الدواء. وذلك في نظرة كونيّة شاملة.

صحيح أن التفاؤل واجب عقلاً، وشرعاً، إلاّ أن ذلك لا يعني أن نغضّ الطرف عن التحدّيات الكبرى، والمشاكل العالمية، وكأنه لا وجود لها. بل يعني الإيمان بقدرتنا على اكتشاف الحلول، ووضعها موضع التنفيذ.

أليس من يذهب إلى الطبيب يقصد أولاً اكتشاف ما به من العلل، ومن ثم الحصول على العلاج الناجع لها؟.

هذا هو ما قصدته من تناول «التحديات الكونيّة، ومتطلبات ترميم الحضارة».

إننا بحاجة إلى البحث عن الخطوات التي تجعل العالم في وضع أفضل مما هو عليه، وهذا يتطلّب إصلاح الديمقراطية، ومعالجة سلبيات العولمة، وإنصاف المضطهدين، ومنع انتحار الكوكب، ومراعاة حقوق الإنسان، والخروج من شرنقة الأقوياء ومواجهة الفقر وإنقاذ الطفولة البريئة وحوار الديانات ومعالجة مشاكل العالم الثالث وعلى الأخص حل مشكلة الشرق الأوسط.

أرجو من الله تعالى أن يكون هذا الكتاب مساهمة متواضعة في هذا المجال. وهو نعم المولى ونعم النصير.

هادي المدرّسي

١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م

١

إصلاح الديمقراطية

لا شك في أن الديمقراطية تطور مهم في النظام السياسي العام، بالمقارنة مع كل من (الاستبداد) و(الفوضى).

الاّ أن ذلك لا يعني أن الديمقراطية بشكلها القائم، هي أفضل أنواع الحكم، أو أنها الشكل النهائي الممكن لتنظيم أمور المجتمعات، كما يعتقد بعض المتطرفين.

فالديمقراطية إذا لم يتم إصلاحها فإنها سوف تستمر تعاني من عمليات الاختناق بأمراضها ومشاكلها حتى تتحول إلى إطار غير إنساني، ونظام هو مزيج من الاستبداد والفوضى، في حين أن المطلوب أن يكون مزيجاً من التعددية والنظام.

ولابدّ هنا من الإشارة إلى أن جذور الفساد في الديمقراطية قديمة، لأنها أساساً وُلدت وهي تحمل في ذاتها الكثير من بذور الشر، فالديمقراطية هذه لم تولد في أحضان العدالة، وإنما وُلدت في أحضان الظلم. فديمقراطية أثينا -وهي التي يعبر عنها بأمّ الديمقراطيات- والتي أُنشئت في القرن الخامس قبل الميلاد في عهد (ديريلي كليس) ضمّت هذه الديمقراطية ألفي مواطن (حرّ) كان لهم حق الرأي، ولكن حرمت مائة وعشرة آلاف من العبيد من حقوقهم، ومن إبداء آرائهم، وهكذا فإن هذه الديمقراطية كانت مشبّعة، يوم ولادتها، بروح الاستبداد، أي أن حق إبداء الرأي كان مضموناً لألفي شخص فقط، في حين حرم من ذلك مائة وعشرة آلاف.

وأشكال الديمقراطية الأخرى التاريخية ترتكز على الوهم والخداع نفسهما.. فميثاق استقلال الولايات المتحدة ينادي بالمساواة بين البشر، ولكنه حافظ على نظام العبودية والرّق لمدة قرن ولم يتخلَ عن نظام العبودية إلا بعد الحرب الأهلية،

أما التمييز العنصري تجاه السّود فقد استمر قرنين من الزمن.

وأيضاً فإن الدستور الفرنسي الأول يعلن في الديباجة التي هي عبارة عن إعلان حقوق الإنسان والمواطن بـ« أن البشر كلهم يولدون أحراراً ومتساوين في الحقوق». ولكن هذا الدستور نفسه يستثني في مواده ثلاثة أرباع المواطنين الذين أعلنوا كمواطنين غير فعّالين، وحرموا من حق الاقتراع.

وفي زمننا المعاصر هذا نجد نموذجاً مماثلاً لتلك الديمقراطيات في « ديمقراطية» إسرائيل التي يتشدق بها الغربيون، باعتبارها واحة الحرية في صحراء الاستبداد.

هذه الديمقراطية أيضاً حدَّد قانون المواطنية باليهود وحدهم، فقانون « العودة» وهو أساس قيام دولة إسرائيل، يحدد الانتماء اليهودي شرطاً لحق العودة بأن يولد الفرد من أم يهودية أو يعتنق الديانة اليهودية. وهو بذلك يستثني كل العرب منه.

وحسب هذا القانون فإن من حق من لم ير فلسطين في حياته من اليهود أن يعود إلى إسرائيل، ويصبح مواطناً له كامل الحقوق، ولكن العربي المسلم الذي هجّرته إسرائيل من أرض آبائه وأجداده، والذي لا يزال يحتفظ بمفتاح بيته في جيبه لا يحق له أن يعود. إنه معيار الدّم والتمييز العنصري وما ينتج عنها من أنواع التمييز.

هذه ليست سوى مثال من أمثلة الديمقراطية المزيفة، ففي إسرائيل يتمتع اليهودي بالديمقراطية لكي يمنع غيره منها، وفي أثينا أيام (بركلي) كانت الديمقراطية تعني ديمقراطية المواطن، وليس ديمقراطية الوطن الذي يضم الرعايا والعبيد والنساء، أما ديمقراطية الآباء المؤسسين في الولايات المتحدة فكانت ديمقراطية البيض، لا ديمقراطية الزنوج. وفي إعلان حقوق الإنسان المذكورة أعلاه المالك وحده المواطن.

وتصبح الديمقراطية السياسية وهماً، فلا تطال الاقتصاد والثقافة، ففي الديمقراطيات المسماة بالليبرالية تبقى الملكية الاقتصادية محصورة في المؤسسة، حيث لا يقبل أرباب العمل بأي مشاركة للموظفين في اتخاذ القرارات حول التوجه والتنظيم وتوزيع ثمار المؤسسة، وفي هذا النوع من الديمقراطية يتزايد عدم المساواة بتزايد ثراء قطب واحد في المجتمع. ففي فرنسا مثلاً كان سنة ١٩٩٠م عشرة بالمائة من الأغنياء يتقاسمون ٥٤٪ من ممتلكات الشعب، وخمسين بالمائة مّمن هم أقل ثراء كانوا يتقاسمون ٦٪ منها.. هذا هو بيان الديمقراطية الليبرالية في شقها الاقتصادي.

ومثل هذه الديمقراطية التي تؤدي إلى موت قسم كبير من الشعب

بسبب الجوع والعوز والمرض، بينما يتمتع الأقلية بأكثرية الثراء، هل يحق لها أن تدعي أنها النموذج الديمقراطي الأفضل بعد الآن؟

هل شهد التاريخ أرستقراطية اقتصادية وثقافية أكثر شراسة من هذا الواقع؟

إن النتيجة الأولى والأخطر لاحتكار الأقلية للثروة -حتى في النظام الديمقراطي- هي استيلاء هؤلاء على مؤسسات الإعلام والثقافة، ومعارض الرسم، والإنتاج السينمائي، وأي شيء من هذا القبيل، أي احتكار «الديمقراطية»، وممارسة كل أنواع الاستبداد والتمييز العنصري في ظله.

فمؤسسة التلفزيون القادرة على تسليط الأضواء على طائر صغير، محاصر فوق شجرة في غابات الأمزون، لا تستطيع أن تتذكر الألوف من الذين يقتلون بالعمد بالسلاح مثل أولئك الجنود الذين دفنوا أحياء في حرب الخليج الثانية.

إن التلفزيون قادر على القضاء على الرأي العام الحقيقي، هذا الرأي الذي لا يكون للديمقراطية وجود دونه، إذ كيف يتكون الرأي ما دام الإعلام الذي يصنعه، منحازاً؟.

إن وسائل الإعلام قادرة على تحقيق ما يصبو إليه من يقف وراءها، من آلهة المال والسلطان، وهي مجرد وسيلة لتهيئة التجهيزات السياسية الضرورية للأنظمة الاستبدادية.

وهكذا فإن الاقتراع العام لم يعد ضمانة للديمقراطية. وهو لم يكن كذلك قط في تاريخه.

إن الاقتراع في الديمقراطية الغربية يأتي نتيجة التوجيه، ولو لم يكن هنالك توجيه فلربما كان الاقتراع العام يمثل رأي المقترعين، ولكن حينما تكون الديمقراطية (شاقولية) أي محددة نتائجها سلفاً -على طريقة ديمقراطية الصين- وتكون الأسماء قد أبلغت للمقترعين من قبل، ولا يبقى لهم خيار إلا أن يقوموا بعملية شكلية، أي مجرد وضع تلك الأسماء المحددة لهم مسبقاً في صناديق الاقتراع.. أو على الطريقة الغربية حيث يكون كل شيء جاهزاً مسبقاً عبر الإعلام، عندما يكون الاقتراع كذلك فأي قيمة تكون للديمقراطية؟.

أليست تلك الديمقراطية هي التي جاءت بـ(نابليون) إلى الحكم،

حيث حصل في استفتاء شعبي على تخويل عام؟.

وأليست هي التي جاءت (بهتلر) إلى الحكم في ألمانيا؟ وأية ثقة تبقى لنا في هذه الديمقراطية بعد ذلك؟.

إن (هتلر) لم يصل إلى السلطة بواسطة انقلاب عسكري، بل بطريقة ديمقراطية، وعبر حصوله على غالبية آراء شعبه، وهو الشعب الذي يوصف بأنه أكثر شعوب العالم ثقافة، ولكن سيطرة وسائل الإعلام على العقول لم تكن قد أبقت لهم خياراً غير ذلك، تماماً كما هو الأمر بالنسبة إلى إيطاليا في زمن (موسيليني).

وهكذا فإن الاقتراع العام ليس ضمانة في وجه الاستبداد، والتزوير، كما أنه ليس ضمانة في وجه الظلم والتدمير.

ثم لابد هنا من الحديث عن (حرية السوق) كما يبشّر لها الغربيون باعتبارها من ثمار الديمقراطية، فتلك هي الأخرى من الإكذوبات المفضوحة التي زرعتها وسائل الإعلام في عقل الرأي العام، وأجازت من أجلها فرض القوانين وانتهاك الديمقراطية.

وهكذا كانت الحال في (تشيلي) في عهد (بينوشيه) حيث كلفت قوى الدولة القمعية بالقضاء على أي عائق يقف أمام تخصيص السوق، ومن أجل ذلك قام (بينوشيه) بالانقلاب على الدولة، وبقي فيها طويلاً بفضل مساعدة الديمقراطية الغربية المباشرة له.

واليوم تأكدت نظرية إلحاق الديمقراطية بحرية السوق وهي نظرية السياسة الأمريكية؛ فقد أعطى (جورج بوش)، الرئيس الأمريكي السابق، إلى لجنة حقوق الإنسان في (جنيف) تحديداً لهذا بقوله: «نؤيد الديمقراطية للشعوب كلها» وأضاف: «لأنها الإطار السياسي للرأسمالية، والديمقراطية الرأسمالية سترتمي في التجارة معنا، وستقدم نفسها سوقاً، وهذا ما سيسمح لنا بمساعدة نظامها القريب من نظامنا».

أي أنه يريد الديمقراطية لكي تولّد له سوقاً للتجارة وللمبادلة الاقتصادية، ومن ثم لربح الرأسمالية وأصحابها.

لا يمكننا إذن تصور خلاصة للديمقراطية، وأحادية السوق، والسياسة الأمريكية الخارجية أكثر بساطة من هذه الخلاصة التي ذكرها الرئيس الأمريكي السابق.

ثم إننا نرى في شرق أوروبا الميل إلى فرض حرية السوق على حساب الديمقراطية. فأمام ارتفاع الأسعار وتزايد البطالة ومساوئ تحرير السوق أعلن (ليش فاليسا) في تاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٩١م قائلاً: «بولونيا بحاجة إلى حكم قوي، إلى نوع من الدكتاتورية الاقتصادية»، وكذلك الأمر في روسيا فقد قرر (بوريس يلتسن)، لتسريع إرساء الرأسمالية، أن يضايق الصحافة، وأن يجمع سلطة الرئيس، ورئيس الوزراء في يده، فحصل على السلطة المطلقة فأستأثر بالحكم بواسطة المراسيم، حتى أنه أخذ يصدر المراسيم التي تناقض الدستور، ثم ضرب مبنى البرلمان بالدبابات، فأيدته الديمقراطيات الغربية كلها.

هذا هو نموذج الديمقراطية.. وثمرتها: حرية السوق.

أما في خارج روسيا أي في الغرب فليست تعددية الأحزاب إلا نوعاً من أنواع الخداع.. فهل من تعددية في الولايات المتحدة؟!.

كم حزباً تجد هناك؟ وكم شخصاً يترشح عادة في كل دورة رئاسية؟.

دائماً هنالك حزبان فقط يتحكمان في مصير الولايات المتحدة، ودائماً هنالك شخصان فقط لرئاسة هذه الدولة! ولذلك فإنه عندما أعلن (روس بيرو) ترشيحه اعتبروا ذلك مجرد نكتة سياسية، باعتبار أنه لن يسمح لشخص خارج إطار الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، بأن يترشح للرئاسة.

أية ديمقراطية هذه التي لا يمكن لأحد أن يترشح إلا عبر هذين الحزبين؟ وبشرط أن يكون صاحب الملايين، أو مدعوماً من أصحاب الملايين حتى يتمكنوا من تسويقه إعلاميًّا وبيعه للناس.

والسؤال هنا هو: لماذا تحتاج الديمقراطية في الاقتراع العام إلى مبالغ طائلة من الأموال للإعلام؟

أليس معنى ذلك هو صرف الأموال لكي ينتخب الناس شخصاً محدداً عبر تزيين صورته؟ تماماً كما يفعل أي ديكتاتور في العالم الثالث، من تلصيق صوره هنا وهناك وإقامة مهرجانات التأييد؟

إن الغريب هنا أنك لا تجد فرقاً كبيراً بين برنامجي الحزبين الجمهوري، والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث إنك لو غطيت عنوان الحزب، وأعطيت البرنامج لأي شخص، فمن شبه المؤكد أنه

لا يستطيع أن يميز لمن يعود ذلك من الحزبين؟

إنهما معسكران يمثلان حزب المال الواحد، في غياب الأحزاب الشعبية الحقيقية.

وفي الواقع فإن الناخبين الأمريكيين يدركون هذه الحقيقة فهم يعبرون عن عدم اكتراثهم بصراع كل من الفيل وهو شعار «الجمهوريين» والحمار شعار «الديمقراطيين» بامتناعهم عن الاقتراع الذي يقاطعه أكثر من ثلثي الناخبين لا سيما المحرومين منهم. وهكذا فإن المرشح الذي يفوز على خصمه ببضعة أصوات ينتخب بنسبة ١٥٪ من الناخبين المسجلين فقط.

ويحدث الشيء نفسه في أوروبا.. ففي فرنسا، منذ أوائل الجمهورية الثالثة ولغاية آخر الجمهورية الخامسة، اعتاد الناس على رؤية تحالف يساري ينهى التشريع بتحقيق برنامج اليمين!

ترى أية ديمقراطية حقيقية هذه؟!..

إن مثل هذه الديمقراطية كانت دوماً تمويهاً لسلطة أقلية من الأقليات، من مالكي العبيد إلى مالكي الثروات.. ومن أصحاب الألقاب إلى أصحاب المؤسسات الإعلامية.

وعلى كل حال فلا يتوقع غير هذا من الديمقراطيات التي ورثت الأمراض من سوابقها، كما يرث الناس الأمراض من آبائهم، فهي توارثت أمراضها الجينيّة من ديمقراطية النبلاء والسادة في أثينا.

إن الديمقراطية في جوهرها الآن هي ديمقراطية الأخذ لا ديمقراطية العطاء، أي ديمقراطية أولئك الذين يملكون الثروة فيستثمرونها في النظام السياسي، حيث يكون العائد عليهم أكثر مما يستثمر أحدهم المال في إقامة مصنع للبلاط، فإنهم يستثمرون أموالهم في إقامة (دكتاتورية) مغلفة بأوراق الانتخابات، فالمقصود الأول والأخير هو زيادة الربح عبر الحصول ليس على الأسواق والسيطرة على البضائع فحسب، وإنما الحصول على الحكم والسيطرة على الحكام أيضاً.

إنها ديمقراطية مبنيّة على الامتيازات، وهي ديمقراطية مبنية على العنصرية بأشكال مختلفة، فلا يزال الزنوج والأقليات الدينية عنصراً دونيًّا في كل بلاد الغرب، ولا تزال الأقليات العرقية التي لا يحمل أبناؤها الدم الغربي النقي، تعامل وكأنها ابنة الجارة بينما يعامل الذين يحملون الدم النقي معاملة ابن السيدة، ولا يزال للون

امتيازه، وللعنصر امتيازه، ولذلك فإنك تجد في مراكز الحدود في الغرب بلا استثناء، عندما يمر الذي يحمل البشرة السمراء أو الدكناء أو السوداء ينظر إليه من قبل الموظفين في قسم الجوازات، كمجرم حرب، حتى وإن حمل جنسية دولة أوروبية، لأن الجنسية تختلف عن الدم، والمطلوب هو الدم النقي وليست الجنسية المنتقاة.

إن الغربيين بالطبع يعتزون بالجنسية الغربية في مقابل الجنسيات الأخرى، فلو أن حامل جنسية بريطانية تعرض للتهديد في خارج بريطانيا، فإن كل الأساطيل البريطانية تكون مستعدة للانطلاق دفاعاً عنه، لكن هذا الذي يحمل الجنسية البريطانية نفسه إن أتى من خارج بريطانيا، وأراد المرور إلى الداخل في الحدود البريطانية، وكان في جذوره يحمل الدم الشرقي، أو الدم الأفريقي، فإن التعامل معه سيتم حتماً على أساس بشرته وأصوله ودمه، وليس على أساس الجنسية التي يحملها.. فصاحب العيون الزرق والبشرة الحمراء والشعر الأصفر، لا يحتاج موظف الحدود عادة إلى التدقيق في أوراقه الثبوتية في الحدود، بل يكفي أن يبرزها من بعيد حتى يمر مع أخذ التحية له. فخضرة عينيه هي علامة دمه النقي، وكذلك بشرته، ولا حاجة إلى الأوراق الثبوتية، أما صاحب العيون السّود والبشرة الداكنة، فلا بد من التحقيق معه والتثبت من أوراقه، مع أن كليهما يحمل الأوراق ذاتها والهوية نفسها.

ولا تزال هنالك عنصرية دينية، فبالرغم من أن الغالبية من الحكومات والموظفين والشعوب الغربية ليست ملتزمة بأصول الديانة المسيحية، ولا هي من الجماعات التي تتراود على الكنائس عادة، بل إن الرجل الغربي لا يعرف دينه إلا عند الزواج والوفاة، ولا يسمع أحد في كل خطابات الرؤساء الغربيين وفي كل مؤتمراتهم حتى مجرد اسم الله تعالى، ولا ذكر شيء من تعاليم التوراة أو الإنجيل، ولا أحد منهم يستشهد بما جاء به الأنبياء أبداً. بالرغم من كل ذلك فإنهم ينظرون إلى أصحاب الديانات الأخرى نظرة تحقير ظاهرة، وكثيراً ما يتعاملون مع المسلمين معاملة، أقل ما يقال عنها أن لا تسامح فيها، لأنهم ليسوا مسيحيين، أي أن المسيحية تُستخدم كقميص عثمان ضد الديانات الأخرى.

وقد وجدنا مثالاً لذلك في بوسنيا حيث كان يجري تطهير عرقي بشع بحق المسلمين، كما تمت إبادة عشرات الألوف من المسلمين وذبحت النساء والأطفال، على مرأى ومسمع من الحكومات والشعوب الغربية، ولكن لم يجرِ التحرك في الوقت اللازم. وكما يقول (نيكسون) الرئيس الأمريكي الأسبق: «فإنه لو كان

الذي يجري على المسلمين في (بوسنيا) قد جرى على المسيحيين أو اليهود لتحرك الغرب فوراً، ووضع حدًّا لتلك المجازر في الأيام الأولى، ولكن رأينا كيف تم التعامل مع هذه القضية». ولقد تكررت العملية ذاتها في إقليم كوسوفو وكانت النتيجة ذاتها، كما جرى مثله في الشيشان على أيدي الروس، وكانت النتيجة نفسها أيضاً.

فعندما يتم قتل المسلمين وتصفيتهم فإن الغرب يتعامل مع ذلك بدم بارد، ولا أبالية عالية البرودة، ولا تتحدث وسائل الإعلام عنهم كمسلمين إلا من باب «أنهم يستحقون ذلك» أما إذا ارتكب عربي جريمة قتل، فحتى لو كان منسلخاً عن دينه، فإن جريمته تنسب فوراً إلى الإسلام لتعميمها على كل المسلمين فيقال: «إن مسلماً قام بجريمة كذا». ولكن الجريمة من غير المسلمين لا تنسب إلى دياناتهم فلا يقال: «إن مسيحيًّا ارتكب جريمة».

وعندما تفجر باكستان قنبلتها النووية، ردًّا على قيام الهند بذلك، فإن وسائل الإعلام الغربية تتحدث عن تلك القنبلة باعتبارها (قنبلة إسلامية) «تهدد الأمن والسلام الدوليين» ولكنها لا تتحدث عن قنبلة الهند باعتبارها (قنبلة هندوسية)، ولا عن قنبلة إسرائيل النووية باعتبارها (قنبلة يهودية)، ولا عن قنابل أمريكا وأوروبا باعتبارها (قنابل مسيحية).

وكذلك فإن هنالك عصابات إرهابية في أمريكا هي أخطر بكثير من أية مجموعة «إرهابية» تنتمي إلى المسلمين، ومع ذلك فإن إرهاب هؤلاء لا ينسب إلى أصولهم مثل المكسيكيين أو الفيتناميين، أو الصينيين، ولا أحد ينسب ذلك إلى الكونفوشيوسية، أو إلى المسيحية، أو اليهودية.

إن مقاومة الفلسطيني المضطهد تفسّر على أساس أنها (إرهاب إسلامي)، لكن ما يقوم به الإسرائيليون ضد الفلسطينين لا يفسر على أساس أنه إرهاب، ولا ينسب إلى يهوديتهم.

ولأن الديمقراطية المعاصرة مصابة بمرض انفصام الشخصية فإنها غير قادرة على التعامل مع الديمقراطيات في العالم الإسلامي، وتحبذ التعامل مع الأنظمة الديكتاتورية فيها.. وقد رأينا كيف أن الغرب وقف وراء الحكم العسكري الجزائري الذي ألغى نتائج الانتخابات البلدية، وجرى قتل أكثر من (سبعين ألف شخص)، ومع ذلك فإن الغرب حبّذ تأييد الحكم العسكري هذا، بدل التعامل مع نتائج انتخابات حرة اختار فيها الناس بملء

أرادتهم رؤساء البلديات. مما يعني أن الديمقراطية الغربية غير قادرة على التعامل مع الديمقراطيات الحقيقية، وأنها تفضل الدكتاتورية عليها.

ثم إن الأوروبيين لا يفتؤون يتهمون المسلمين بأنهم غير ديمقراطيين، ولكن في كل مكان طالب المسلمون بالديمقراطية، وحق تقرير المصير، واحترام رأي الأكثرية نجد أن الغرب كان يقف أمامهم، ويؤيد الأقليات المتحكمة على رقاب الناس، ومن ثم فإن الغرب يقف مع الدكتاتوريات القائمة، بينما يتهم المسلمين بأنهم غير ديمقراطيين.

ولنأخذ مثالاً على ذلك قضية التجربة السلمية الهادئة في تركيا ففي هذه الدولة -الخاضعة أساساً للنفوذ الغربي- وهي عضو في حلف الناتو رسميًّا، ومرتبطة بالغرب إقتصاديًّا وسياسيًّا، في هذه الدولة جرت انتخابات فاز فيها حزب إسلامي هادئ لا يرفع شعار تدمير الغرب، بل يطالب بعضوية تركيا في الاتحاد الأوربي، ويقبل بالعلاقة مع إسرائيل، ولم يكن يعادي بأي شكل من الأشكال الغربيين ولا المسيحية ولا اليهودية.

وهذا الحزب قاد الحكم في تركيا عاماً كاملاً، قبل استقالة رئيس وزرائه (نجم الدين أربكان) من منصبه في ١٨ حزيران ١٩٩٧. كان ناخبو هذا الحزب الذي لا يحمل حتى اسم الإسلام وإنما (حزب الرفاه)، يتحدرون كما في سائر بلدان المنطقة من أوساط متدينة، وهم من مختلف طبقات المجتمع وبينهم كما في بلدان أخرى، أعداد من أصحاب المهن الحرة والمهندسين، والكوادر، ورجال الأعمال، والمساعدين الاجتماعيين، وأساتذة الجامعات، وخريجي المعاهد العليا، وقد انتقل كثير من كوادرهم السياسيين إلى الإسلام بعد انهيار أحزاب اليسار في المنطقة. وهم من المثقفين الذين لم يمسهم الفساد خلال الفترة التي اضطلعوا فيها بحكم البلاد -هكذا تقول جريدة (لوموند دبلوماتيك) الصادرة في تموز ١٩٩٧م- إنه حزب شرعي إذن، والأكثرية قبلت به، وأكثر من ذلك فإن رئيسه قَبِل بالنظام العلماني في بلاده، بالرغم من أنه لا يؤمن به، وقَبِل أن تكون الأوقاف مؤسسة رسمية، وأن يبقى اللباس الديني بالنسبة للرجال والنساء ممنوعاً، وأن تبقى كثير من الشعائر محظورة، وقبل بالتعددية للنظام السياسي، وتعاون مع الرئيسة السابقة (تانسو تشلر) وعينها وزيرة للخارجية، وكل ذلك أعطى صورة للإسلاميين لا تتعارض لا في المظهر ولا في المخبر مع شيء مما يطالب به غلاة الغربيين، وكان ديمقراطيًّا أكثر من اللازم، ومهتمًّا بشؤون العامة من الناس، حيث اهتم بإقامة المدارس، وتأسيس الجمعيات الخيرية،

وإقامة المؤسسات التربوية وما شابه ذلك، أي أن توجهه الاجتماعي العام كان في مصلحة الناس، كما أن توجهه السياسي لم يكن مخالفاً للغرب.

واهتم حزب الرفاه بالمرأة، ونهض بها واستطاع أن يرفع من شأنها، في الوقت الذي كان الإسلاميون دائماً يتهمون بأنهم ضد المرأة، بل إن إحدى أهم النتائج الإيجابية لانتصار الإسلاميين في انتخابات عام ١٩٩٥م قد تمثلت في نهوض المجتمع العلماني، حيث تعلم العلمانيون من الإسلاميين، ولأول مرة، كيف يهتمون بشؤون عامة الناس، وقلدوهم في التوجه نحو التربية المتخصصة للأطفال، وحماية البيئة، وإقامة الجمعيات الخيرية من كل صنف، وقال العلمانيون حينئذ: بأنه كان علينا أن نفعل كل ذلك قبل ثلاثين عاماً.

ومع كل هذا فإن الغرب وقف بشدة ضد هذا الحزب، وأيد الانقلاب العسكري الصامت عليه من قبل المؤسسة العسكرية، وتم إجبار نجم الدين أربكان على الاستقالة، وصفق الغربيون جميعاً لهذه العودة الفجة إلى الديكتاتورية العسكرية.

ترى بعد كل هذا كيف يستطيع أن يثق المسلمون بما يقوله الغربيون من اهتمامهم بالديموقراطية ودعمهم لها؟

أليس من حق المسلمين بعد ذلك أن يعتقدوا بأن الغرب يغذي العداء ضد المسلمين من أي لون وشكل، وأنه واقع في بئرٍ حفرتها أيدٍ معاديةٌ للغرب وللإسلام وللمسلمين وللمسيحية جميعاً. فالبعض في الغرب هو الذي حفر بئر العداء للإسلام، وهو الذي أعلن من طرف واحد عداءه للمسلمين، قولاً وعملاً.. ومع ذلك اتهم المسلمين بأنهم يعادونه، ويحاولون تحطيم حضارته.

إن عداء الغرب للإسلام سيؤدي إلى تمزق الغرب، تماماً كما أن ظهور الإسلام أدى إلى نهضته. وتلك نتيجة نتمنى على كل حال ألّا تحدث، وأن يعود الغرب إلى رشده، ويعرف أنّ (اللاسامية) الجديدة ضد المسلمين لها نتائجها الخطيرة عليه، أكثر مما هي على المسلمين في نهاية المطاف.

* * *

إن الديمقراطية بشكل عام بحاجة إلى ترميم، حتى يمكن تعميمها في مختلف البلاد، ولتستطيع التناغم مع الديمقراطيين الحقيقيين في كل مكان، وتدافع عن مصالح الأكثرية، وليس عن مصالح الشركات الكبرى، وجماعات الضغط، ورجال المال والصولجان.

٣

جدلية الإسلام والغرب

قبل الدخول في صلب الموضوع لابد من ملاحظة الأمور التالية:

أولاً: أن الإسلام ليس ضد المسيحية بل هو يستوعبها ديناً، ويتجاوزها شريعةً، ومن ثم فإن الإسلام لا يصطدم بأي شكل من الأشكال معها، تماماً كما أنه لا يصطدم مع اليهودية. فتاريخ كل من النبي عيسى عليه السلام والنبي موسى عليه السلام وتعاليمهما هو من تاريخ الإسلام وتعاليمه، والإيمان بالأنبياء جميعاً جزء من الإسلام ولهم صفة القدوة الحسنة عند المسلمين.

وفي الحقيقة فإن الإسلام لا يمكن أن يكون معادياً لأية ديانة سماوية، بل ولا يمكن للمسلمين أن يعادوا أتباع أية ديانة من الديانات، لسبب مهم وبسيط، وهو أن المسلمين مكلفون بإبلاغ الرسالة إلى غيرهم، وهذا (الغير) يشمل جميع المؤمنين بالأديان كما يشمل البشرية جمعاء.

إن الإسلام نزل في بيئة ملحدة في الغالب، تتخذ الأصنام آلهة وترتكب الموبقات، ومع ذلك فهو بشّر هؤلاء الناس بالدين الجديد، طالباً منهم إصلاح أنفسهم، ومعتقداتهم، ومن ثم فإن البيئة الأولى لنزول الوحي كانت بيئة ملحدة قام الإسلام بإصلاحها.

إن الوحي لم يعادي أولئك الناس، وإنما كان يحاول هدايتهم، ودفعهم إلى ترك العادات السيئة التي كانوا مبتلين بها. فالمسلم بوصفه مسلماً يحمل رسالة الهداية والصلاح للبشرية جمعاء، بما في ذلك أبعد الناس عن العقيدة الإسلامية، أي أولئك الذين يُنكرون وجود الباري عز وجل، أو يُشركون به، فكيف بالنسبة إلى أصحاب الديانات الذين لنا معهم قواسم مشتركة في أهم

القضايا مثل الإيمان بالخالق، وضرورة الالتزام بالأخلاق، وهم أهل الكتاب الذين نجد بالنسبة إليهم آية قرآنية صريحة تطلب أن ندعوهم إلى تثبيت قاعدة مشتركة ننطلق منها إلى بقية الأمور، وهي قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾.

وهكذا فإن للإسلام احترامه الخاص لأنبياء الله عز وجل جميعاً، ولرسالاتهم كلها.. ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾.

ومن جهة ثانية، فإن المسلمين يرون أنهم مكلفون بفتح الحوار مع البشرية جمعاء لشرح عقيدتهم، والوصول إلى قاعدة ثابتة ينطلقون منها كي يفلحوا جميعاً في الدنيا والآخرة.

ثانياً: ليس من مصلحة الأطراف الأخرى أن تعادي الإسلام، لأن احتمال أن يكون هذا الدين على حق أمر وارد عقلاً. فإذا ناصبوه العداء فإنهم سيكونون حينئذ الخاسرين دون غيرهم.

يقول ربنا: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾.

إن الأمر يدور بين الضلالة والهداية ولا خيار آخر، فإما أن يكون الإسلام هو (الهدى) ومخالفته (الضلال) وإما أن يكون في ضلالة وغيره الهدى. وهذا الاحتمال الدائر ما بين الهداية والضلالة، يتطلب بحكم العقل أن يحاول الآخرون فهم هذا الدين، حتى لا يخسروا الهداية ويكونوا في ضلال مبين، كما يطلب من المسلمين أن يفهموا الديانات الأخرى، ولا يكفروا بما جاء به الأنبياء.

ثم إن الإسلام يشكل اليوم حركة اجتماعية، وله قوة تأثير وتفاعل في ساحة الصراع العالمي، خاصة بعد انتهاء «الحرب الباردة» وبداية ما يسمّى أحياناً بعصر القطبية الموحدة، أو حسب تعبير بعضهم نهاية التاريخ، وأية معاداة للإسلام سيدفع المسلمين إلى التقوقع داخل قلاعهم، ومن ثم رفض كل محاولة للتقارب معهم، ولربما يؤدي ذلك إلى صراعات لها بداية، وليست لها نهاية وليس من مصلحة أحد، خاصة الدول الغربية ذات الصبغة المسيحية، أن تعادي الإسلام كدين، او تعادي المسلمين كأمة، بما لهم من مكانة سامية، سياسيًّا واجتماعيًّا.

إن للتعامل مع «الإسلام» كدين، ومع المسلمين كأمة منهج لابد من أخذه بعين الاعتبار، لأن الإسلام طرف أساسي لا يمكن تجاهله، وحري بالآخرين أن

يستمعوا إليه، وأن يضعوه في الحسبان، فحتى من زاوية المصلحة المادية البحتة فإن من واجب الدول جميعاً ألّا تعادي هذا الدين، وألّا تتجاهل المؤمنين به.

ثالثاً: عندما نقرر أن للإسلام مبادئه التي لا تتناقض مع هذه الديانة أو تلك، وأن من مصلحة الآخرين دراسته، فلا يعني أننا نجرّد الإسلام من خصوصياته الحضارية، ورؤاه الثقافية، وتعاليمه المختلفة عن بقية الديانات، وعلى كل حال فلابد من الإعلان عن وجود خصوصية في هذا الدين، وهذه الخصوصية امتياز له وليس تنقيصاً من قدره. فلا نريد أن نقول: إن المسيحية هي الإسلام وأن الإسلام هو المسيحية إطلاقاً. ولا نريد أن نقول: إن الإسلام هو اليهودية، وأن اليهودية هي الإسلام أبداً، ولا نريد أن نقول: إن كل ما يجري هنا وهناك، هو صحيح في نظر الإسلام مادام يقوم به مسيحيون أو يهود.

هنالك أمور يدينها الإسلام، أو يحرِّمها، وهي مباحة في كثير من المجتمعات الغربية القائمة مثل شرب المسكرات، وأكل لحم الخنزير، وغير ذلك من الأمور التي يسمح بها أتباع الديانتين وهي بالطبع غير مسموح بها في الإسلام، وتلك واحدة من امتيازات الإسلام، وهي وإن كانت جانبية بالقياس إلى قضايا العقيدة والإيمان، من الخصوصيات التي يتميز بها الإسلام، إلا أنها على كل حال من خصوصيات الإسلام.

رابعاً: إن للإسلام كدين سماوي مؤمنين به، وكلهم يتقرب إلى الله تعالى به في مختلف شؤون حياتهم وبعيداً عن القضايا السياسية، كما أن له معتنقوه في المجالات السياسية.

ومن الخطأ الفظيع أن ينظر البعض إلى الإسلام من منظور سياسي بحت، وينسى أن الذين يعتقدون بهذا الدين إنما يتخذونه منهجاً في حياتهم من أجل أن يربحوا آخرتهم. فتمسكهم به لا يرتبط بالقضايا الاقتصادية والمعيشية، أو القضايا الاجتماعية والسياسية وحدها.

إنك تجد في كافة مناطق العالم أناساً متمسكين بالإسلام من بين الأغنياء والفقراء، ومن بين الذين لهم تأثير سياسي والذين لا تأثير لهم، وهذا يعني أن مسألة الإسلام هي مسألة «ديانة» يتخذه المعتقدون بها منهجاً من أجل التقرب إلى الله وكسب رضاه، ويتعبدون ربّهم على منهجه، ويمارسون طقوسهم العبادية على طريقته، مع قطع النظر عن تأثير ذلك في حياتهم الاقتصادية والسياسية، ومع قطع النظر أيضا عن رأي الآخرين في ذلك، فلو أن أهل الأرض كلهم

اجتمعوا على مسلم مؤمن بالله ورسوله، لكي ينتزعوا منه هذا الإيمان، فإنهم لن يستطيعوا ذلك، ذلك أن المسلم يرى أن مستقبله في يوم القيامة مرتبط بدينه لأن رضا الله عز وجل فيه: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآَخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾. والقضية ليست قضية مصالح اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. صحيح أن هنالك حركات تتخذ الإسلام قضيةً سياسية بالإضافة إلى اتِّخاذه منهجاً ورسالة.. وصحيح أن هنالك حكومات تستفيد من شعار الإسلام لأعمالها، ولكن الغالبية من المسلمين يعتقدون بالإسلام ديناً آلهيًّا، ويتقربون به إلى الباري عز وجل في حياتهم من المهد إلى اللحد.

إن الإسلام دين يفتح القلوب قبل أن يفتح البلدان، وقد دخل في قلوب الملايين من الناس، ليس من بوابة السياسة ولا من بوابة الاقتصاد، بل من بوابة معرفة الله والرسل.

إن الإنسان يبحث عن ربه بوحي من فطرته ووجدانه، ومن ثم فهو يبحث عن كل ما يقرِّبه إليه، ومن هنا نجد أن كثيرين من غير المسلمين، من الذين كانوا يبحثون عن الله وعن رضاه، آمنوا بالإسلام واعتقدوا به وهذا يحدث حتى في البلاد التي يطغى عليها الإعلام ضد الإسلام، حيث إن كثيراً من المفكرين يعتنقونه بإيمان وإخلاص، لأنهم يجدونه الطريق إلى الله والوسيلة للتقرب إليه.

وقد حدث مثل ذلك في التاريخ من قبل، فأكبر دولة إسلامية اليوم على وجه الأرض هي إندونيسيا، التي تتجاوز نفوسها المائتي مليون إنسان، فقد دخلها الإسلام، ليس من بوابة الاقتصاد، ولا من بوابة السياسة، ولا عبر الغزوات العسكرية، ولا بسبب الإجبار والإكراه.. وإنما من خلال البحث عن الله وعن رضاه. وكذلك الأمر بالنسبة إلى كل منطقة جنوب شرق آسيا، ابتداء من الصين وانتهاء بماليزيا، ومروراً بالمسلمين في تايلند والفلبين وغيرها، واليوم حيث نجد المساجد والحسينيات والكثير من المركز الإسلامية نجدها ممتلئة فانه ليس بسبب الشعارات السياسية ولا الاقتصادية والاجتماعية، وإنما بسبب أن الناس يعتقدون بهذا الدين، ويرونه الصراط المستقيم، وأقصر الطرق لكسب رضا الله تعالى.

ومنطلقهم في ذلك هو أنهم لا يرون الحياة الدنيا هي الحياة الأبدية للإنسان، بل يرون الحياة الحقيقية بعد الموت، وهي عندئذ إما أن تكون جحيماً لا يُطاق أو نعيماً لا يزول، ولكي يتزحزحوا عن النار ويكسبوا الجنة، فهم يتمسكون بهذا

الدين ويؤدون واجباته. ولو أن منصفاً أطلق نظرة إلى موسم الحج وحده، حيث يجتمع قرابة المليونين من البشر، وهم في وضع اجتماعي واقتصادي جيد، فسوف يجد الدليل على أن تمسك الناس بهذا الدين إنما هو تمسك ديني حقيقي، يرتبط بمدى إيمانهم بعالم الآخرة وليس لإمور اقتصادية أو سياسية، فلا يقل عن خمسة ملايين إنسان يزورون كل عام تلك الأماكن المقدسة في مكة والمدينة.

والسؤال هنا هو: هل كل ذلك يحدث بسبب عامل سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي؟

كلا فالحاج يرى في عملية الحج وسيلة للتقرب إلى الله عز وجل، ولذلك فالحجاج مستعدون من أجل الوصول إلى هناك أن يبذلوا كل غال وثمين، بما في ذلك أحيانا أرواحهم.

وهكذا فإنه لا يصح أن ننظر إلى ديانة عميقة الجذور، واسعة الانتشار مثل الإسلام، من خلال بؤرة ضيقة هي البؤرة السياسية وحدها، أو نفسر اعتقاد الناس بهذا الدين تفسيراً قد يُرضي بعض غلاة الغربيين، ولكنه لا يُرضي الحقيقة بأية حال، فنفسر مثلاً تمسك الناس بالإسلام بأنه نتيجة تخلفهم الحضاري، أو العلمي أو الاجتماعي أو ما شابه ذلك.

إن الإسلام ليس كله سياسة، وتمسك المسلمين به ليس بسبب سياسي بحت، كما أن الإسلام ليس كله اقتصاداً، وتمسك الناس به ليس لتغيير أوضاعهم الاقتصادية فقط.

صحيح أن السياسة جزء من الإسلام، باعتبار أنه يطالب المسلمين بحمل رسالة العدالة، والحق، والحرية للناس جميعاً، ويطلب من الناس أن يعملوا في سبيل المظلومين والمضطهدين والمحرومين، وأن يقاوموا الظلم وما شابه ذلك عملاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾، إلا أن مسألة الإسلام مسألة دينية أولاً وأخيراً، ويجب أن ننظر إليه بهذا المنظار، وإلا فسنقع في خطأ.

خامساً: إن الإسلام، شأنه شأن أي دين، لا يتحمل مسؤولية تصرفات أتباعه إذا كانت بعيدة عن تعاليمه، تماماً كما أن المعلم لا يتحمل مسؤولية خطأ تلامذته، إذا لم يتبعوا تعاليمه، ولم يتعلموا منه، فلو افترضنا أن معلماً أمر

تلاميذه بأن يدرسوا، ويطالعوا، ويقرؤوا، ويحضروا الدروس لكي ينجحوا، فوضع النجاح هدفاً وأعطى تعليماته التي توصلهم فعلاً إلى النجاح، ولكن الطلاب قصّروا في ذلك فلم يدرسوا، ولم يطالعوا، ولم يتعلموا، ولم يحضروا الدروس ففشلوا.. فإن المعلم لا يتحمل مسؤولية فشلهم، مادام أن الفشل قام بسبب مخالفة تعاليمه، وليس بسبب اتِّباعها!؟

إن الإسلام يأمر بالعدل والإحسان، ويأمر بالرحمة والعطف، ويأمر بالتعاون وبمراعاة الضعفاء، ويأمر بالكرم والعطاء، ويأمر بالعبادة والطاعة لله ولرسوله، ويمنع من الظلم وأن يأكل القوي الضعيف، ويمنع العدوان والتعدي حتى على العدو. يقول الله في كتابه الكريم: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾. ولكن هنالك مسلمون بالاسم، يخالفون هذه التعاليم فيرتكبون الظلم والعدوان، فهل يتحمل الإسلام أوزار ظلمهم!؟

هنالك مسلمون فاسقون، يخلطون الحلال بالحرام، فهل الإسلام هو الذي يتحمل مسؤولية ذلك؟

وعندما يغزو حاكم العراق الأراضي الإيرانية، أو يحتل الكويت، أو يظلم الناس في داخل العراق فهل يجوز أن ننسب ذلك إلى الإسلام -وهو أبعد من يكون عن تعاليمه- فقط لأنه يدّعي أنه مسلم، أو يرسم على العلم العراقي شعار (الله أكبر).

وإذا كان الجواب بالنفي، فكيف يجوز أن ننسب الإرهاب إلى الإسلام، لأن أحداً من المسلمين أرتكب عملاً إرهابيًّا؟ أو اتُّهم بذلك؟

ترى لماذا ينسب الإعلام الغربي كل جريمة يقوم بها من يدعي الإسلام إلى دينه وليس إلى شخصه؟ فإذا أرتكب (عربي) جريمة قتل، فسوف تنسب جريمته إلى الإسلام، في حين أنه لو أن يهوديًّا أو مسيحيًّا ارتكب الجريمة ذاتها فلا يقال: «إن يهوديًّا أو مسيحيًّا فعل كذا؟».

لقد ربطوا الإسلام بالإرهاب، مع أن المسلمين إنما يدافعون عن أنفسهم، وشرفهم، وأرضهم، وحقوقهم، وحتى لو افترضنا أن كل ما جرى هنا وهناك كان إرهاباً فلماذا ينسبونه إلى الإسلام؟.

لا يمكن تفسير كل حادثة مكروهة تقع، أو كل سياسة يتخذها الحكام الظلمة، بإرجاعهم إلى تعاليم إسلامية.

لقد أخطأ أولئك الذين نسبوا العنف والإرهاب إلى منطقة الشرق الأوسط أو نسبوها إلى الإسلام. صحيح أن منطقة الشرق الأوسط عرفت بعض الصراعات، ولكنها كانت بلا شك أبعد ما تكون عن تعاليم الإسلام. فعنف الحكام ضد الشعوب هو عنف الجبهة المخالفة للإسلام.

والظلم الذي يرتكبه كثير من الحكام في البلاد الإسلامية هو ظلم المعادين للإسلام في الباطن، وإن تظاهروا بخلاف ذلك. ومنطقة الشرق الأوسط لم تجد الحروب إلا من قبل الاستعمار وأذنابه، فهل نستطيع أن نقول: إن إسرائيل حينما غزت البلاد العربية وشنت الحرب في ١٩٦٧م واحتلت سيناء والضفة الغربية للأردن ومرتفعات الجولان السورية، ثم فيما بعد غزت لبنان، هل يمكن أن نقول: إن هذا هو إرهاب إسلامي؟

ثم إن منطقة الشرق الأقصى عرفت عدداً من الحروب الأكثر دموية واستنزافاً للموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية مما جرى في منطقة الشرق الأوسط، فحرب كوريا، وحرب فيتنام، والحروب التي وقعت فيما بعد في لاوس وما بين الصين وفيتنام، وما بين فيتنام وكمبوديا، والصراعات التي لازالت جارية هل هي أقل مما جرى في منطقة الشرق الأوسط؟ ومع ذلك فإن الإعلام الغربي يحاول أن ينسب العنف إلى منطقة الشرق الأوسط، لينتهي إلى نسبته إلى الإسلام.

إن من المفارقات العجيبة أن كثيراً من الحروب التي وقعت في هذه المنطقة كانت حروباً غربية فرضت على هذه البلدان، فهم يصنعون العنف، ثم يتهمون الإسلام به، أو بأتباعه، مع أن للإسلام تأثيراً في كبح جماح الإنسان، ومنعه من ارتكاب الكثير من الجرائم والظلم والطغيان، ولذلك فإن المجتمعات المسلمة بعيدة عن كثير من الجرائم التي ابتليت بها شعوب كثيرة هنا وهناك.

إذن لا الشرق الأوسط هو بؤرة الإرهاب، ولا الإسلام هو مصدره.

* * *

بعد هذه الملاحظات ألا تجد كم هو ضيق أفق من يحاول أن يجعل من الإسلام خصماً للشعوب الأخرى، وكم هو خطأ ما يردده البعض من أن العدو الأول للغرب -بعد الشيوعية- هو الإسلام؟.

(ضيق) لأنه يجعل نموذج الغرب هو الميزان، ومن ثم يعتبره الحق

المطلق، وأن أي شيء لا يتلاءم معه فهو باطل.

و(خطأ) لأن ذلك غير صحيح، فالإسلام ليس كالشيوعية، لأن الإسلام دين، والدين لا يمكن أن ينهار تحت الضغط أو الحصار، وحتى لو انهارت كل مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهو يبقى يتفاعل مع نفوس أتباعه ويؤثر فيها ويوجهها.

ولم تكن الديانات على مر التاريخ متمثلة في مؤسساتها، وإنما كانت متمثلة في قلوب أتباعها.. بل إن الديانات تنمو في ظروف القهر وفي حالات الانهيار أكثر مما تنمو في أوضاع الانتصار.

ثم إن الإسلام يدعو إلى التعايش والوفاق والسلام، فلا يجوز الانصياع لقلة من مرضى النفوس، ممن يزكّي روح العداء ضده وضد المسلمين.

ومن المؤسف أن يسقط بعض المفكرين في الغرب، ممن لهم وزنهم، وموقعهم في أحابيل أولئك، ويحاولون تصوير الإسلام وكأنه هو العدو الأول للناس في الغرب، مما جعل فريقاً من الباحثين والمثقفين يأخذون في بلورة نظرية (الصراع بين الحضارات) مما دفع الخبراء العسكريين هناك إلى العمل بهمة في إعداد نظرية جديدة للحرب، تهدف إلى تصفية وتدمير هذا الخصم الغريب، باعتبار أن كل المخاطر والتهديدات والمخاوف التي ستؤرق العالم الغربي في المستقبل ستنبع من جانب الإسلام.

وإذا أضيف إلى هذا ذلك التقرير السيئ الصيت الذي صدر عن مجلس حلف شمال الأطلسي، وتضمن «أن دول الحلف تنظر للإسلام على أنه خطر يتهددها، بسبب عدائه للقيم الغربية، وبسبب القناعة بأن المسلمين ربما يستخدمون العنف لضرب المصالح الغربية».. نعرف أن (حتمية) الصراع بين الإسلام والغرب قد انتقلت من مجال التفكير النظري إلى مجال التفكير العسكري.

لقد أصبحت نظرية «صراع الحضارات» موضع دراسة، ليس في الجامعات وحلقات البحث العلمي فقط، ولكن في وزارات الخارجية وقيادات حلف شمال الأطلسي أيضاً.

ووزارات الخارجية مهمتها كما نعرف تحديد سياسات الدول، وحلف شمال الأطلسي تحالف يضم جيوش الغرب، وليست له مهمة غير المهام

العسكرية، ومع ذلك فإن هذه النظرية، التي لا أساس لها من الصحة، خرجت من مجال الفكر إلى مجال توجيه السياسات والخطط العسكرية. أما الدافع وراء ذلك فليس أمراً واحداً بل مجموعة من الأمور:

فالسبب الأول: أن بعض أصحاب القرار في الغرب يبحثون -بعد انهيار الاتحاد السوفيتي- عن عدو يخيفون به شعوبهم، ويساعدهم في تشغيل الآلة الصناعية والمؤسسة العسكرية. فهم يقولون: إن الإسلام هو الخطر بهدف التظليل والمخادعة، لكي يبدو على مستوى طرح الأيديولوجيا داخليًّا أنهم يتهيؤون لمواجهة ذلك العدو، وذلك يحفظ لهم استمرار صناعاتهم العسكرية، وكذلك الإنفاق العسكري الهائل، إذ لو أنهم قالوا: «لا يوجد هنالك أعداء» فما عادت هنالك أية حاجة للصناعات العسكرية، ولا للأسلحة الفتاكة ولا للأخلاق العسكرية، فلكي تتمكن هذه المؤسسات من إعادة إنتاج نفسها فلابد أن تطرح عدوًّا جديداً، وهم غير قادرين على أن يجعلوا الصين مثلاً عدوًّا، لأن لهم مصالح معها، وهم محتاجون إلى الصين أكثر من كون الصين محتاجة إليهم، خاصة وأن القرن الآتي سيكون نصف صيني أمّا القرن الذي يليه فسيكون صينيًّا بالكامل.

وهم يعرفون أيضاً أن الإسلام لا يشكّل خطراً عسكريًّا عليهم، لأن أغلب الحكومات الحاكمة في البلاد الإسلامية هي أما تابعة للغرب، أو متحالفة معه، وهم الذين يمدونها بالسلاح ويستوردون منها المواد الأولية، فكيف تكون عدوة وفي الوقت نفسه تتلقى الأسلحة منهم؟

ولكن الغربيين يبحثون عن عدو وهمي ليجعلوا منه عدوًّا حقيقيًّا ممن ليست له القدرة على أن يقول لهم: «أنا لست عدوًّا لشعوبكم، وإني لا أنوي القضاء عليكم».

فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتمزقه بصورة مفاجئة، سارعت مراكز البحوث والدراسات الغربية في اختراع عدو بديل عنه، وكان (الإسلام) هنا هو العدو الجاهز.

وهناك الألوف من الأدلة على هذا التوجه في الفكر الغربي اليوم، ويكفي أن تتابع تلك الصورة المسيئة للإسلام التي تظهر في الإعلام لديهم، وهي صورة يُراد لها التأثير في المواطنين العاديين. لكي نعرف أي عدوٍّ هم يبحثون عنه!

ثانياً: بروز الصحوة الإسلامية منذ السبعينات، وامتدادها إلى أكثر من بلد إسلامي.

تلك الصحوة التي تطالب بالاهتمام بالمصالح العامة للشعوب، وتطالب بالاستقلال وبالتنمية وما شابه ذلك، وهي حقوق مشروعة ولكنها قد تصطدم بمصالح أجنبية.

وقد وجد غلاة الغربيين في الدعوة إلى تجديد الاجتهاد الفكري في هذه الصحوة، رغبة في إعادة القوة للحياة الإسلامية وثقافتها، ومن ثم فإن بعض هؤلاء استعاد -وهو أسير تاريخه القديم- ذكريات قديمة، ومن ثم اتخذ موقفاً مضادًا للإسلام، وبدلاً من أن يحاول هذا البعض التخلص من عقده القديمة التي أورثت الشعوب الأنجلوساكسونية الحقد على المسلمين، بدل ذلك شدّد على تلك العقد، وتعامل مع الإسلام كعدو!

ثالثاً: إن الغرب لا يزال أسير النظرة اليهودية الضيقة، في تعامله مع العالم الإسلامي، فالحركة الصهيونية لها تأثير قوي في تلك البلاد، وقد أسرعت إلى الإمساك بالفرصة لتحويل الإسلام إلى عدو للغرب، وبما يملك اللوبي الصهيوني من الهيمنة على مراكز الدراسات، ودوائر صنع القرار، فإنه مع الأسف نجح في تصوير الإسلام عدوًّا للحضارة الغربية.

وهكذا فقد استيقظ المسلمون على جلبة ضجيج صاخب ومفتعل، ليجدوا أنفسهم مرة واحدة في دائرة الاتهام، ليس من خلال أشخاصهم، بل من خلال ما هو أعز عليهم من أنفسهم وهو دينهم، فإذا بنا إزاء متهم بغير تهمة، واتهام بغير دليل، ومتهمين من غير جريمة، لكن عجلة الإعلام دارت بقوة لتشوّه الحقائق، وترسم في العقول والأذهان صوراً سوداء لكل ما يمت إلى الإسلام، بما في ذلك عبادات المسلمين وأعرافهم وتقاليدهم، وغلب الجهل على العقل، والهوى على الهدى، والباطل على الحق، وضاعت التفاصيل الدقيقة والحقائق الراسخة، لأنه لم تتح الفرصة للمتهم والمدافعين عنه لكي يثبتوا البراءة أو لكي يتحدثوا أساسا، وبأت من الطبيعي أن تجد في وسائل الإعلام (خبراء) يتحدثون عن الإسلام وهم من أعدائه، ومن يتحدثون عن المسلمين وهم من مخالفيهم، فإذا كان من الطبيعي مثلاً أن يبحثوا في كل نزاع عن الأطراف الأساسيين، ليستمعوا إليهم فإنك لا تجد إطلاقاً من يبحث عن زعماء المسلمين أنفسهم ليستمعوا منهم، وإنما تراهم

يبحثون عن مؤسسة غير إسلامية هنا، وعدو حاقد هناك لكي يسألوهم عن الإسلام والمسلمين فإذا (بكيسنجر) يتحول إلى خبير في شؤن الإسلام و(بريجنسكي) يصبح مرجعاً للحديث عن المسلمين، وأصبح هؤلاء هم الذين يستشارون في المسائل التي ترتبط بالإسلام.

وبدلا من أن تسود قيم العدل والحق والمساواة في إطار من شرعية عادلة، فقد تعددت مقاييس العدل، فإذا كان المسلمون هم الطرف، فإن العدل يميل ضدهم، وهكذا يتعرض الإسلام والمسلمون يوميًّا للكثير من التهم الباطلة على ألسنة القيادات الفكرية والسياسية وفي كل وسائل الإعلام الغربية.

غير أن هذا المنطق الذي أخذ به البعض في الغرب -وهو منطق أعداء الإسلام- وإن كان يؤذي المسلمين على المدى القريب، فإنه يؤذي الغرب حتماً على المدى البعيد.

فمثلاً في منطقة الشرق الأوسط مشكلة تكمن في (صراع الوجود) بين يهود قادمين من الشتات، يساندهم الغرب من جهة.. وبين الشعب الفلسطيني المسلم، يساندهم العالم العربي من جهة أخرى، وهذه المواجهة بدل أن تجد من الغرب سعياً للحل العادل، فإنها وجدت منه الانحياز الكامل إلى يهود الشتات.

لقد كان العالم الإسلامي يتمنى، على أقل التقادير، أن ينصب الغرب نفسه قاضياً في هذه المجابهة، ولكنه صار (مدعياً عامًّا)، ضد العرب.

وكان العالم الإسلامي يتمنى الحياد، ولكن الغرب أصبح أسير النظرة اليهودية الضيقة إلى العالم الإسلامي، ومن ثمٍ إلى الإسلام نفسه، وربّنا يقول: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾، ويقول: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا﴾.

إن النظرة المعادية في الحقيقة لابد وأن تؤدي إلى الصدام، والصدام قد يأخذ أشكالاً مختلفة، ولكن في النهاية لا يمكن تصور سقوط الإسلام، لأن الإسلام -كما ذكرنا- ليس متمثلاً في كيانات يمكن أن تسقط، بل هو متمثل في نفوس أتباعه، وهذه النفوس لن تتنازل عنه لسواد عيون أحد، فالمسلمون يعرفون ماذا يقول أتباع هذه الدنيا أو تلك، وقد آمنوا بالإسلام

بميزاته وخصوصياته.

وهزيمة المسلمين لا تزيد الإسلام إلا رسوخاً في نفوس أبنائه، ولن يتراجع هؤلاء عن دينهم، حتى تحت ضغط القنابل النووية، وأسحلة الدمار الشامل.

ولاشك في أن من الأفضل للجميع استجلاء المفاهيم الحقيقية في الإسلام، مع السعي لفهم الإيجابيات في الحضارة الغربية، ومد جسور التلاقي بينهما، مما يؤدي إلى إسعاد البشرية وتقدمها.

ولا شك في إن من الأفضل أيضاً أن يتذكر الجميع (الأخوة الإنسانية) لدى التعامل فيما بين أبناء آدم، وأن يخضع الجميع لله وحده، وأن تتواصل الحضارات فيما بينها، فالله تعالى خلق الإنسان متعدد الأجناس، والألوان واللغات، كما جعل لكل أمة منهم شرعةً ومنهاجاً، وإن كان مصدر كل الرسالات الإلهية واحداً، إلا أن حكمة الله البالغة اقتضت أن تأتي الديانات مختلفة في التفاصيل حسب متطلبات الأزمنة، متفقة في الأصول، وجعل الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا، وكان الإسلام بلا شك خاتمة الديانات السماوية التي لا يمكن التنكر لقيمها وحضارتها.

لكن الذي يؤذي المسلمين حقًّا أنه بالرغم من أنهم ساهموا في نهضة الأوربيين، وقيام الحضارة الغربية كما يقول (غوستاف ليون): «فإنه لولا ظهور المسلمين على مسرح التاريخ لتأخرت نهضة أوربا عدة قرون، ولكان الأوربيون لا يزالون يعيشون في وحول التخلف، وإن ظهور الإسلام على المسرح هو الذي أدّى إلى بعث الحضارة القائمة»، بالرغم من ذلك فانهم يجدون انفسهم متهمين من قبل الغربيين.

وكان يتوقع المسلمون أن يردّ الغربيون هذا الجميل منهم، عندما يصابون بالجمود والضعف والهزائم، ولكن الذي حدث أن الدول الغربية قضت على بقايا الدول الإسلامية والتهمتها، وفرضت عليهم الاحتلال والاستعمار لفترة طويلة من الزمن، مما ضيّق مجالات التعاون ما بين المسلمين وبين الغربيين.

ولقد عانت البلاد الإسلامية الكثير من الاحتلال الغربي، فقد نهبت ثرواتها ومزّقت أوصالها، كما قتل عشرات الألوف من أبنائها، على أيدي هذه الدولة الغربية أو تلك.. فمثلاً: أزهقت الحروب في منطقة الشرق

الأوسط وحدها أرواح ما يزيد على مليون وأربعمائة ألف شخص منذ عام ١٩٨٠م، وخلال السنوات الخمسين الماضية خاضت إسرائيل خمس حروب ضد جيرانها في العام ١٩٤٨م ثم في عام ١٩٥٦م ثم في عام ١٩٦٧م ثم في ١٩٧٣م ثم في عام ١٩٨٢م، وفرض قيام إسرائيل على العرب تخصيص مبالغ طائلة من موارد المسلمين العرب للإنفاق العسكري.

وفي الوقت الذي تتلقى إسرائيل كل عام مليار وثمانمائة مليون دولار على شكل مساعدة عسكرية، ومليار ومائتي مليون دولار على شكل مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة وحدها، فإن العرب يضطرون لإنفاق الملايين من مواردهم الأساسية على السلاح.

وفي الصراع ما بين العرب وإسرائيل، التزم الغرب كليًّا جانب إسرائيل وهي تحتل أراضي فلسطين وأراضي جيرانها، من دون أن يمنعوها عن ظلم جيرانهم.

يقول (نيكسون) في آخر كتاباته: «للولايات المتحدة مصلحة كبرى في المحافظة على وجود إسرائيل وأمنها، فنحن وإسرائيل لسنا حليفين طبيعيين عاديين، بل إن لدينا التزاماً أخلاقيًّا معها هو أسمى من أية اتفاقية أمنية، وقد أوضحت باقتضاب في اجتماع لزعماء الكونجرس في مطلع حرب ١٩٧٣م قائلاً: ليس لأي رئيس أمريكي أن يترك إسرائيل تغرق في الوحل، إن إسرائيل ملاذ ملايين العوائل التي قاست أهوال المحارق الجماعية الشنيعة، وهي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وأحاطت بها من يوم مولدها بلدان صممت على تدميرها، أما عمق التزامنا بها فينجلي في حقيقة تقديم أمريكا لإسرائيل منذ اعترافنا بها قبل خمسة وأربعين سنة أكثر من أربعين مليار دولار على شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية، أي أكثر من ضعف ما أنفقناه على خطة مارشال لإنهاض أوربا بعد الحرب العالمية الثانية».

ويتساءل المسلمون حينما يقرؤون مثل هذه الحقائق: لماذا يجب على المسلمين أن يدفعوا ثمن المجازر البشعة التي مارسها المسيحيون الغربيون بحق اليهود في أوربا؟

ولماذا يأتي إيواء عشرات العوائل اليهودية، على حساب مئات الألوف من العوائل الفلسطينية المسلمة التي شُرّدت من بيوتها.

ولماذا يكون على ثلاثة ملايين فلسطيني أن يعيشوا لمدة نصف قرن -حتى الآن- في المخيمات خارج فلسطين لكي ينعم اليهود القادمون من مختلف البلاد في بيوت فارهة على أرضهم؟

ولماذا يجب أن يكون هنالك التزام أخلاقي تجاه اليهود، ولا يكون هنالك أي التزام أخلاقي تجاه المسلمين؟

لقد كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بن غوريون يقول للأمريكيين: «إنه لم تكن إسرائيل دولة يهودية إلا إذا اتخذنا إجراءات قمعية استبدادية لإبقاء العرب تحت سيطرتنا»، فكان الأمريكيون يقولون له: «لكم ما تريدون ولكم الحق في اتخاذ الإجراءات القمعية الاستبدادية لكي يبقى العرب تحت سيطرتكم».

والغريب أنه حتى عندما يدعم الغربيون ما يسمى بعملية السلام في الشرق الأوسط فليس لأن ذلك حق للجميع، بل لأنه يخدم إسرائيل.. يقول نيكسون: «إن الاعتراف بإسرائيل من قبل العرب، ومن قبل منظمة التحرير هي الخطوة الأولى على الطريق الطويل نحو سلام دائم، وسوف تخدم محادثات السلام البناءة مع البلدان العربية والفلسطينيين، كلًّا من مصالح إسرائيل وأمريكا، إذ لابد من إيقاف الحروب بين إسرائيل وجيرانها العرب، لأن خسائر إسرائيل تزداد في كل حرب جديدة، ومن المحتمل أن العرب سيتعلمون هم الآخرون كيفية القتال، مثلما تعلم الكوريون والفيتناميون».

إذن لكي تبقى إسرائيل على قوتها، ولا يقتل من اليهود أحد فلابد من السلام.

فالسلام هنا ليس مطلوباً للعدالة، ولا لمصلحة الجميع بل لمصلحة إسرائيل وأمريكا فقط.

يقول (نيكسون): «بعد انتهاء حالة العداء بين مصر وإسرائيل على ضوء اتفاقية (كامب ديفيد) أضحى الموقف العسكري في صالح إسرائيل بشدة».

ويقول في تقييمه لاتفاقيات أوسلو: «إن اتفاقية رابين وعرفات كانت لمصلحة إسرائيل، لأن هنالك كانت أخطاراً من بروز زعيم فلسطيني أكثر

تطرفاً من عرفات. كان رابين قد جابه المعضلة الكلاسيكية التي وصفها (بول جونسون) بأن أساس (الجيوسياسية) هو القدرة على التمييز بين درجات مختلفة من الشر». ويضيف: «وعرف (رابين) أن عرفات شرّ، غير أن الاختيار لم يكن بين عرفات وشخص آخر أهون شرًّا. بل بين عرفات وشخص آخر أكثر شرًّا، ولم يحتج عرفات إلى عقد صفقة مع رابين إلا لضعفه، وكان بمقدور إسرائيل أن تخاطر بعقد صفقة مع ألد أعدائها مستمدة إلى قوتها».

ثم يضيف: «إن أحد النتائج الإيجابية لعملية السلام الجديدة بين إسرائيل وجيرانها العرب هي أنها تحجم، وربما تلغي، عاملاً كان له تأثير سلبي على علاقات أمريكا بالبلدان الإسلامية الغير عربية، من المغرب حتى إندونيسيا، لأن هذه الدول لم يكن ممكن من الناحية السياسية إلا أن تسير وراء رفاقهم المسلمين في معارضة إسرائيل، وهذه الاتفاقية ما بين إسرائيل وجيرانها سيعمل على تعزيز فرص إنشاء علاقات متطورة بين أمريكا وجميع البلدان الإسلامية».

* * *

ونعود إلى قضية افتراض المسلمين أعداء للغرب.. لنتساءل كيف يمكن للغرب أن يفترض المسلمين أعداء، من دون أن تتوفر في هؤلاء شروط العداء؟

ذلك أن من المعلوم أن المواجهة بين الأمم والشعوب تقوم إذا توفر شرطان أو أحدهما:

الأول: إذا كان أحد الشعوب يهدد وجود، وسلامة، وكينونة الشعب الآخر.

الثاني: إذا كان أحدهما يهدد مصالح الآخر اقتصاديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا.

وواضح أن هذين الشرطين لا وجود لهما فيما يرتبط بعلاقة الغرب بالمسلمين.

فمن جهة لا يشكّل المسلمون قوة عسكرية، بحيث يهددون الغرب في حالة المواجهة، ومن هنا فإن كذبة أن المسلمين يهددون الغرب هي أسخف من أن يصدقها طفل يدرس في المدرسة الابتدائية.

ولكن الإعلام المعادي سلب من بعض القادة حتى التفكير على مستوى أطفال المدارس الابتدائية.

أما في قضية تهديد مصالح الآخر اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا، فهو غير وارد أيضاً؛ لأن الغرب هو المستفيد الأول من المصالح الموجودة في العالم الإسلامي من بترول ومواد أولية، ولا أحد منع الغربيين في يوم من الأيام من الاستفادة من هذه المصالح، بل إن المصالح البترولية للغرب في الشرق الأوسط عززت نفسها بمرور الزمن من خلال صفقات الأسلحة ومن خلال استيراد الغذاء والدواء، وأكثر من ٩٠٪ من حكومات المسلمين هي أما عميلة للغرب، أو حليفة له، أو صديقة معه.

إن مصالح الغرب في المجتمعات الإسلامية تتمتع بنصيب الأسد، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

إننا عند فحص طبيعة العلاقة بين العالم الغربي والعالم الإسلامي على مستوى الانتساب الحضاري الثقافي لهاتين المجموعتين من الشعوب نجد شيئاً من عدم التناغم بينهما، ذلك أن الغرب يرى أن المسيحية واليهودية هما الأساسين الرئيسيين المكونين لهويته الثقافية الحضارية، ولا تقتصر معالم هذه الهوية على الجانب المسيحي - اليهودي بل تضم أيضاً رصيد الثقافة اليونانية، ورصيداً ممّا يسمى بثقافة عصر النهضة التي أسس عليها العالم الغربي مسيرته وهيمنته في العصر الحديث، فمن خلال هذه الهوية الثقافية ينظر الغرب إلى العالم، ويتعامل مع الأمم الأخرى باعتبارهم (آخرين) لا باعتبارهم متماثلين، لذلك فإن العالم الغربي ينظر إلى كل من الأمة الإسلامية والشعوب الهندية والصينية كشعوب ذات هوية جماعية، مختلفة عن الهوية الغربية الجماعية المنتسبة إلى الثقافة المسيحية اليهودية، فالإسلام والكونفوشيوسية والهندوسية يشكّل كل منها معالم الهوية الجماعية للمسلم والصيني والهندي على التوالي، وبعبارة أخرى فهذه الهويات الجماعية الثلاث هي هويات أخرى مختلفة وغريبة عن الهوية المسيحية اليهودية الغربية، ليس باعتبار التمايز بل باعتبار التخالف.

يقول (فرايد هوليداى) مؤلف كتاب (الدين والسياسة في الشرق الأوسط): «إنه يمكن القول: إن العالم الغربي ينظر إلى الهوية الجماعية

للمسلمين على أنها هوية تختلف عن الهوية الجماعية المسيحية واليهودية للشعوب الغربية، ونظراً لتقدم العالم الغربي وهيمنته في العصر الحديث، فقد نشأت عنده النظرة الدونية لبقية الشعوب المختلفة من هذه الناحية، وما استشراقه إلا محاولة غربية لإرساء تصوير معرفي أكاديمي، لرمي الشعوب الإسلامية في الشرق الأوسط بالدونية ونشر ثقافة غربية تحقيرية لأهل المنطقة».

والغريب أن الأكاديميين الغربيين حينما يتحدثون عن العالم الإسلامي دائماً يذكّرون أهل العالم بالفترة التي انتشرت فيها الفتوحات الإسلامية، يتحدثون مثلاً عن احتلال المسلمين الأوائل لشبه (الجزيرة الآيبيرية) لمدّة قرون، واحتلال الأتراك في مرحلة ثانية لعدد من الأراضي الأوربية، وبذلك يذكّرون الأوربيين على مستوى الشعور واللاشعور بأن خطر المسلمين يجب ألّا يُنسى، وأن ذلك يجب ألّا يُمحى من الذاكرة.

وينسى هؤلاء أن الغربيين احتلوا بلادنا، وامتصوا ثرواتها، ودمروا البُنى التحتية للثقافة وللنظم الاجتماعية والسياسية في البلاد الإسلامية لعدة قرون، ولا زالوا يفعلون ذلك كلما استطاعوا إليه سبيلاً. ومع هذا فإن المطلوب منّا نسيان كل ذلك، إذ لا أحد يذكر ذلك، ومثال ذلك في العصر الحديث الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

صحيح أن المسلمين فتحوا البلاد هنا وهناك، وصحيح أيضاً أن حكامهم لم يكونوا على صواب مائة في المائة.. ولا كانت أهدافهم تنطلق من الإسلام.. وصحيح أن معاملاتهم لم تكن جيدة، صحيح كل ذلك، ولكن المسلمين لم ينهبوا شيئاً من ثروات الشعوب الأخرى، ولا دمّروا بلادهم، بل إنهم أعطوهم ولم يأخذوا منهم، ومع ذلك فإن الغربيين دائماً يذكّرون أنفسهم، كما يذكّرون الآخرين، باحتلال المسلمين لبعض بلادهم، منكرين احتلالاتهم، واستعمارهم، وما فعلوه بالمسلمين في كل مكان.

لقد أصيب المسلمون بالجمود والتخلف بسبب الغرب، في حين حدث العكس بالنسبة إلى الغرب الذي تقدم بسبب المسلمين، فانتهز فريق من المفكرين في الغرب الجمود الذي أصاب المسلمين لتشويه القيم الحضارية الإسلامية، رافعين لواء سمو الحضارة الغربية على الحضارة الإسلامية، والحط من قدر هذه الأخيرة، ونشر التعصب العرقي والديني، واعتمدوا

في ذلك على تفسير مغلوط لتراث المسلمين الحضاري، كما اعتمدوا على سوء تطبيق القواعد الإسلامية الحقة من جانب الحكومات الإسلامية، وهذا الأمر أدّى إلى تضييق مجال التعاون بين الحضارتين بعد أن كانت أرحب وأوسع.

ولابد هنا من التأكيد على أن الجانب الأكبر من الحضارة الإسلامية مازال قادراً على النمو بشكل إيجابي في الحضارة المعاصرة، وخاصة في جانبها المعنوي، مما يعني أن الغرب سيكون أول المستفيدين من التقارب مع المسلمين، والتعامل مع الإسلام، والتفهم للحضارة الإسلامية.

إن ذوبان الحضارات في بعضها غير مطلوب، وغير حضاري، وغير ممكن، وما عبر عنه البعض بـ(صراع الحضارات) إنما هو (تمايز الحضارات) بعضها عن بعض، وهذا التمايز في كل من الثقافة والتوجهات العامة، وفي تبيين الأهداف المختلفة، يمكن أن يكون عاملاً إيجابيًّا في الصراع الغربي الإسلامي إذا تخلّص الغرب من عنصريته، وإلا فسيكون عامل توتر وربما عدم الاطمئنان، وهو بهذا المعنى ضرب من المجابهة الخافتة التي لابد أن نمنع من أن تتحول إلى تصادم.

ان أصحاب القرار في هذه الحضارة أو تلك، هم الذين باستطاعتهم أن يحولوا هذا التمايز والاختلاف إلى صراع، أو يُبقوا درجة الاختلاف في إطاراتها الصحيحة، حيث إن الله خلق الناس أطواراً ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾ فليس مطلوباً من الغربي أن يفكر كما يفكر من يعيش في الصين، ولا من يعيش في الصين مطلوب منه أن يفكر كما يفكر الذي يعيش في النرويج، فهناك تمايز حقيقي بين بني البشر، وهو الذي يخلق الحضارات وينمّيها.

ولو أن أحداً طرح سؤالاً حول: ماذا يجب أن نعمل لكي نجعل من التمايز بين الحضارات عامل تفاهم، وتلاقٍ، وتطور.. خاصة فيما يرتبط بالإسلام والغرب، بدل أن يكون عامل خلاف وتصادم؟.

فالجواب هو أولاً: لابد أن يتخلص العالم الغربي عن نظرته السلبية تجاه المسلمين، وألّا يتوقف عند الاختلافات والسلبيات التي نجمت عن الحروب، أو الصراعات التي وقعت في الماضي، كما أن على العالم الإسلامي أيضاً ألّا يتوقف عند حدود تلك الصراعات.

وبدلاً عن ذلك فإن على هذين العالمين أن ينفتح بعضهما على بعض وإلا فإن الإنصاف يقول: لا بد أن يدفع العالم الغربي الكثير مما عليه من ديون وحقوق للعالم الإسلامي التي نهبت ثرواته إبان عهود الاحتلال والاستعمار والحروب التي فُرضت عليه من قبل الغربيين.

وعليه أيضاً أن يهتم بإبراز ما أنتجه التواصل التاريخي بين الحضارتين لخير الإنسانية جميعاً. وعلى مراكز البحوث الاهتمام بالجوانب الإيجابية التي تدعم نقاط التعاون بينهما، وألّا تستمع هذه المراكز لنعيق من يدق طبول الحرب، ويحاول أن يجرّ العالم الغربي إلى الاعتداء على العالم الشرقي بشكل عام، وعلى المسلمين بالذات. كما فعل -مع الأسف- في الماضي.

ثانياً: لابد من الاعتراف بحقوق الإنسان، وتكريم الإنسانية مع قطع النظر عن انتماءاتها إلى هذه المنطقة أو تلك، وإلى هذه الديانة أو تلك، والعمل على أساس «الناس أما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق» -كما يقول الإمام علي (عليه السلام)-، ويأتي على رأس هذه الحقوق «عدم الإكراه في الدين»، والسماح بحرّية ممارسة الشعائر الدينية للجميع، ومبدأ المساواة بين الناس وما شابه ذلك، وعلى الغرب أيضاً أن يحترم المبادئ والأصول والأفكار والقيم والعقائد التي جاء بها الإسلام.

ثالثاً: على العالم الغربي أن يحاول تفهم الشريعة الإسلامية بدل معاداتها ورفضها، بما في ذلك حكم (الجهاد) الذي هو فرض الكفاية، وهو الحكم الذي يُساء كثيراً فهمه، في حين هو مبدأ من المبادئ الطبيعية لدى البشر، باعتباره شُرّع لردّ العدوان، ودفع الظلم، وإحقاق الحق.

رابعاً: لابد من ترسيخ الاحترام المتبادل بين أصحاب الديانات، والانطلاق من القواسم المشتركة للوصول إلى لب الحقائق.

خامساً: لابد من فتح باب الحوار الدائم وعقد مؤتمرات للتفاهم حول المسائل الأساسية كالتوحيد ونبوة الأنبياء وقضايا الآخرة.

إن مما لا شك فيه أن كل إنسان مسؤول عن الوصول إلى الحقيقة، ولذلك فإن عدم الانفتاح على مبادئ الآخرين ومحاولة فهم ما جاءت به الديانات، يحمّل الإنسان مسؤولية كبرى يوم القيامة.

سادساً: على الغرب ألّا يحتضن أولئك الهاربين من العالم الإسلامي، والمنسلخين عن أممهم ممن يبحثون عن المال أو السمعة، وهم يعرفون أن المتمرد على الإسلام سوف يجد الاحتضان لدى وصوله إلى هذه الدولة الغربية أو تلك بشرط أن يهاجم المسلمين والإسلام والشريعة الإسلامية بلا هوادة، وأن يتهم عادات أمته وتقاليدها بالسخافة.

إن جرح مشاعر المسلمين باحتضان كل من يشذ عنهم، ليس في مصلحة الغرب في الدنيا، وسوف يحمِّل من يفعل ذلك مسؤولية إلهية لا يمكن التخلص منها، في الآخرة.

٣

هذه الحضارة بحاجة إلى ترميم

قال الأب لولده: بُني ادرسْ جيداً حتى تنجح.
فقال الولد: وإذا نجحت.. فماذا بعد ذلك؟
فقال الأب: حينئذ تدخل الجامعة.
قال الابن: وإذا دخلت الجامعة.. ما الذي يحدث؟
قال الأب: ستحصل على شهادة عُليا.
قال الابن: وإذا حصلت عليها؟
قال الأب: ستحصل على وظيفة جيدة، لأنك تملك شهادة عُليا.
قال الابن: مثل ماذا؟
قال الأب: قد تحصل على وظيفة في وزارة الداخلية.
قال الابن: وبعد ذلك؟
قال الأب: ترتقي في الوزارة، وقد تصبح وزيراً فيها.
قال الابن: وإذا أصبحت وزيراً.. ثم ماذا؟
قال الأب: قد ترتقي فتصبح رئيساً للوزراء.
قال الابن: لنفترض أنني أصبحت رئيساً للوزراء.. ماذا بعد ذلك؟
قال الأب: قد تترشح لرئاسة الجمهورية وينتخبك الناس رئيساً لهم.
قال الابن: هَبْ أنني أصبحت رئيساً للجمهورية.. ثم ماذا؟
قال الأب: لا شيء.
فقال الابن: أنا ذلك «اللاشيء» في الوقت الحاضر، فلماذا أتعب كل

هذه السنين حتى أصل إلى ما أنا عليه الآن!..

تلك كانت مجرد طُرفة، ولكنها تمثل تماماً وضع البشرية الآن، فكل الناس يركضون وراء المدنية، والتقدم، وبناء الحضارة.. غير أن المدنية والتقدم والحضارة هي ذاتها قد أصبحت بلا أهداف، ولا روح، ولا غايات، ومن ثم بلا معنى، فهي ذلك «اللاشيء» الذي ستصل إليه البشرية بعد أن تقطع المراحل التي لابد أن تقطعها في المستقبل.

ترى لماذا يجب أن نتعب لكي نصل إلى لاشيء؟

إن الحضارة تعيش اليوم مرحلة ما أسماه البعض بفساد التاريخ، تماماً كما عاشتها حضارات سابقة مثل حضارة الرومان، مع فارق واحد هو وجود المباهج والضوضاء وعرس التقنيات الحديثة ومظاهر الجيوش العسكرية، أكثر مما كانت موجودة في تلك الحضارات.

فليس في هذه الحضارة أي مشروع إنساني من شأنه أن يعطي للحياة معنى، ولذلك فإن الوضع العام في هذه الحضارة لا يبشّر بخير، والسبب في ذلك أن البشرية بسبب التقدم العلمي أصيبت بالغرور، وهي تظن أن ما وصلت إليه يمثل قمة التقدم والمدنية، ومن ثم فإن الوضع الموجود هو أفضل ما يمكن أن يحدث على وجه الأرض.

ومع قطع النظر عن أن «الوضع الأفضل» هذا إنما هو لقلة من البشر، وليس لكل من يعيش على هذه الأرض، إلا أننا لو أخذنا فقط هؤلاء الذين أوضاعهم جيدة، وألغينا وجود مئات الملايين من البشر الذين لازالوا يعيشون في العوز والفقر والتخلف، فإن وضع الحضارة لا يُبشّر بخير أيضاً.

صحيح أن الإنسان يستطيع أن يسافر إلى القمر، وأن يرسل سفنه الفضائية إلى المريخ وزحل، وأن يصور التفاصيل في مختلف الكواكب، ويستطيع أن يثبت مسماراً صغيراً محملاً في داخل مركبة من على بعد الملايين من الكيلومترات، ولكن لو تأملنا هذا التقدم العلمي لوجدناه يبعث على الأسى أكثر مما يبعث على السرور، لأن الإنسان الذي استطاع أن يخطو عشرات الملايين من الكيلومترات ليصل إلى هذا الكوكب أو ذاك، لايزال عاجزاً عن أن يخطو خطوة طولها بضعة كيلومترات ليساعد من هو نظير له في الخلق، ممن يموت من الجوع في هذه المنطقة أو تلك، وبالرغم من أن المساحات بين الكواكب اقترب بعضها من بعض، إلا أن المساحات بين البشرية ازدادت بُعداً على وجه الأرض بشكل خيالي.

إنّ الفاصل ما بين الشمال والجنوب يزداد يوماً بعد يوم، وكأن البشر

شظايا تتناثر في الفضاء بلا نهاية، ويعجز الواحد من أن يستمع إلى الآخر، أو يشرح له رأيه، فكيف بأن يفتح له قلبه أو يشاركه في نعم الله عليه؟.

إن الإنسان يحاول أن يسيطر على الكون، غير أنه مثل صاروخ يفتقد جهاز التوجيه فهو عاجز عن السيطرة على نفسه، رغم أنه قادر على أن يفرض إرادته على ما حوله، وبقدر ما ازدادت قدرات الإنسان وقوّته وتقدمه في مجال صناعة أسلحة الفتك والدمار فإنه بالمقدار نفسه نُزعت الرحمة في قلبه، ونضب العطف في ضميره، وبعبارة أخرى فإن الحضارة أعطت للإنسان الكثير من الوسائل، ولكنها سلبت منه حتى مجرد التفكير في الغايات، فكل ما يفكر فيه الإنسان هو الحصول على مزيد من الوسائل، والمزيد من بناء القصور، والمزيد من بناء المصانع، والمزيد من إحراز التقدم العلمي.. ولكن لماذا؟

والمشكلة أن لا أحد يجيب عن: «لماذا»؟.

بل لا أحد يسأل: «لماذا»؟.

كأن المطلوب أن تبني مصنعاً لكي تزداد غنى وثروة، وأن تتقدم علميًّا وصناعيًّا ولكن من دون أن تسأل.. لماذا؟!

إن الحضارة لا تستهلك اليوم البيئة المحيطة بها فحسب. ولكنها مع الأسف تستهلك صانعها أيضاً، فقد أصبح الإنسان في خدمة الآلة، بدل أن تكون الآلة في خدمة الإنسان.

إن بعض التقدم العلمي يوصف بأنه معجزة: فأن ينطلق الإنسان من الأرض يحمله الصاروخ إلى خارج الأرض، ثم يخرج من مركبته هناك، وينطلق في الفضاء ويقوم ببعض التجارب في فراغ الكون، ثم يعود إلى الأرض سالماً. هذه في نظر البعض معجزة علمية.

ولكن حينما لا يستطيع الإنسان نفسه هذا أن يخرج من دائرة ذاته، ومن مقبرة أنانيته، ومن عشقه لنفسه، واحتقاره للآخرين، وتنكُّره للتعاليم الإنسانية، ويبقى ملتصقاً بشهواته ورغباته، ومن ثم لا يستطيع الهروب من هوى نفسه، والخروج إلى أفق التعاون والمحبة والصفاء؛ فإنه يعيش في الواقع معجزة معكوسة، ويُعاني من كارثة حقيقية في إنسانيته.

إن تقدم الإنسان إلى مستويات عُليا في الجانب المادي وصلت إلى درجة

فائقة، حتى أنه يكفي عنده تحديد الحاجة لكي يصنع وسيلتها في الوقت المناسب.. أي أن الاختراع لدى الإنسان لم يعد مجرد صدفة، بل إنه يخترع الآلة حسب الحاجة، وأحياناً هو يخترع الحاجة، ثم يخترع الآلة المناسبة لها.

ولكن نمو القوى المادية جاء على حساب نمو القوى المعنوية في الأرض، ولذلك فإننا نستطيع أن نقول: إن هنالك تناسباً طرديًّا بين التقدم المادي والتراجع الروحي، وحسب تعبير أحدهم فإن الإنسان أصبح من حيث الجسد: قدمٌ على الأرض، وقدمٌ على القمر، ولكنه لا يزال قزماً في المجالات الروحية، ومراهقاً في المسائل العقلية، وهذا يمكن أن يدمره من غير أن يعلم، أو مع علمه أحياناً.

إن الإنسان اليوم هو الديناصور القديم الذي عاش على الأرض بجثته الضخمة وكأنها جبل يتحرك، وعاش مائة مليون عام، كما تقول بعض الدراسات، وكان سيّداً في محيطه لا تستطيع بقية الحيوانات القضاء عليه، ولا مواجهته، ولكنه انقرض وانتهى لأن الديناصورات لم تستطع أن تتكيف مع متطلبات العصر الذي سُمّي بالعصر الجليدي.

وبالمقارنة نجد الإنسان لم يعمّر بعد في الأرض مائة مليون عام، كما عاشت الديناصورات. وعمره في أفضل التقادير عشرة ملايين عام فقط إن لم يكن أقل من ذلك. والذكاء في البشر تضخّم بالفعل ولكن على حساب العقل. والقوة لديه زادت، ولكن على حساب الضمير، وهذا يعني أننا لم نعد قادرين على أن نتكيف مع متطلبات إنسانيتنا الداخلية، ومهما تقدمت بنا الأمور فإن شروط انتصارنا على عوائق الحياة تتمثل في شروط قدرتنا على السيطرة على أنفسنا، وتجاوز أوبئة الروح ومشاكل العقل وأمراض الضمير.. وبعبارة أخرى فإن المادة تبقى عاجزة عن حماية نفسها، فالاقتصاد الجيد -مثلاً- لا يستطيع أن يصنع الشرف، وإن كان قادراً على أن يبني مصنعاً، وما قيمة مصنع يديره مجموعة من الأوغاد عديمي الضمير؟

إن التقدم العلمي عاجز عن تنمية العقل والضمير، ولذلك كانت هذه الحضارة مجرد جثة حضارة لا أخلاق لها ولا روح.

صحيح أن الحضارة أعطت الإنسان الكثير.. فقد أعطته الصحة، وأعطته الرفاهية، وأعطته التطور، ولكنها سلبت منه أكثر مما أعطته، فقد سلبت منه غاية وجوده، فأصبح عنده الربح للربح، والقوة للقوة، والتطور للتطور، وهي اهتمت بالوسيلة على حساب الغاية، وبالحاضر على حساب المستقبل، وجعلت الإنسان أكثر

حرصاً، وأكثر فساداً، وأكثر تملّصاً من المسؤولية، وأكثر رغبةً في الشهوات. ومن هنا نجد الاهتمام بالوسائل دون الثقافة مثلاً، بل إن الثقافة تحوّلت من متبوعة كما يُفترض، إلى تابعة. فالثقافة يتم صناعتها كما يتم تصنيع الصابون، بالطريقة نفسها من حيث الإنتاج، وبالطريقة نفسها من حيث التوزيع والاستهلاك.

فبدل أن تكون الثقافة تدور حول القيم، فإن القيم تُصنع حول الثقافة، أي تخلق هالة قدسية كاذبة حول ثقافة معينة، ويتم توزيعها ليبلعها الناس، تماماً كما يحدث ذلك في ترويج معجون أسنان.

هذه ليست ثقافة بل هي «فوضى ثقافية».

إن هنالك غائبين في النقطة المركزية لهذه الحضارة وهي: الإنسان، والقيم.

لقد تم طرد الإنسان باسم الثقافة، ثم تمّ طرد الثقافة باسم الإنسان.

إننا نجد في ثقافة هذه الحضارة مشكلتين أساسيتين:

الأولى: أنها لا تعتمد -رغم تظاهرها- على المعلومات، بل على الشائعات والنظريات، فهنالك هوة عميقة بين التحليل والمعلومة.

الثانية: أنها تفصل الإنسان عن أمسه وغده، فحواسه مرتبطة فقط بالأمور السطحية اليومية، فجيل اليوم لا يرتبط بماضي البشرية، كما أنه لا يهتم بمستقبلهم.

إن ثقافة هذا الجيل هي ثقافة الانطواء على أصغر الهموم، أي كلٍ من همّ البطن وهمّ الفرج، حتى الاهتمام بالأمراض إنما يتبع الاهتمام بهذين الهمّين فالاهتمام «بالإيدز» إنما هو لأنه يرتبط بالفرج.. كما أن الاهتمام «بقرحة المعدة» و«أمراض الكبد» إنما هو لأنها ترتبط بالبطن.

إن الحضارة الفعلية هي مثل بستان كبير نمت الطفيليات فيه على حساب الأشجار، وزادت الأشواك أكثر من النباتات، ومن ثم أصبح المشي فيه مكلفاً لجميع ساكنيه.

لقد وصلت البشرية في ظل هذه الحضارة إلى مرحلة التفاهة في اهتماماتها، ونجد مثال ذلك في مسألة تعاملها مع الحيوانات، حيث نجد أنه لا مانع لدى البعض من قتل ألوف الفيلة للحصول على عاجها، ولا مانع لديه من تجويع الملايين ليبيع عليهم بضائعه.. ولكنه ينفق الملايين على الكلاب والقطط التي يتسلون بها في بيوتهم.

لا شك في أن الاهتمام بالحيوان ليس محرّماً، ولكن الاهتمام بالقطط والكلاب على حساب الاهتمام بالإنسان، ورصد الملايين من الدولارات من أجل قطة لا تعي ولا تفهم، أو من أجل كلب لا يعرف إلا النواء والنباح، في الوقت الذي يحتاج فيه الإنسان إلى أبسط الأمور، ويمكن أن تنقذ المبالغ الهائلة التي تصرف على الحيوانات حياة الملايين من البشر.. إن ذلك دليل على السقوط الحضاري.

تقول بعض الإحصاءات: إن العائلات الأمريكية وحدها اقتنت في العقد الحالي أربعين مليون قطة، أي بزيادة ٦٠٪ عمّا اقتنته في العقد الماضي، وإن أصحاب هذه القطط ينفقون في كل عام قرابة ملياري دولار لشراء الطعام المخصص لها و٣٥٠ مليون دولار أخرى لشراء الرمل للصناديق التي يطمر فيها برازها، وتعرض الآن في الأسواق سلع مخصصة كمناشف وأحواض وأواني وساعات ومظلات وقمصان وقرطاسية كلها مخصصة للقطط أو الكلاب، بل هناك فنادق في كثير من المناطق خاصة بالقطط.

ففي ولاية (ألينوى) هناك عدة فنادق مخصصة لذلك، وتمتاز بأن لها منتجعاً، ودار نقاهة، ووكالة لتأجير وسائل القطط، وتنظيم لقاءات بين محبيها، وفيها أطباء نفسانيون لمعالجة الأمراض النفسية للقطط، كما تُعقد مباريات سنوية خاصة لاختيار صاحب أجمل «مواء» بين القطط المتبارية.. كل ذلك في الوقت الذي يعاني فيه الناس في كثير من الدول في العالم من الحاجة إلى لقمة الخبز، وقطعة قماش تجنّبهم البرد والحر. وبينما يعاني الملايين من الأطفال من قلة المدرسين فإن قطط الأغنياء تتوفر لها خدمات كمالية كمدرب متخصص في تعليمها استخدام المرحاض، وحصان خشبي هزاز تلهو به حين تكون مضطربة الأعصاب، وفراش معبأ بالماء يريحها عند النوم.

وتعرض دور النشر أكثر من خمسمائة عنوان كتاب للحديث عن القطط، وطريقة التعامل معها، ومداعبتها، ولا تدخل في محل من محلات الأطعمة في الغرب إلا وتجد قسماً خاصًّا لطعام الكلاب والقطط، وتجد التنوع الكبير في نوعية الطعام، كما تجد الدعايات في شاشات التلفاز للأطعمة المخصصة لها، وكيف أن هذا الطعام يفضله الكلب على غيره ويلتذ به، وتقدم لهم معلبات فيها أنواع مختلفة من اللحوم وبعضها غالي الثمن جدًّا.

وفي الوقت الذي نجد فيه عدم الاهتمام بالسلالات البشرية، فإن هناك فروعاً كثيرة في أمريكا الشمالية لتسيير القطط تتضمن معلومات عن خمسمائة ألف قطة معظمها منحدر من سلالات أجنبية. وقد يبلغ ثمن الجرو من النوع الحبشي الممتاز،

نحو ثلاثة آلاف دولار. وقد نظم أكثر من خمسمائة معرض للقطط في الولايات المتحدة وكندا في عام ١٩٩١م كما يجتمع في كل عام بالمعرض الإمبراطوري للقطط عشرات الألوف من المشاهدين للنظر إليها، وهناك أطباء متخصصون، ليس لمعالجة أجساد القطط فقط، بل ومعالجة توتراتها النفسية أيضاً.

وهؤلاء الأطباء يوصون بإجراء التدليك للقطة على الطريقتين الشرقية والسويدية، وهنالك كتب تعلم كيفية تدليك القطط بشكل ترتاح إليه القطة.

والغريب أن هناك اهتماماً متزايداً للمشاكل الجديدة التي بدأت تظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع الكلاب والقطط، وقد بدأ الأطباء يقدمون حلولاً مدللة لها، مثلاً بعض النساء حينما يتزوجن يشعرن ببعض التغيير في معاملة قططهن لهنّ، وتقول إحدى الطبيبات النفسانيات الخاصات بالقطط: إن أكثر المشاكل العاطفية التي تصيب القطط ناشئة عن الغيرة، فهنالك نساء تزوجن ويتذمرن من أن القطة المدللة لا تطيق أن يقاسمها الزوج الجديد عاطفة صاحبتها، ولمعالجة القطة لابد أن تدفع صاحبة القطة خمسين دولاراً لكل ساعة تدريس لتعليم القطة على أن تتعامل مع الزوج الجديد، وصاحبتها القديمة، تعاملاً بعيداً عن الغيرة!

* * *

هذه هي الحضارة: إهمال للبشر، واهتمام بالكلاب والقطط والحيّات والعقارب.

إن مثل هذه الحضارة منحرفة في أهدافها، ولذلك فإنه مطلوب منها أن تكون أكثر إنسانية، فهي بحاجة إلى ترميم جذري وهو أمر لا يأتي من الخارج وإنما من داخل الإنسان، ولا يأتي ترميم الحضارة بزيادة منتجاتها وتقدمها المادي، بل يأتي من خلال العلم والدين والتفكير في الغايات.

إننا بحاجة إلى حضارة من نوع آخر.. حضارة تتحرر من كل الآلهة المزيفة التي تعبد اليوم من دون الله تعالى، مثل: «إله اللذة» و«إله التفوق» و«إله السيطرة» و«إله المال» و«إله الملكية» و«إله السوق» و«إله الذات» و«إلة القوّة».

لابد من التخلص من الإله الذي يتمثل في سيارة تمتلك الإنسان بدل أن يملكها، وبيت يسكن الإنسان بدل أن يسكن فيه الإنسان، ووطن يقبره بدل أن يحمله، وسلطان يحكمه بدل أن يخدمه، ومدينة تستهلكه بدل

أن يعيش فيها، ولذة تستعبده بدل أن يتمتع بها، وسوق يصرفه بدل أن يصرف منه، وتفوق يخرّب ضميره بدل أن يبنيه.

إن المطلوب حضارة لا تستخدم الآخر ولا تلغيه، ولا تتجاهله، ولا تقبره. بل تعترف بالمساواة معه وتنفتح عليه، وتحاول أن ينتقل كل فرد من ذاته إلى غيره، وتسمح لغيره أن ينتقل إليه، ويكون أفضل أعماله «إيمانه بالله» و«نفعه لعباد الله» بحيث يضع فيه الفرد يده على رأس من يشاء ويحبّ له ما يحبه لنفسه.

نحن بحاجة إلى حضارة مؤمنة، لأن الحضارة من دون إيمان هو انحراف عن الحضارة، وينتهي إلى السقوط في مستنقع التخلف والجريمة والتفكك الأسري.

إن الفراغ المعنوي يضعف كل ركائز المجتمع، وليس ارتفاع معدلات الطلاق إلى ٧٥٪ في أمريكا و٦٠٪ في أوربا و٥٤٪ في أستراليا، وتزايد أولاد الحرام، وتكاثر العائلات ذات الأم الوحيدة، إن هذا الفراغ هو بعض مظاهر غياب الإيمان.

إن تجاهل الدين والأخلاق لا يؤدي إلى سقوط الحضارة فحسب، وإنما يسلبها مبرر وجودها. فلاشك في أن الوسائل المادية المتاحة للبشرية غير قادرة على حماية الإنسان من شرّ نفسه، ولا هي قادرة على حماية الأسرة من خطر التفكك، ولا حماية المستضعفين من طغيان المستكبرين، ولا حماية النفوس من خطر الطغيان والجشع والطمع، ومن ثم سقوط البلاد والعباد، لأنه لا شيء يقف أمام الشيطان إلا إيمان الإنسان.

نحن بحاجة إلى حضارة تستطيع أن تتخلص من عواء الجنس، ومن نواء المعدة، وإغراءات القوة.. وتنمو ليس على حساب المعنى والغاية، وإنما من أجل المعنى والغاية، وهي قضية أكثر صعوبة من الصعود على القمر، وإرسال المركبات إلى الكواكب.

نحن بحاجة إلى حضارة تتبع الثقافة، وإلى ثقافة تتبع القيم، وإلى قيم تنبع من الإيمان.

من أجل كل ذلك فإنّ هذه الحضارة بحاجة إلى ترميم، ومن دون ذلك لن يكتب لها الدوام والبقاء.

٤

حوار الديانات

الديانات السماوية حقيقة قائمة لا يمكن التنكُّر لها. واختلافها في التفاصيل أمر واقع لا يمكن تجاهله.

والسؤال هو: مادام الأمر كذلك فهل لابد أن يتجه اتباع الديانات نحو الصراع، ومن ثم محاولة إلغاء الآخر؟ أم أن هنالك حلًّا آخر؟

لعل نظرية الصراع هي أقرب ما يخطر على البال في دراسة اختلاف الديانات.

فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي عرفت الأدبيات السياسية العالمية مساهمتين نظريتين لافتتين أولاهما نظرية (نهاية التاريخ) لـ(فرنسيس فوكوياما) الذي يعبر عن أطروحة انتهاء نضال البشر في المجال السياسي إلى النظام الديموقراطي الغربي، وفي المجال الاقتصادي إلى النظام الاقتصادي الراسمالي، والثانية نظرية (صدمة الحضارات) لـ(صمويل هانتنغتون) وهي رؤية مضادة تعتمد أطروحة تقول: إن الهوية الثقافية سيكون من شأنها أن تحل في عالم ما بعد الحرب الباردة محل الهوية الإيديولوجية، وهو واقع سيكون من شأنه أن يسفر عن المجابهة بين الحضارات.

إن أطروحة «صدمة الحضارات» تستند في الواقع إلى رصد لتطور السياسة الكونية غايته فهم دلالة الآفاق المطروحة راهناً، والتنبؤ بما سوف يكون عليه عالم الغد، وفي هذا الإطار نلاحظ أن ثمة فرضيات عديدة تطرح والغاية منها التوصل إلى الاستنتاج القائل بأن عالم الغد، سيكون بعيداً عن

أن يكون عالماً متناسقاً، وإنما سيكون عالماً تمزقه حروب الحضارات.

ويرى (هانتنغتون) أن هناك الآن صدام حضاري بين الثقافات والأديان، والذي حل محل الصدام الحضاري بين الأفكار التي جسدها الغرب.

وينتهي به الأمر إلى الكشف عن السمات التي تتخذها الحروب الحضارية: وأنها مجابهات شديدة العنف والدموية، تميل إلى الاستطالة زمنيًّا ومكانيًّا، وتشتمل على إمكانات أن تكون هناك حروب إبادة جماعية متكررة ومتعددة. هذه المجابهات ستكون ذات طبيعة متواصلة ولن تفيد أية مفاوضات لوقفها، أي أنها حروب من دون نهاية.

ومن الواضح إن نظرية (الصراع) هذه وغيرها من النظريات المؤيدة لها ليست قضية حتمية، ولا هي ضرورة حضارية ما دام أن هنالك أكثر من بديل عنها.

وقبل كل شيء لابد من أن ينقذ الجميع أنفسهم من وهم احتكار الحقيقة، فليس لدى أي طرف إجابات كاملة عن كل الأسئلة. وهذا يدفعنا إلى التوسل بالمفتاح الأساسي للوصول إلى معرفة ما هو صحيح، وما ليس بصحيح. وهو إقامة حوار مفتوح. ليس فقط حول تنظيم العلاقة بين الشعوب والأمم فحسب، بل حول النواميس الكونية أيضاً. إذ لا يكفي أن نبحث عن صيغة للتعاون الاقتصادي، وإقامة الأحلاف السياسية من دون أن نهتم بالبحث عن الحقيقة، وذلك لأن (الحقيقة) لا تتجزأ بل هي واحدة، بينما الباطل متشعب. يقول ربنا تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ، وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾.

وللوصول إلى الحقيقة فإننا بحاجة إلى البحث عنها.

وما دام هنالك تناقض في فهم الحقيقة لدى الناس، فلا يمكن إلا أن يكون أحدهما على حق والآخر على باطل، إذ لا يمكن للحقيقة أن تناقض نفسها، فلا يمكن أن يكون الشيء، ونقيضه معاً على حق.

ومن هنا فلا طريق إلى معرفة الأمر إلا عبر الحوار والاستماع إلى الرأي الآخر.

يقول ربنا تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾.

ويقول: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُواْ﴾.

إن أهل الباطل هم الذين يخافون من الاستماع إلى الآخرين، وليس أهل الحق. ثم إن حوار الديانات ضروري لمنع وقوع المجابهات، ذلك أن من الحماقة بمكان أن يستمع الغرب إلى آراء بعض المتعصبين في نفي الإسلام كدين، وإلغاء المسلمين كأمة، وغمض العين عن حقيقة وجودهم.

وبالعكس فإن من الحكمة بمكان أن ننظر إلى الدول الإسلامية باعتبار واقعها أيضاً، فبعيداً عن قضية الحق والباطل، وضرورة البحث عن الحقيقة في الديانات، فإن من مصلحة البشرية التعاون مع هذا العالم العملاق الذي سيكون له تأثيره الكبير في المستقبل، حيث إن الدول الإسلامية تنقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: دول غنية بالمعادن كالبترول والذهب وغيرهما.

القسم الثاني: دول غنية بالبشر.

القسم الثالث: دول غنية بالعقول.

القسم الرابع: دول مهمة كموقع استراتيجي.

فإندونيسيا مثلاً من الدول الإسلامية الكبرى، التي سوف تعتبر مع كل من الهند والبرازيل من عمالقة المستقبل في العالم النامي. لقد أطلت إندونيسيا كمثل صارخ على قدرة دولة نامية على محاولة الانطلاق إلى آفاق الازدهار بفضل الشعب الإندونيسي النشط وهي تشكل رابع دولة في العالم من حيث عدد السكان، بعد كل من الصين والهند والولايات المتحدة، ويحتشد فيها من البشر ما يفوق عدد سكان الدول العربية مجتمعة. وقد انحدرت معدلات الفقر في شعبها وتقلصت في السنين الخمس والعشرين الماضية من ٦٠٪ إلى ١٥٪ بينما تضخم الدخل الفردي السنوي من خمسين دولاراً، إلى ستمائة وخمسين دولاراً». ورغم ما تعرضت له مؤخراً من هزة اقتصادية عنيفة، وحركات انفصالية، خاصة بعد انفصال (تيمور الشرقية) إلا أنها على المدى البعيد سيكون لها ثقل مهم.

وهنالك أيضاً كل من مصر وتركيا وإيران، حيث تدخل هذه الدول عام ٢٠١٠م نادي الدول التي يتجاوز عدد سكانها المائة مليون.

فمصر إمكاناتها ضخمة، وهي أكثر الدول العربية سكاناً وتأثيراً في الشرق الأوسط.

أما تركيا فهي سلة خبز اقتصادية كما كان يقول (نيكسون)، وقد استطاعت أن تتقدم اقتصاديًّا، حيث إن الإنتاج القومي للفرد الواحد قفز من ١٤٠٠ دولار عام ١٩٨٠م إلى ٢٠٠٠ دولار عام ١٩٩٣م، وبالرغم من الهزّات الاقتصادية التي تتعرض لها إلا أنها ستبقى نامية بشكل جيد.

أما إيران فهي الأخرى تقدمت في مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية أيضاً.

ومما لا شك فيه أن الذين يظنون أن العالم الإسلامي سيبقى متخلفاً إلى الأبد هم على خطأ كبير حيث إن أمريكا أيضاً لم تكن في مطلع القرن العشرين قوة اقتصادية وعسكرية كبرى.

ونعتقد أن تماسك العالم الإسلامي ضمن إطار الثقافة الإسلامية الموحدة، يجعلها قوة سياسية هائلة في القرن الواحد والعشرين.

إن هذا العالم، حتى بالمنطق المادي البحث، لا يمكن تجاهله، كما أن هذا العالم، حتى بمنطق الخيال البحت، لا يمكن أن يغير دينه.

فمن الأفضل أن يتم التحاور معه، ليس فقط للتعامل التجاري مع الشعوب، أو التعاون السياسي مع حكوماته، وإنما في كل المجالات الثقافية، والفكرية، والدينية وغير ذلك.

إن (حوار الديانات) هو البديل الطبيعي عن (صراع الحضارات)، ولتجنب الثاني، لابد من الأول. ولا خيار آخر بالقطع واليقين.

* * *

أمّا فيما يرتبط بفكرة (نهاية التاريخ) فهي -إن لم تكن مجرد فبركة إعلامية لترويج الرأسمالية- فإنها بالطبع واليقين نابعة من الانبهار الخاطئ بالنمو الاقتصادي والصناعي للغرب. وإلاّ فأي عاقل يمكنه القبول بأن الوضع الفعلي هو سقف نهائي للتقدم البشري في الحياة الدنيا؟!

ومن يمكنه القبول بأن النموذج الغربي هو الجنة التي لا بديل عنها، ولا مثيل لها، وأن الفكر لدى الإنسان عاجز عن تقديم ما هو أفضل مما قدّمه حتى الآن.

٥

إنقاذ الطفولة البريئة مسؤولية كونية

كما أن المرض يصيب العضو الضعيف في الجسم قبل غيره من الأعضاء.. وكما أن الفرد الضعيف يعاني من بين أفراد المجتمع أكثر من غيره كلما ألمت به كارثة، كذلك فإن المأساة على مستوى البشرية تظهر أكثر ما تظهر لدى الأطفال.

من المفروض أن تكون فترة الطفولة هي الفترة السعيدة في حياة الإنسان، حيث إنها بعيدة عن القلق وصعوبات العمل اليدوي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن فترة الطفولة لا تتكرر في الحياة، نعرف قيمة هذه الفترة بالنسبة إلى الطفل. وفضاعة الكارثة التي تحلّ به عندما يحرم من السعادة فيها. خاصة وأن جيل اليوم من الأطفال والشباب هو الأكثر عدداً في التاريخ، حيث يوجد حاليًّا قرابة مليار من سكان هذا الكوكب (أي سدس البشرية جمعاء) تتراوح أعمارهم ما بين العاشرة والتاسعة عشرة. وأغلبهم يواجهون عقبات ليست بالعابرة، ليس فقط في الدول الفقيرة فحسب، بل وفي الدول الغنية أيضاً.

تقول بعض الإحصائيات: يشكو في الولايات المتحدة الأمريكية طفل واحد من ثمانية أطفال من الجوع.

أما في البرازيل فيموت طفل في كل سبعين ثانية بسبب الجوع.

وفي العالم يموت كل عام خمسة عشر مليون ونصف المليون من الأطفال بسبب الجوع، أو الأمراض التي سببها الجوع.

وتقول إحصائيات أخرى: أن خمسة وثلاثين ألف طفل يموتون كل يوم -ومعظمهم بالطبع من العالم الثالث- بسبب أمراض يمكن تفاديها بسهولة، أو يمكن شفاؤها بسهولة، أو بسبب سوء التغذية.. وأن ٦٠٪ من الوفيات تعزى فعلاً إلى أمراض ثلاثة هي: التهاب الرئة، والإسهال، والحصبة، كما أن نقص الفيتامين A يهدّد بالموت والأمراض الخطيرة عشرة ملايين طفل في العالم، وهذا النقص يحمل العمى إلى حوالي مائتين وخمسين ألف طفل سنويًّا. ويحد من مقاومة الجسم للإسهالات التي تقتل ٢,٢ مليون طفل سنويًّا.

وفي تقرير لمنظمة الصحة العالمية نشر عام ١٩٩٨ جاء فيه أن ١١ مليون طفل دون الخامسة، يموتون سنويًّا في العالم نتيجة أمراض يمكن علاجها بسهولة.

وأشار التقرير إلى أن خطر وفاة الطفل دون الخامسة، يزداد خمس مرات بين الشعوب الفقيرة.

وأضاف: «أما في أفريقيا فإن ٧,٥ بالمائة من الرضع لا يبلغون الشهر الواحد، أي يموتون قبل إكمالهم ثلاثين يوماً، وفي بعض الدول الأفريقية هناك طفل، من أصل خمسة أطفال، يموت قبل بلوغه سن الخامسة».

ويقول رئيس جمعية الدفاع عن الأطفال الخيرية: إن هناك ثمانية ملايين طفل يعيشون وضعاً سيئاً للغاية. وجاء في التقرير الذي نشرته الجمعية نفسها أيضاً أن ستمائة مليون طفل في العالم يعانون من سوء التغذية.

والأطفال المصابون بسوء التغذية يعانون غالباً من فقدان طاقات عقلية ثمينة، وتعاودهم الأمراض كثيراً، وحتى لو كتب لهم البقاء فيصابون بإعاقات عقلية أو جسدية دائمة.

هذا بالإضافة إلى أن مليار وثلاثمائة مليون طفل في العالم يعيشون تحت مستوى الفقر.

وأن خمسة عشر مليون طفل مصابون بالأمراض النفسية.

وأن خمسة عشر مليون آخرين أصيبوا بعاهات بدنية بسبب الحروب التي وقعت في العالم، خلال السنوات العشر الأخيرة.

وأن أكثر من مليون من أطفال العراق ماتوا خلال الأعوام الثمانية الماضية بسبب الحصار الاقتصادي على هذا البلد.

وتكشف الإحصائيات التي تصدرها المنظمات الدولية عن أن وضع الأطفال في العالم -بشكل عام- ليس مأساويًا فحسب، بل إنه يصل إلى مستوى الكارثة. ففي تقرير أصدرته (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) المعروفة باسم (اليونسيف) والذي صدر في عام ١٩٩٦م يظهر أن هناك في العالم ٢٥٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم ما بين العاشرة والرابعة عشرة يعملون في أسواق العمل، وأن هذا الرقم قد يرتفع إلى ٣٥٠ مليون طفل إذا أدخلنا مجالات العمل التي لم يتم حصرها، والبلدان التي لم يشملها المسح، مثل الصين والبلدان الصناعية: مائة وأربعون مليون منهم من الأولاد، ومائة وعشرة ملايين منهم من الفتيات، وأن ٤١ في المائة من هؤلاء الأطفال العاملين من الأفارقة، و٢١ في المائة منهم من الدول الآسيوية (باستثناء اليابان) فيما ١٧ بالمائة منهم من أمريكا اللاتينية، ودول البحر الكاريبي.

ويقفز الرقم مرة أخرى ليصل إلى ٤٠٠ مليون طفل إذا أخذنا بعين الاعتبار الأطفال الذين يجلبون الماء إلى أسرهم، أو الذين يقومون بأعمال منزلية رئيسية. وتقول المنظمة الدولية: إن هذه الأرقام ليست نهائية، بل وأطلقت على ما انتهت إليه من حصر ممكن للمشكلة بعبارة «أرقام باهتة».

وقد يقول قائل: إن الأطفال إذن يعملون. وهل في ذلك عيب؟

الحقيقة إن فترة الطفولة هي فترة اللعب والتعلم والتدرّب في حياة الإنسان، وقد أكدت الديانات السماوية، وكذلك أكدت الدراسات الطبية والنفسية، على ضرورة أن يلعب الطفل لا أن يعمل، وفي الحديث المعروف: «دعه يلعب سبعاً، وعلّمه سبعاً، وأصحبه سبعاً»، وهذا يعني أنه إلى أن يصبح عمر الطفل واحداً وعشرين عاماً فليس من واجبه أن يعمل، فله سبع سنوات للعب، وسبع سنوات للتعلم، وسبع سنوات لمصاحبة الأب، ثم يدخل مجال العمل.

لكنّ الأطفال اليوم لا يحصلون على حقوقهم في اللعب، كما لا يحصلون على حقوقهم في التعلم والمصاحبة، حيث يضطرون لخوض سوق

العمل.. ومع ذلك فإن وضعهم يختلف من مجتمع إلى آخر.

يقول تقرير الأمم المتحدة: إن أطفال (لوكسمبورغ) الأوروبية يعملون في المجازر والمسالخ، وأطفال (ساحل العاج) يعملون في التعدين، وأطفال (المكسيك) يعملون في صناعة الأحماض، وأطفال (تايلند) يعملون في النوادي الليلية، وأطفال (الهند) يعملون ابتداء من سن الرابعة عشرة في كل ما هو خطر وشاق، بما في ذلك صناعة المتفجرات والزجاج التي تنتج أساور في (روز آباد) الشهيرة، ومن أجلها يعمل خمسون ألف طفل يمثلون ٢٥٪ من العمالة المتوفرة لهذه الصناعة، ويقفون أمام أفران الزجاج التي تتراوح حرارتها ما بين ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠° درجة مئوية، في مقابل ما يعادل ٤٠ سنتاً من الأجر في اليوم!

وإذا كان العالم يعرف أطفال الكمبيوتر الذين يلعبون بأصابعهم الرقيقة على جهاز غالي الثمن، عظيم الفائدة يستخدم آخر ما أنتجه العصر من تقنيات، كما هو شأن الأطفال في الغرب، فإن العالم أيضاً يعرف في الوقت نفسه أطفالاً يبيعون الأحطاب ويعملون في الأفران، والفتيات منهم يعملن في البغاء، وآخرون يحملون السلاح ويتم استخدامهم جنوداً في الحروب.

وبالرغم من أن الطفل يجب ألّا يشمله القانون فإننا نجد أنه يتم استغلاله، خلافاً لكل القوانين والأعراف.

وقد يسأل سائل: ما هو العمر الذي يحسب فيه الطفل طفلاً، ويكون من المفترض ألّا يعمل فيه؟

والجواب: إن الأمر يختلف من مكان لمكان، ففي بلدان مثل مصر، والسنغال، وبنين؛ يهبط سن العمل إلى اثني عشر عاماً، بينما في الولايات المتحدة وكندا فإن سن العمل هو سبعة عشر إلى ثمانية عشر عاماً، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك مائة وخمسين مليون طفل لا يملكون مدرسة لكي يتعلموا فيها، نعرف كم هو مأساوي وضع الطفولة، حيث إن ما يقارب من ٥٠٠ مليون طفل يعيشون وضعاً كارثيًا!

وتسجل اليونسيف أيضاً أن ٤٧٪ من الأطفال في أفريقيا جنوبي الصحراء لا يذهبون إلى المدرسة الابتدائية. وأن ٣٤٪ من أطفال جنوب

آسيا لا يذهبون إليها أيضاً. وأن نسبة المتخلفين عن التعليم الابتدائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي ١٦٪ ممن هم في سن المرحلة الابتدائية، في حين يهبط الرقم إلى ٦٪ في شرق آسيا والباسفيك. ويتخلف الأطفال عن المدرسة لكي يعملوا، إما كخدم في المنازل أو عمالاً في المناجم، أو يكونوا وقوداً للحروب.

ويقول تقرير صادر عن الأمم المتحدة: إن نحو ثلاثمائة ألف طفل يخدمون كمقاتلين في الحروب، وإن نحو مليوني طفل قتلوا في صراعات مسلحة منذ العام ١٩٨٧.

وأضاف التقرير «من سيراليون إلى طاجيكستان، ومن ليبيريا إلى كمبوديا، ومن السودان إلى كوسوفو، ومن سريلانكا إلى أفغانستان، هناك ملايين الأطفال الذين يجري حرمانهم من طفولتهم، ويحيون حياة في منتهى القسوة».

ومضى التقرير قائلاً: «أصبح هناك اتجاه يبعث على الانزعاج في السنوات القليلة الماضية، وهو مشاركة الأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر في الصراعات المسلحة. والتقديرات تشير إلى أن نحو ثلاثمائة ألف طفل -دون سن الثامنة عشرة- يخدمون كمحاربين في القوات المسلحة الحكومية، وجماعات المعارضة المسلحة في الصراعات الدائرة حاليًّا في مختلف أنحاء العالم».

وقال التقرير: «بشكل عام فإن التقديرات تشير إلى أن مليوني طفل قتلوا في صراعات مسلحة منذ عام ١٩٨٧م، في حين أصيب ثلاثة أمثال هذا العدد بجروح بالغة، أو إعاقات دائمة».

وفي بعض المناطق فإن الطفل يصبح أجيراً لدى الطرف الذي يقرض العائلة، بمعنى أن نوع علاقة العمل بالنسبة للطفل، يحددها الأطراف الثلاثة: صاحب العمل، والسمسار، وأسرة الطفل. وكثيراً ما تبدأ هذه العلاقة بقرض تحتاج إليه الأسرة من صاحب العمل فتودع الطفل لديه وفاء للدّين، يحدث ذلك كما يقول تقرير (اليونسيف) في البرازيل وموريتانيا وغيرهما، ويصنع نوعاً من العمالة المكيدة التي لا تتوفر فيها حرية الإرادة، بل إنها تقترب من نظام العبودية، حيث يهب الإنسان نفسه للغير مقابل

مبلغ معلوم تسلمته الأسرة في البداية، في شكل قرض أو ثمن مال لا يتم رده، كما لا يتم رد الطفل الذي يتحول إلى رهينة.

وفي مناطق أخرى الوضع أفضل ولكنه يأخذ شكلاً تكاد تنتفي فيه حرية المستغل في أن يختار مكان، ونوعية العمل، فهو خاضع للاستغلال الجنسي في بعض الأحيان، وخاضع للاستغلال الصنمي في معظم الأحيان، ويتعرض الطفل لما يؤثر في نموه العقلي والبدني -كما يقول تقرير المنظمة الدولية هذه-.

ومن العبودية للعمل، إلى العبودية الجنسية فهناك -حسب تقارير دولية- أكثر من مليون طفلة يمارسن (الدعارة) في العالم، ثلثاهن في آسيا، في حين أن الآخرين منهن يتوزعن ما بين أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية.

ومن مشاكل العمالة، والمشاركة في الحروب إلى قصر العمر..

إن العالم يعتبر معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة عشر مؤشراً لتأخر مستوى الحياة، وفي هذا المجال تسجل الأرقام أن معدل وفيات الأطفال في النيجر وفق إحصائيات عام ١٩٩٥م هو ٣٢٠ في الألف، بينما يهبط هذا المعدل إلى ٥٥ في الألف في السويد، وأيضاً فإن العمر المتوقع عند الولادة للطفل يهبط إلى ٤٨ سنة في أنجولا، ويرتفع إلى ٨٠ عاماً في اليابان.

وتمتد المؤشرات لتشمل الفروق في متطلبات الحياة مثل الحصول على المياه النقية، والتمتع بمرافق صحية، وتسجل أرقام الأطفال الذين يعانون من الهزال نسبة مرتفعة في البلاد التي دخلها منخفض مثل ملاوي التي تكون فيها النسبة ٥٥٪ من الأطفال، في مقابل ٢٤٪ من الأطفال في بلد مثل تركيا، وفي بعض البلدان فإن هناك تجنيداً إجباريًّا للأطفال، وفي بعضها الآخر يتحمل الأطفال عقوبة الخدمة في معسكرات الاعتقال، بحجة ارتكابهم مخالفات حرب.

وبالرغم من الجهود الدولية إلا أن الظروف المعيشية تمنع الأطفال من الحصول على حصتهم من التعليم، والرعاية الصحية، والغذاء وما شابه ذلك.

هذا بالنسبة إلى الأطفال المعترف بوجودهم.. أما الأطفال الذين لم يعترف بوجودهم فوضعهم مزرٍ للغاية، وعدد هؤلاء بالملايين.

فقد ذكر صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) في تقريره للعام ١٩٩٨ عن «تقدم الأمم» أن أربعين مليون طفل، أي حوالي واحد من كل ثلاثة، يولدون سنويًّا من دون أن تعلن ولادتهم، وذلك بسبب عدم وجود دوائر للشؤون المدنية في المناطق التي يولدون فيها، أو بسبب صعوبات إدارية مازالت قائمة في عدد من الدول.

ومن دون وجود قانوني، لا يمكن تلقيح الطفل أو معالجته في مركز صحي، أو إرساله إلى المدرسة. ولا يمكنه أيضاً الحصول على جواز سفر أو إثبات جنسيته أو التصويت أو الزواج. والمراهقون الذين لا يحملون أية أوراق شخصية أكثر ضعفاً من الآخرين في مواجهة المهربين.

ويقدر عدد الولادات في العالم بمائة وأربعين مليوناً سنويًّا، وصعوبات التسجيل حقيقية عندما تحصل الولادة خارج المستشفى، في المناطق الريفية البعيدة، وهذا ما ينطبق على أكثر من نصف الولادات في أفريقيا وفي جنوبي آسيا. كما ينطبق على السكان الرحل، أو المهجرين مثل الغجر والأقليات العرقية واللاجئين.

ويضاف إلى ذلك ما يجري في حوالي خمسين دولة في العالم من الرسوم المفروضة عند تسجيل الطفل، والأمية والجهل أو خوف السكان المحرومين وحتى رفض بعض الأقليات العرقية التي ترى في تسجيل الولادات وسيلة للتحكم بها.

وقد تكون العقبات سياسية أيضاً، ففي جنوب أفريقيا لم يسجل ١٣ في المائة من السكان السود في العام ١٩٩٣م، في إطار إجراء موروث عن نظام الفصل العنصري يهدف إلى جعل السود أقلية.

وفي الصين فإن القانون الذي لا يسمح بأكثر من طفل للزوجين يدفع الأهل إلى عدم تسجيل طفلهم الثاني أو الثالث، ولهذا السبب فإن تسعة ملايين طفل يعيشون سرًّا في بلادهم بسبب تجاوز (الحصص المحددة).

وفي بعض الدول، عندما تتوافر أجهزة السجل المدني، تنقصها الوسائل وتعجز عن حفظ السجلات.

ولم تتمكن كل من أفغانستان وإريتريا وأثيوبيا وكمبوديا من فرض قانون على الناس يلزم استخراج شهادة ولادة، في حين تسعى السلطة الفلسطينية حاليًّا إلى إقامة نظامها الخاص.

وأشارت منظمة اليونسيف إلى أن ٢٣,٥٪ مليون ولادة جديدة تبقى غير معلنة في آسيا (جنوب شرق القارة ومنطقة المحيط الهادئ) ومليون ومائتي ألف في وسط آسيا، وتسعة ملايين وستمائة ألف في الدول الواقعة جنوب الصحراء في أفريقيا، ومليون وتسعمائة ألف في الوطن العربي، ومليون ومائة ألف في القارة الأمريكية ومائتي ألف في أوروبا.

وفي سيراليون يتم الإعلان عن أقل من عشرة في المائة من الولادات، في حين تبلغ هذه النسبة الثلث في زيمبابوي، وفي بوليفيا يملك نصف السكان فقط شهادة ولادة. حسبما ورد في التقرير.

ولا تفسر الصعوبات الاقتصادية كل شيء، لأن أكثر من تسعين في المائة من الولادات في دول مثل أذربيجان وأرمينيا وسيريلانكا وطاجيكستان يتم تسجيلها مع أنها لا تعد دولاً غنية الآن.

ومن الغريب أن وضع الأطفال ليس مزرياً في الدول الفقيرة فقط، وإنما أيضاً في الدول الغنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ذكرت وكالات الأنباء احتمال أن يصدر قانون جديد في الولايات المتحدة يتيح للمستشفيات الاحتفاظ بالمواليد الجدد، الذين لا تستطيع أمهاتهم تسديد فواتير ولادتهم بالمستشفى، فالمجلس التشريعي بولاية (آلينوى) يعمل سرًّا منذ سنوات على إصدار قانون يتيح لمديري المستشفيات اتخاذ إجراءات عنيفة ضد من يسمونهم بالأمهات المتهربات من دفع ديونهن، ويدّعي أعضاء المجلس هذا أن كثيراً من الأمهات يأتين المستشفيات، طلباً لخدمات أكبر أطباء الولادة في أرقى المستشفيات، ويضعن مواليدهن بها، ثم بعد ذلك يدّعين الفقر عندما تطالبهن المستشفيات بتسديد مصاريف الولادة، ونتيجة لذلك فإن المستشفيات بالولاية تتعرض لمشاكل مالية ضخمة.

وهذا يعني أن هناك مشروع قرار يطالب باحتجاز الطفل الرضيع، مما يعني أن الطفل يتحمل عقاباً على ما ارتكبته أمّه -إن كانت هنالك جريمة قد ارتكبتها الأم-، وهكذا يتحمل الطفل في أرقى الدول مسؤولية

مصاريف الولادة لأنه يولد!.. وهذا المشروع ينص على أن الأم التي لا تستطيع أن تؤدي الأموال المطلوبة، فإن المستشفى سيحتفظ بالطفل لمدة تسعين يوماً، وإذا لم تستطع الأم خلال تلك الفترة التوصل إلى ترتيب معين مع إدارة الحسابات بالمستشفى، فإن الطفل يعرض للتبني.

وواضح أن هذا المشروع يستهدف بصورة مباشرة الفقراء والمعوزين، لأن الأمهات الغنيات ومن لديهن تأمين صحي لا يحتجن إلى مثل ذلك. والأغرب من هذا التشريع هو تبريراته، حيث إن أحد أعضاء المجلس التشريعي في الولاية يقول: «لو نظرت إلى القانون بصورة مجردة بعيداً عن العاطفة، تجد أن القانون معقول جدًّا، فشركات الأموال تسترد ملكية السيارات التي لم تسدد أقساطها، والبنوك تحرم على الراهن إذا ما تأخر في سداد ما عليه باسترجاع الشيء المرهون، فلماذا تكون النساء الحوامل فوق القانون؟»

ومعنى ذلك أن الطفل يعامل كما تعامل السيارة وآلة جهاز التسجيل، أو جهاز الميكرويف أو أي شيء آخر. وقد قال أحد المسؤولين في جمعية حماية المستهلك: إن مثل هذا القانون إذا شرّع، فسوف يحرم مئات الأسر سنويًّا من أطفالهن، في حين أنه سيُثرى مديرو المستشفيات من عمليات التبني، كما أن شركات التأمين سوف تستفيد، لأن مزيداً من العائلات ستقدم على شراء تأمين صحي خوفاً من فقدان أطفالهم، والتخوف الذي يبديه الناس في هذه الولاية هو أنه لو أُجيز هذا المشروع في ولاية (ألينوى) فمن المؤكد أنه سينتشر إلى كل الولايات في الاتحاد الأمريكي.

من خلال هذين التقريرين لمنظمة (اليونسيف) وهذا التشريع الذي يتبناه أعضاء المجلس التشريعي في ولاية (ألينوى) نعرف كم هو كارثي وضع الأطفال في العالم. والغريب أن هذا يجري في دول تحكمها الديمقراطية وحرية الرأي والإعلام الحر، فكيف في بلاد أخرى لا يملك الطفل من يدافع عنه، وتجد أسرته نفسها مضطرة إلى أن تدافع بقوة عن الطفل لكيلا يضيع في سوق النخاسة، أو في سوق العمل، أو في سوق الدعارة. حقًّا إن المسؤولية كبيرة والوضع ينذر بالخطر.



٦

مشكلة الأصولية

للدخول في صلب الموضوع لابد من توضيح أن الأصولية كمصطلح تختلف عنها كمفهوم، فهي في المصطلح تعني التعصب الأعمى، بعيداً عن المعايير والأصول والقواعد المتفق عليها بين البشر.

ولكن الأصولية كمفهوم تعني الرجوع إلى الجذور، في مجالات الفكر والعقيدة والمنهج. وهي بهذا المعنى تساوي العودة إلى الأصالة.

ولئن كانت بعض الحركات تعتمد على تراثها، وتتمسك بثقافتها محاولة استخراج الحلول لمشاكلها فلا يعني بالضرورة أنها تضرب بالمعايير والأصول عرض الحائط.. إلا أن البعض أحياناً يخلط ما بين الأصولية كمصطلح وبينها كمفهوم، فتطلق هذه المفردة للتنديد بتلك الحركات، واتهامها بالتطرف والتعصب والعنصرية. وعلى كل حال فإن من السذاجة بمكان: أن يطلق أحد تهمة (الأصولية) كمصطلح على كل من يحاول العودة إلى ثقافته، واستخراج الكنوز من تراثه، واستثمار الرغبة في الأصالة لدى الناس بالتنقيب عمّا عنده، بدل البحث عمّا عند الآخرين.

ومن السذاجة أيضا إطلاق تهمة الأصولية والتطرف على الأمم، فاتهام الملايين من المؤمنين بالدين بالأصولية، لأنهم يلتزمون بواجباتهم الدينية مثلاً، ويؤدون الصلاة جماعة، ويذهبون إلى الحج كل عام، ويرفضون التنازل عن حقوقهم وما أشبه ذلك، إنّ إطلاق هذه التهمة على أمة بأكملها يكشف عن عنصرية الذين يطلقون عليهم هذه التهمة،

وكأن المطلوب من تلك الأمة الميوعة وليس الالتزام، والإلحاد وليس الإيمان، والذوبان في النموذج الواحد، وليس القبول بالتنوّع.

ثم إن هناك أصوليتين: أصولية تقوم بها جماعة تطرفاً وتشدداً وتعصباً أعمى للباطل.. وأخرى هي ردة فعل لتلك الأصولية في صورة مواقف وأفعال.

ومن غير المعقول أن تدان أصولية ردّة الفعل بدون إدانة أصولية الفعل، لأنها انتقائية ظالمة للمعايير والمكاييل. فمن يضربك على خدك من غير سبب فإن ردة فعلك الطبيعية ستكون أن تردّ الصاع عليه بمثله ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاْ أُولِيْ الأَلْبَابِ﴾، ومن يتوقع من الناس ألاّ يصفعونه فلا يجوز له أن يبادر بصفعهم، وليس مقبولاً منه إدانتهم إذ ما قاموا بردة الفعل هذه تجاهه. إذ لا يمكن إدانة (ردة الفعل) من دون إدانة (الفعل) ذاته، فمن غير المنطقي أن نسمح بتطرف الظالمين، ثم نحاول أن نمنع المظلومين من تطرف مضاد.

ومن هنا فلا يمكن أن نضع المتطرفين من الجانبين في مصاف واحد، لأن البادئ دائماً أظلم، وظلمه هو السبب والعلة. فمثلاً لا يجوز أبداً أن يقبل العالم بتطرف المستوطنين اليهود واعتباره تديناً، ثم إدانة الطرف الآخر إذا ما أبدى ردود أفعال تجاههم واعتبارها تطرفاً.

لا يمكن إطلاقاً القبول بأصولية أتباع ديانة معينة، ورفض أصولية أتباع ديانة أخرى.

إن البشرية واحدة، والناس كأسنان المشط، شئنا ذلك أم أبينا، والحق لا يتجزأ. ومن ثم فإن علينا في دراسة الأصولية واتخاذ الموقف الصحيح منها أن نكون محايدين في التقييم، وملتزمين بالحق في اتخاذ المواقف.

إن المسلمين على سبيل المثال لا يمكن أن يهينوا بأي شكل من الأشكال النبي موسى ابن عمران (عليه السلام)، إذ ليس مسلماً من لا يؤمن بالأنبياء جميعاً ﴿لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾، ولكن حينما يقدم بعض المتطرفين من اليهود على إهانة النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويصورونه في صورة (خنزير).. أو حينما يقدم بعض المتطرفين من المسيحيين على طباعة كلمة (لا إله إلا الله) على الملابس الداخلية للرجال والنساء.. أو كلمة (محمد رسول الله) على الأحذية، فلا يجوز أن نتوقع سكوت

المسلمين وعدم القيام بأية ردة فعل لدى المسلمين على هذه الإهانة، أو نتهمهم بالأصولية والتطرف إذا فعلوا ذلك.

إن إدانة ردة الفعل هذه من دون إدانة الفعل نفسه لهي عين التطرف، كما أنها على كل حال لا تحل مشكلة الأصولية بأي شكل من الأشكال.

لنأخذ مثلاً (الجزائر) فلقد عاش الناس في ذلك البلد تحت الاحتلال الغربي المباشر فترة طويلة من الزمن، وللتخلص من الاحتلال قدموا أكثر من مليون شهيد في حرب التحرير حتى تم لهم الاستقلال، ثم خيّبت جبهة التحرير الوطنية آمال الناس فبدل أن تسمح حكومة الاستقلال للجماهير بممارسة دورهم السياسي والاجتماعي والعودة إلى أصالتهم التي آمنوا بها والتي عبّر عنها النشيد الوطني المعروف: «شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتمي» رأينا خطة مدروسة في عدة مراحل لإبعاد الشعب الجزائري عن أصوله وثقافته وعن محيطه وعن قضاياه، كما فرضت عليه الديكتاتورية. وحينما جرت أول انتخابات بلدية نزيهة وانتخب فيها الناس بإرادة واعية مندوبيهم، وفاز الإسلاميون في تلك الانتخابات، رأينا كيف أن الغرب قام ولم يقعد، وهوّل من الواقعة متهماً الناس بالأصولية والتطرف حتى قبل أن يستلم أحد من المرشحين منصبه في البلدية، مع العلم أن البلديات ليس لها دور سياسي، وإنما دورها تنظيف الشوارع وإنارتها وتنظيم المدن والحدائق وما شابه ذلك.

وبتشجيع من الغرب قام الجيش بالتدخل، وإلغاء نتائج الانتخابات، ثم حلت التنظيمات الإسلامية بقوة السلاح، واعتقل زعماؤها وجرى ما جرى. (ومازال الحبل على الغارب) وأدى ذلك إلى سقوط أكثر من تسعين ألف قتيل حتى الآن معظمهم من المدنيين الأبرياء. ولا زلنا نسمع عن إدانة الغرب للحركات الإسلامية من دون أن نسمع إدانة صريحة لممارسة العسكر الديكتاتورية، تلك الممارسات التي أغرقت البلاد في حمامات من الدم لا تزال تنزف.

ترى هل إن إدانة ردة فعل الناس في الجزائر يمكن أن تحل أي مشكلة في هذا البلد، أم أن هذه الإدانة تزيد الأوضاع سوءاً وتعقيداً؟.

إننا بالطبع لا يمكن أن نقبل بذبح المدنيين الأبرياء من قبل من ينتمون إلى هذه الحركة أم تلك، فالقتل العشوائي مدان تحت أية ذريعة كان، ولكننا أيضاً لا يمكن أن نقبل بعمل العسكر ضد الحركات الإسلامية والمتدينين بشكل عام في ذلك البلد.

وأيضاً فإن تصنيف التطرف حسب انتماءات المتطرفين الدينية، وليس حسب الحقيقة بحيث يكون التطرف المسيحي أو اليهودي أو الكونفوشيوسي أو الهندي مقبولاً في مواجهة المسلمين، ويكون تطرف المسلمين في ردة فعلهم مرفوضاً. فمثل هذا التصنيف لن يحل مشكلة التطرف والأصولية بأي شكل من الأشكال أيضاً، بل يزيدها تعقيداً.

إن العقل والمنطق يدعواننا إلى أن نعالج الفعل لنستطيع معالجة ردة الفعل بالنسبة إليه.

ونعود إلى الجزائر من جديد كشاهد على ما نقول: فالذي لا شك فيه هو أن السبب الرئيس وراء ما يحصل من أحداث دامية هناك هو وجود منطق عسكري محكوم برؤية غربية تجاه أي حركة إسلامية متنامية، وأصحاب هذا المنطق لا يرون أية حلول مع الجماهير المسلمة إلا القضاء عليهم واستئصال شأفتهم، هذه الرؤية المتحكمة في عقلية الجنرالات في الجزائر هي التي فتحت باب العنف، والعنف المضاد في البلاد، ومن ثم فإن الحل لا يكون حتماً بتشجيع العسكر لاستئصال أبناء الحركات الإسلامية، وإنما في وضع حد لقمع العسكر لهذه الحركات، وإتاحة الفرصة للناس بإجراء الانتخابات الحرّة كما هو المعمول به في الدول الديمقراطية، واحترام رأي أكثرية الناس.

ثم هنالك نموذج آخر للجزائر هو تركيا: حيث يغذى العسكر المرتبط عضوياً بالغرب بالخوف من التيار الإسلامي وهو لا يتورع عن محاربته في أبسط القضايا، ويدوس على حقوق الإنسان، لإجبار الشعب المسلم التركي على التنكر لمبادئه، فالعسكر هناك يحارب حتى مثل الحجاب، ويصادر حق الناس في التعليم في المدارس الخاصة التي يديرها الملتزمون من المسلمين، وهذا من أبشع أنواع الأصولية العلمانية، حيث تحارب عادات الناس، وتقاليدهم، وإيمانهم وسلوكهم، ومع ذلك فإن الغرب يشجع سلوك العسكر على حساب إرادة الشعب التركي المسلم، بل إن الإعلام الغربي يحاول بين ـ الفينة والأخرى ـ أن يبرز حدثاً ما يصفه بالتطرف من قبل الإسلاميين، لكي يبرر للعالم إجراءات العسكر التركي البعيدة كل البعد عن احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية.

ومن المستغرب هنا إننا لا نكاد نسمع، ولو إدانة واحدة من قبل مسؤول واحد، أو مؤسسة واحدة في الغرب لإجراءات العسكر التركي، وإنما في المقابل تسمع دائماً التبرير والتشجيع وما أشبه.

ثم هنالك أيضاً الأصولية في تصرفات الغرب تجاه الحضارات الأخرى، وادعاء غلاة الغربيين احتكارهم للحقيقة، وامتلاكهم النموذج الأوحد للتنمية، ومن ثم التنكر للثقافات الأخرى عند الشعوب، ورفض نماذج التنمية لدى الآخرين. بل والتدخل بشتى الطرق لإفشال أي تجربة خارج إطار الطريقة الغربية، في أي بقعة من بقاع العالم.

ولعل الغربيون أنفسهم لا يشعرون ببشاعة أصوليتهم هذه، ولكن الضحايا من أبناء الشعوب الأخرى، الذين تطالهم الإجراءات المخالفة لحضاراتهم وثقافاتهم، هم الذين يعانون من نتائج اعتقاد الغرب بأنه يحتقر الحقيقة، وبأن النموذج الغربي هو النموذج الأوحد الذي يجب على الشعوب الأخرى السير على منهجه.

ثم يأتي من يفلسف لهذه الأصولية ويبررها تارة تحت عنوان (نهاية التاريخ) حيث التنكر لأي وجود للأمم والشعوب والثقافات والحضارات لدى الآخرين خارج إطار الرأسمالية كنظام اقتصادي، وخارج إطار الديمقراطية كإطار سياسي، والثقافة الغربية كإطار اجتماعي، ليس في الحاضر فحسب بل في المستقبل أيضاً!.

أو تحت عنوان (صراع الحضارات) على خلفية أن الغرب قدوة أهل العالم وعلى الآخرين تقليده بعينين مغمضتين في كل صغيرة وكبيرة فحسب، وله الولاية المطلقة على البشرية جمعاء، بحيث إن له الحق في التدخل في هذا البلد أو ذاك، وسحق تطلعات الشعوب تحت تبريرات إيدلوجية حيناً، واقتصادية حيناً آخر.

إن كل من يتابع نشرات الأخبار أو يطالع الجرائد والمجلات الصادرة في الغرب، يجد بوضوح كيف أن الغربيين يسفهون عادات الآخرين ومعتقداتهم، وكيف أنهم يحقرون كل من ليس غربياً أو لا يعيش على طريقتهم.

ومن هنا فإننا نجد أن التدخلات الغربية في شؤون الأمم الأخرى عادة ما تسمى بأسماء التقدم والعصرنة والتعمير، باعتبار أن غيرهم متوحشون بحاجة إلى من يعلمهم أصول الحياة.

وإذا كنا منصفين فإن أصولية الغرب هي في حقيقتها (أم الأصوليات) ومنشأ بروز كل الأصوليات في مختلف مناطق العالم، ذلك أن عمل الغرب على سحق الهوية الشخصية للآخرين، والقضاء على حضارات الشعوب، وتحقير العقائد الأخرى، وتسفيه التزامات الناس الدينية لدى الأمم الخاضعة له، مثل هذه الممارسات لابد أن تكون لها (ردة فعل) لدى

الشعوب الأخرى، ولا شك أن لردة الفعل هذه تبريرها والطبيعي والمنطقي، لأن الناس على كل حال لن يتنازلوا عن هوياتهم الشخصية، ولا عن حضاراتهم، ولا عن دياناتهم بمجرد أن غيرهم لا يرتاح إليها.

وأيضا نجد نموذجاً لأصولية الغرب في مجال الاقتصاد لدى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وكل المنظمات الدولية الأخرى، هذه المنظمات التي تمثل (سمكات قرش) على المستوى العالمي حيث تستغل حاجة الشعوب إلى المال لفرض قوانين السوق الغربية عليهم، تحت طائلة التهديد بالتجويع والمقاطعة والحصار، وحسب تعبير أحد المؤلفين فإن سفينة الأرض التي نركبها جميعاً فقدت، بعد خمسة قرون من السيادة الغربية، توازنها وهي مهددة بالغرق إذا ما استمرت في هذه الاتجاه.

وكنموذج على هذه الأصولية نذكر الجزائر أيضاً التي تغرق في ديون تتجاوز (خمسة وعشرين بليون دولار) ولا يمكن استعمال مداخيل نفط الجزائر وغازها في تجهيز البلاد من حاجاتها الأساسية، لأن هذه المداخيل تدفع كتسديد لفوائد الديون، في الوقت الذي يتجاوز العاطلون عن العمل في هذا البلد من الجيل المتوسط الـ ٣٠٪، أما الجيل الجديد والشباب في سن العشرين فليس لهم أمل في المستقبل إطلاقاً، إذ لا توجد إمكانية لتشغيلهم، بينما موارد البلاد تُصدّر إلى الدول الغنية كفوائد للديون.

والغربيون بالطبع مشغولون عن ذلك بقضية العاطلين عن العمل في بلادهم، ونسبتهم لا تتجاوز ١٠٪ من اليد العاملة لديهم في الوقت الذي تكون فيه أوضاعهم الاقتصادية جيدة، والمصانع تشتغل بشكل طبيعي، ونفط العالم الثالث وذهبه وموارده كلها تنحدر إليهم، ومع ذلك فإن ضجيج العاطلين عن العمل عندهم يملأ الدنيا ويشغل الناس، بل وهم يحمّلون الشعوب الأخرى مسؤولية ذلك، ونجد أنهم بين فترة وأخرى يسنون قوانين جديدة للحد من العمالة الأجنبية بل وطرد العمّال الأجانب، الذين هم عادة ما يكونون ضحايا احتلال الغرب للعالم الثالث. لكن الغرب دائماً مشغول عن مشاكل العالم الثالث وبالخصوص في دولة مثل الجزائر التي احتلها الغرب لفترة طويلة وسحق شعبها، وذبحهم، هذا البلد الذي يعود فيه سبب البطالة والتخلف الاقتصادي الحقيقي إلى الحقبة التي كانت الجزائر تطعم فيها جيوش الثورة الفرنسية بالرجال، وبعد ذلك سقتهم بالنفط وزودتهم بالغاز.

أليس عجيباً أن ترى الغرب يمد يده فوراً إلى أية حكومة هنا وهناك

تطلب منه السلاح، بينما لا أحد يمد هذه البلاد بالآلات الزراعية، أو بالمصانع التي تحتاج إليها للحصول على لقمة العيش؟

إن الجزائريين لم يكونوا في يوم من الأيام بحاجة إلى طائرات الميراج أو الدبابات الثقيلة، للدفاع عن حدود بلادهم، لكنهم كانوا دائما بحاجة إلى آلات للتنقيب عن مياه الشرب، لأن مياه الشفة وافرة تحت الأرض في الجزائر ولكنها بحاجة إلى حفر الآبار الارتوازية، لكن العالم الغربي لم يبد الاهتمام إلا بطلبات الأسلحة للتصدير، والنفط والغاز للاستيراد من الجزائر، في دورة اقتصادية جهنمية تضر بالشعوب من كل الجهات، فالنفط يصدر إلى الغرب ليشتري بثمنه السلاح الذي لا تحتاج إليه الجزائر إلا لقمع انتفاضة الجماهير.

أمّا في مجال الثقافة فلم نجد أحداً يهتم بها للجزائريين، مما أدى إلى تدهور خطير في هذا الجانب، ففي عهد عبد القادر كانت الجزائر تملك ٦٥٪ من مثقفي اللغة العربية، أمّا حين تحريرها فقد ضمت ٦٥٪ من الأميين، وحتى اللغة الفرنسية فلم يستفد منها سوى ٩٪ من سكان الجزائر، ونتيجة ذلك فإن الدولة الجزائرية المليئة بالموارد البشرية، وتمتلك أراضي شاسعة والتي من شأنها -إذا عُمِل على تشجيع كفاءتها واستثمار أرضها- أن تكون نموذجاً في مجال الزراعة والاكتفاء الذاتي في الغذاء، لا تزال تستورد كل حاجاتها من الخارج لأنها حينما كانت بحاجة إلى جرافات وأسمدة كيماوية، كانوا يصدرون إليها السيارات الفخمة، والعطور، وطائرات الميراج، وأجهزة القمع.

لقد اختبرت الجزائر على مدى عدة قرون أنواعاً من الاستغلال الغربي والشرقي، وأنواعاً من الانحطاط: فمن رأسمالية الغرب وتقليد المحتلين، إلى تقليد النموذج السوفيتي لإقامة الصناعات الثقيلة المؤممة في عهد (بو مدين)، ثم الانضمام الإجباري لاقتصاد السوق بواسطة صندوق النقد الدولي والشركات التي تدين الجزائر، في هذا الوضع تأتي نهضة الحركة الإسلامية للتعبير عن رفض النماذج هذه، ورفض الفساد، والتبعية، والأمية والإجرام المنظّم، لكن تطلعات الناس هذه التي ظهرت في صورة تأييد الحركات الإسلامية يتم قمعها بالحديد والنار، والعالم الغربي يؤيد القمع تحت ذريعة محاربة الأصولية.

إن أصولية العالم الثالث هي رفض لإصولية الغرب التي سبقتها، ولصنمية السوق والمال، ولمحاربة الفساد الأخلاقي، ولكن لا أحد يتحدث عادة عن العوامل والأسباب، وإنما يتحدثون دائما عن ردات الفعل، ليبرروا

بذلك قمع تطلعات الشعوب في هذا العالم.

وكم من حكومة هنا وحكومة هناك تستند إلى نظام استبدادي، وتمارس القمع والإرهاب، وتغرق البلاد في الفساد الأخلاقي والسياسي، ومع ذلك لا يتحدث عنها أحد ولا تدينها منظمة، بل ولا ينصحها أحد في العالم الغربي لكى تغيّر من سياساتها، والسبب أنها حليفة للغرب.

وحينما نجد أن الناس يتظاهرون ضد تلك الحكومات مطالبين بحقوقهم، يجري قمع تلك التظاهرات ويقتل الأبرياء، ويبرر الغرب تلك الأعمال بحجة محاربة الأصولية أو بحجة أخرى.

ولو أن البعض في ظل حكومات الاستبداد هذه استخدم اللغة نفسها التي تستخدمها الحكومة فاستخدام العنف ضدها، فإن الغرب كله يصطف ضده ويتهمه بالإرهاب والتطرف، والأفظع من ذلك تجاوز الذي يرتكب العنف، لكي يشمل الشعب كله، ويدان دينه أيضاً، فإذا كان من يقوم بأعمال العنف من المسلمين - حتى وإن كان منسلخاً عن الإسلام - فإنهم في الغرب يتهمون الإسلام وبلا خجل والمسلمين جميعاً بلا تردد.

لقد أخطأ الغرب ولا يزال عندما تعامل مع الأصولية باعتبارها مشكلة أمنية، وبذلك برّر القمع والإرهاب المنظم في مواجهة الحركات الإسلامية، مستبعداً أي حل آخر، سواء أكان حلاً سياسياً باعتماد الديمقراطية وإطلاق الحريات، أو على الأقل احترام الحقوق الأولية للإنسان، أو مجرد الحوار مع تلك الحركات.

إن الغرب يشجع الحكومات المستبدة في العالم الإسلامي، على التعامل مع الحركات الإسلامية من خلال فوهة البندقية، وليس من خلال صناديق الاقتراع، وقد ثبت أن الحل الأمني قد يؤدي إلى كسر شوكة الحركات الإسلامية المعارضة، لبعض الوقت، ولكنه حتماً لن يؤدي إلى القضاء عليها وإنهائها، لأن الأرضية التي تغذيها تبقى موجودة على كل حال.

فالظروف الموضوعية التي يعاني منها الناس، مثل الفقر والحرمان السياسي وتعثر التنمية والبطالة ومشاكل الشباب والنساء وما شابه ذلك، لن تحل بضرب الحركات الإسلامية بل يزيد من تفاقمها.

إن المشكلة في العالم الإسلامي لها جذور وأبعاد متعددة، لا تتصل بالجانب الأمني فقط، ولا يمكن حصرها في هذه الزاوية، ومما لاشك فيه هو أن

الحركات التي يسميها الغربيون بالأصولية لم تنزل من السماء، بل هي زرع استغلظ واستوى على سوقه. ولهذه الحركات قواعدها الاجتماعية، ومشروعيتها الواقعية، ومن السفه التعامل معها وكأنها مجرد مشكلة أمنية. ومن الحكمة وبعد النظر إدماج هذه الحركات في الحياة السياسية، بدلاً عن احتسابها ضمن القوة المحجوبة عن الشرعية، لأن في هذه الخطوة تحريضاً لها على ركوب مراكب العنف، الأمر الذي يتظاهر الغرب كما الحكومات المحلية بأنها ضده.

إن المشكلة هنا تكمن في أن الأصولية كمصطلح خضعت لعملية توظيف سياسي وإعلامي خاص من قبل الغرب، وكانت المصلحة مشتركة في ذلك بين حكومات الاستبداد المحلية، والغرب كقوة كبرى في العالم. وصدَّق الغربيون إعلامهم الذي يطرح هذا المصطلح كمسلَّمة لابد من القبول بها، والتعامل معها كما طرحت إعلامياً حيث إن الأصولية تتداول كرديف للإرهاب، ومثل هذا الطرح في الواقع يضيف بعداً آخر للمشكلة، ويعقدها أكثر عندما يتم ربط الأصولية بمجموعة مشاكل عالمية مثل العنف، والتطرف، وهي أمور نبعت في الغرب، ولا ارتباط لها لا بالعالم الثالث ولا بالمسلمين.

ثم إنّ الغرب يعتبر العنف من غير المسلمين مجرد عنف، بينما ينسب أي ردة فعل من قبل المسلمين للأمة الإسلامية كلها ويربطها بالإسلام نفسه، ليبرر به قمع الملايين من الناس، وأحياناً يتم توجيه اتهام ظالم لبعض المسلمين ثم يجري التعميم في وسائل الأعلام لإيهام الناس بأن الإسلام يساوي العنف، وعندما ينكشف خلاف ذلك فلا أحد يعتذر لمليار مسلم أدينوا بلا مبرر، كما حدث ذلك في حادثة تفجير مركز أوكلاهاما الذي تم تفجيره من قبل عناصر أمريكية ومليشيات محلية.

ومن هنا فإن مصطلح الأصولية إنما ينسب إلى المسلمين لخلق صورة مشوهة عن الإسلام والحركات الإسلامية وأهدافها النبيلة، ويستخدم أيضاً كفزاعة لتخويف من يلتزم من أبناء الأمة الإسلامية بدينه ومبدئه ومصالح أمته، تحت طائلة الاتهام بالإرهاب والعنف وما أشبه.

ونجد لذلك الكثير من النماذج في الأفلام التي ينتجها الغرب، ومنها مثلاً فيلم (الحصار) الذي يمثل نظرة مسبقة من الغرب تجاه المسلمين باعتبارهم دائماً هم وراء عمليات الإرهاب في العالم، وقصة الفيلم تدور حول تعاون ثلاثة (أبطال) من مكتب التحقيقات الفيدرالي F B I، والجيش

ووكالة الاستخبارات المركزية C I A للقضاء على خلية سرية من الإرهابيين، الذين يعتزمون تفجير مدينة نيويورك بأسلحة نووية حضارية.

وكالعادة فإن هذه الخلية تتشكل من إرهابيين مسلمين عرب يتلون القرآن، ويصلون، ويصرخون (الله أكبر)، الأمر الذي يركّز لدى الغربيين عقلية ربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب، وربط كلمة التوحيد بالقتل والدمار، ويدفع إلى تبرير التفرقة العنصرية تجاههم.

إن الإسلام لا يقبل التطرف والعنف الباطل، وهذا أمر لا شك فيه، فالمسلمون يضعون دائماً قول رسولهم الكريم نصب أعينهم: «لا إفراط ولا تفريط.. في الإسلام» لكن طلب العدالة واجب بحسب كافة الديانات ولدى كل الشعوب. فلا يجوز ربط كل حركة تطالب بالعدالة بالإرهاب والعنف.

وفي الحقيقة فإن الإسلام دين سمح يقوم على المنطق، والدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ولكن فيما يرتبط بحقوق الناس فلا يمكن أن تطالب من يتعرض للظلم والعدوان والاستبداد بأن يستمر في تقبل هذا الوضع ولا يثور لحقوقه، تحت طائلة الاتهام بالتطرف والأصولية.

وللإنصاف فإن عصبيات الغرب غالباً ما كانت من أجل الباطل، بينما ردة الفعل من قبل المسلمين كانت من أجل الحق. فالأصولية الإسلامية حسب وصف الغرب لها ليست سوى رد فعل للعنف المستخدم من قبل الغرب لفرض سيطرته السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المسلمين، ولعل من الأمثلة على ذلك هو الدفاع المستميت من قبل الغربيين عن (سلمان رشدي) مؤلف كتاب (الآيات الشيطانية). فأساسا هذا الكتاب إنما تم تأليفه لإهانة الإسلام وأنبياء الله العظام، وقد دفعت الدار التي طبعته ٨٠٠ ألف دولار لمؤلفه، قبل أن يقوم بكتابة الكلمات الأولى لكتابه ذاك. فهو كان فعلاً عدوانياً ضد ما يؤمن به أكثر من مليار مسلم، ثم حينما حدثت ردة الفعل -التي لنا تحفظاتنا عليها- شن الغرب حملة شعواء ضد الذين أدانوا هذا الكتاب، أو أدانوا مؤلفه ووصفوا ذلك بالإرهاب والأصولية.

وفي الحقيقة لم يكن هنالك أي خطاب رأسمالي غربي يمكن أن يتجاسر على المسلمين ومقدساتهم كما تجاسر سلمان رشدي على المسلمين ومقدساتهم، وما كان لمؤامرة يُقصد بها المسلمون ومقدراتهم أن تُحلق بالمسلمين ما ألحقت بهم الآيات الشيطانية من أذى، ولا زالت تفعل، سواء من

حيث الفعل أو من حيث ردة الفعل. ولكي نفهم هذا المعنى لابد ان نتذكر ما كتبه (R.WGOHNAON) تحت عنوان حروب الأديان في جريدة (NEW STATEMENT) حيث قال: «ما أن تقوضت الشيوعية وانكشفت الحرب الباردة، حتى أدركنا في أوربا كم كان الفرق بين العالم الحر والستار الحديدي صراعاً مفبركاً.. أدركنا أن تلك الحدود لم تكن يوماً ما حقيقية، وإنما الحدود الحقيقية هي بين الغرب المسيحي والعالم وراء الغرب أعني الإسلام».

ولعله لذلك كان الدفاع عن سلمان رشدي الذي سأل ذات مرة إن كان لا يزال يؤمن بأي دين؟ فأجاب: «ما ندمت على جهد أضعته إلا على جهد أضعته بحثاً عن عقيدة».

ومع أن الأكثرية من المسلمين لم يدخلوا في مواجهة، لا في الكلام ولا في العمل، مع المؤلف أو مع الناشر فإن الذي يتساءله المسلمون بشكل عام هو: لماذا يحتفى دائماً بأمثال سلمان رشدي من الذين يُسيئون إلى الإسلام، بينما نجد أن من يتحدث عن قضية من القضايا في المسيحية أو يناقش في قضايا تاريخية ترتبط باليهود أو يشكك في أمر من الأمور، حتى لو لم يكن مرتبطاً بالمسيحية واليهودية كأديان، فإنه يحارب بلا هوادة.

لماذا يكفر الدكتور (جورج كيري) أسقف (ليدز) في وقتها، ورئيس الكنيسة الإنجليزية حالياً. حينما زعم في ربيع ١٩٩٦م إبان قداس عيد الفصح بأن قيامة المسيح ليست سوى رمز أكثر منها قيامة المسيح بالفعل، فقامت الدنيا ولم تقعد حتى تاب وأناب واستغفر من (الفاتيكان).

ولماذا أوقف عرض مسرحية (التوبة) عام ١٩٨٣م بعد الليلة الأولى بتهمة التجديف بحق التوراة؟.

ولماذا نجد مثلا إنّ (غارودي) حينما يشكك في قضية تاريخية وهي: عدد الذين قتلوا من اليهود على يد النازيين في الحرب العالمية الثانية فهو يحاكم، ويدان، وتفرض عليه الغرامة بينما القضية لا ترتبط لا بالديانة اليهودية ولا باليهود المعاصرين ولا حتى بإسرائيل.. وإنما المسألة كلها هي مجرد التساؤل عن عدد من قتلوا إبان الحرب العالمية الثانية.

ثم لماذا يُعتبر الدفاع عن سلمان رشدي دليلاً على التحضر، ومخالفته في الرأي أو الكلام دليلاً على الإرهاب والتطرف والأصولية؟ بالرغم من

أن الرجل هو الذي بدأ التجديف بحق الإسلام. وليس المسلمون.

ولماذا لم نجد أحداً من المفكرين أو غير المفكرين في الغرب جاء لكي يقول: «إن في الآيات الشيطانية إهانة بالفعل لمقدسات المسلمين» بل العكس وجدنا كيف أن رجلاً مثل الرئيس الفرنسي الأسبق (ميتران) يعلن في عام ١٩٨٩: «أن حرمان سلمان رشدي من حريته (أي حريته في الإساءة للإسلام) بمثابة اعتداء على مبادئ الجمهورية المستقاة من الثورة الفرنسية نفسها».

وإلى جانب الدفاع عن سلمان رشدي، قاموا بحركة إرهابية وهو الحصار اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً على المسلمين في كل مكان، وتشكلت في المقابل لجان عالمية للدفاع عنه، وانخرط في تلك اللجان التي افتتحت لها فروع في كل قرية ومدينة، عليّة القوم في الغرب من دون أن يكون هنالك مجال لأحد في أن يقيّم كتابه، وأن يرد عليه بل أصبح الرجل ميزاناً للحضارة. فمن كان مع سلمان رشدي اعتبروه مع الحرية ومع الحضارة، ومن كان مخالفاً له اعتبروه إرهابياً أصولياً لابد من قلعه وقمعه.

تلك كانت بعض النماذج للأصوليات الغربية المعاصرة ولردّات الفعل الطبيعية عليها، والتي يبدو أن الغرب لا يريد أن يعالج الجذور وإنما هو فقط يحارب ردات الفعل. ومثل ذلك لن ينفع بلا ترديد.

٧

الأمم المتحدة
وضرورة الخروج من شرنقة الأقوياء

ليس أدل على وجود فوضى على مستوى الكرة الأرضية من الوضع القائم في الأمم المتحدة، فهذه المنظمة التي تتمثل فيها كافة الدول المستقلة -حيث لا يعترف باستقلالية دولة إلا إذا كان لها علمها الخاص في مبناها في نيويورك-، هذه المؤسسة هي مجرد أداة لتنفيذ مآرب الدول العظمى، وليست لديها القدرة على الالتزام بمبادئها، بل الحقيقة أن الأمم المتحدة ولدت عام ١٩٤٥م، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي مشوهة التركيب، نتيجة إصرار الدول الغربية الثلاث، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، على مجموعة مواد ثانوية جعلت من ميثاق المنظمة أداة تكبيل لها، وكأنها محاولة لوقف الزمان.

ولأن التاريخ شأن متحرك، فقد وقع الصدام بين متغيرات المجتمع الدولي، وبين جمود ميثاق الأمم المتحدة، فالمادة الثانية من الميثاق تنص في فقرتها الأولى على مبدأ «المساواة بين جميع أعضائها» وهذا ما تؤكده ديباجة الميثاق التي تنص قائلة: «إننا شعوب الأمم المتحدة نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الاساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والامم -كبيرها وصغيرها- من حقوق متساوية..

وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وأن ندفع بالرقي

الاجتماعي قُدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح».

كما ورد في مقدمة الشرعة الدولية للحقوق المدنية والسياسية: «أن الدول الأطراف في الشرعة الحالية تعتبر، استناداً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة الدولية، وبحقوقهم المتساوية التي لا يمكن التصرف بها بأي شكل، هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم، وإقرار منها بانبثاق هذه الحقوق من الكرامة المتأصلة في الإنسان، وإقرار منها بأن مثال الكائنات الإنسانية الحرة المتمتعة بالتحرر من الخوف والحاجة إنما يتحقق فقط، استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذا قامت أوضاع يمكن معها لكل فرد أن يتمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية، ونظراً لالتزام الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحرياته ومراعاتها، وتقديراً منها لمسؤولية الفرد، بما عليه من واجبات تجاه الأفراد الآخرين والمجتمع الذي ينتمي إليه، في الكفاح لتعزيز الحقوق المقررة في الشرعة الحالية ومراعاتها».

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من الشرعة الدولية للحقوق المدنية والسياسية قائلة: «ولجميع الشعوب تحقيقاً لغايتها الخاصة، أن تتصرف بحرية في ثروتها ومواردها الطبيعية من دون إخلال بأي من الالتزامات الناشئة من التعاون الاقتصادي الدولي، ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة».

ولكن مواد الميثاق بعد ذلك أخذت ما أعطاه هذا المبدأ، حيث إنها تتناقض معه تناقضاً كاملاً، وهو ما جعل المنظمة تفتقد أهم عناصرها، وهو عنصر الديمقراطية واحترام رأي الأكثرية، فالمادة ٢٣ أعطت لخمس دول أعضاء في مجلس الأمن، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وفرنسا والصين، أعطت لها وحدها حق النقض.. الفيتو.

وقد جعلت المادة رقم ٢٤ مجلس الأمن صاحب القرار في المنظمة، بينما همّشت الجمعية العامة التي تضم كل دول العالم، وأصبحت هذه لا تملك إلا مجرد إصدار توصيات لا تسمن ولا تغني من جوع.

ولقد وصل الأمر إلى حد أن المادة رقم ١٢ أعطت مجلس الأمن سلطة منع الجمعية العامة من مناقشة أي قضية لا يريد مجلس الأمن مناقشتها، فلو افترضنا أن مائة وتسعين دولة من دول الأرض التي تضم

مليارات من البشر وافقت على أن تناقش قضية معينة فيما بينها، ورأى مجلس الأمن، الذي يمثل خمس دول فقط، أن مناقشة هذه القضية يجب ألّا تحدث، فإن تلك الدول لا تملك حتى مجرد حق مناقشتها.

ولقد أظهرت مسيرة منظمة الأمم المتحدة أنها تصطدم بمتغيرات جوهرية، من دون أن تكون قادرة على مواجهتها أو معالجتها، حتى أصبحت المنظمة مجرد منبر إعلامي لبعض الدول، تكتفي فيها بأن يكون لها خطيب يصعد المنصة، ويتكلم، ومن ثم يسمع كلامه هنا وهناك، من دون أن يؤخذ به في أي مجال، في حين أصبح مجلس الأمن بسبب وجود الأقوياء فيه هو الذي يتحكم في مصير البشرية، ولذلك فإن المتغيرات لم تهضم في داخل المنظمة، وبقيت الأمم المتحدة خارجة عن المتغيرات في الأرض.

ومن تلك المتغيرات الأمور التالية:

أولاً: بدأت الأمم المتحدة عملها وليس لها من الأعضاء إلا ٥١ دولة، معظمها من الغرب، وهي اليوم قرابة المائتين دولة، معظمها من الدول النامية، وهو تغيير درامي في العضوية، ولا تمثيل لكل هذه الدول في مجلس الأمن.

ثانياً: يوم مولد المنظمة لم يكن العصر النووي قد بدأ، فقد ألقيت أول قنبلة ذرية على (هيروشيما) في الشهر الثامن، في حين ولدت المنظمة في الشهر السابع من العام الذي سبقه وهو ما فتح الباب على عصر يختلف تماماً عن سوابقه.

ثالثاً: حينما تأسست الأمم المتحدة كانت ثلاث دول تصنف أعداءً في نظر المؤسسين وهي اليابان وألمانيا وإيطاليا، حسب المادة رقم ٥٣ من الميثاق، والتي تقول: «إن الدول المعادية هي: أي دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء أي دولة موقعة على هذا الميثاق»، والأمر اليوم يختلف كما هو معلوم عن ذلك العصر، ولم يجر أي تغيير لاستيعاب هذه الحقيقة.

رابعاً: إن المشكلة في الأمم المتحدة هي مشكلة الغاية والهدف، أكثر مما هي مشكلة النصوص، فالهدف الذي من أجله تأسست منظمة الأمم المتحدة، وفق مقدمة الميثاق، هو منع الحرب، حيث تقول المقدمة:

«نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب التي، من خلال جيل واحد، جلبت على الإنسان مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف».

وحول مقاصد الأمم المتحدة أوردت المادة الأولى: «مقاصد الأمم المتحدة، حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدّد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العمل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها».

وتقول الديباجة: «وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا: أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة، وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها».

لكن المنظمة ليس فقط لم تستطع أن تمنع الحروب، وإنما في بعض الأحيان كانت أداة لها، كما أن مجلس الأمن كان أحياناً وسيلة لشن الحروب.

صحيح أن الأمم المتحدة أوقفت الحرب في أوروبا، إلا أن ذلك اقتصر على تلك القارة، وحتى إيقاف الحرب هناك لم يكن بسبب وجود الأمم المتحدة، وإنما بسبب متغيرات أخرى، وتحالفات داخل أوروبا حول المصلحة العامة والاقتصاد وما شابه ذلك.

وعلى كل حال، فإن من أهم عيوب الأمم المتحدة هو هيكله التنظيمي الذي يشبه الهرم مقلوباً، حيث إن القاعدة وهي مجلس الأمن تتشكل من خمسة دول، في حين تقف بقية الدول، وهي قرابة ١٩٠ دولة، على رأس هذه القاعدة.

وهنالك كلام كثير حول تصحيح الوضع، وبعض هذا الكلام يصطدم بمجلس الأمن، فلا يستطيع أن يغيّر ميثاق الأمم المتحدة إلا مجلس الأمن، وهو بالطبع لا يوافق على أي تغيير، لأن أصحابه لا يرغبون في أن يغيروه، وذلك للامتيازات التي يملكونها.

ولقد جرت محاولة لتصحيح الوضع القائم، بحيث تصبح الجمعية العامة هي مركز الثقل دون تعديل الميثاق، وتجمع في عام ١٩٦٠م زعماء العالم في دورة الجمعية العامة، وكادت المحاولة أن تنجح لولا أن أصحاب المصالح هم الذين عطلوا دور الجمعية العامة وأدى الأمر إلى اغتيال (داج

همرشولد)، سكرتير عام الأمم المتحدة، وهو الدبلوماسي الذي وقف بقوة لتحقيق ذلك الحلم في أن تكون الأمم المتحدة منظمة الضعيف في مقابل القوي، والدرع الذي يمنع الأقوياء من التعدي على الضعفاء، على عكس ما هو عليه الآن. وقد دفع هذا الرجل حياته ثمناً لمحاولته الفاشلة تلك.

واستوعب من جاء بعده هذا الدرس، فكان سكرتير الأمم المتحدة دائماً أداة بيد الأقوياء، حيث جرى العرف على أن يكون من نوعية خاصة، ومن طراز خاص بحيث يوافق عليه أصحاب الامتيازات.

فتعيين سكرتير الأمم المتحدة إما أن يأتي من قبل الدول الأعضاء في مجلس الأمن، ومن ثم فهو يمثل مصالح تلك الدول، وأما من قبل الدول الفقيرة حيث لا ينتخب شخص إلا إذا كان يحاول إثبات ذاته للشمال، أكثر مما يحاول إثبات ذاته للجنوب الذي ينتمي إليه، وهكذا كانت التجربة مع السكرتير العام للأمم المتحدة منذ اغتيال (همرشولد)، وحتى الآن.

ومع ازدياد التذمر من الوضع القائم، حاول بعض رؤساء الدول -مثل الرئيس الأمريكي، والرئيس الفرنسي، والرئيس البريطاني -في الاحتفال الخمسين بالعيد الوطني للأمم المتحدة- حاول كل واحد منهم أن يتحدث بما يرضي الناس حديثاً هامشيًّا حول توسيع عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاء الدول الدائمة فيه، بحيث يدخل فيها أعداء الأمس مثل ألمانيا واليابان، لكن المشكلة ليست في عدد الدول التي تكون دائمة العضوية ولها حق النقض الفيتو، بحيث يناقش زيادتها أو تخفيضها.

إنما المشكلة الأساسية في وجود (حق النقض) وفي استمرار استخدام دولة واحدة هذا الحق، كلما كانت مصالحها تتناقض أو كان مزاجها يختلف عن أمزجة الآخرين، ولذلك نجد أن الحكومة الأمريكية وحدها استخدمت حق النقض (الفيتو) بنسبة ٩١٪ من عدد المرات، في حين نجد الدول الأربع الأخرى استخدمت النسبة الباقية وهي ٩٪، ولذلك فإن توسيع عدد الدول صاحبة (الفيتو) لن يضيف شيئاً بصلب القضية، وإن كان بحدّ ذاته أفضل من الوضع الحالي.

إن الأمم المتحدة تحولت بمرور الزمن لتصبح إحدى أدوات السياسة للدول العظمى، ولذلك فإنها أصبحت تصدر قرارات مخالفة لميثاقها، فإذا كانت الأمم المتحدة عاجزة عن حماية ميثاقها فكيف تستطيع أن تكون حامية للمواثيق ما بين الدول، وهي الشرعية الدولية كما يسمونها؟

وهكذا فقد شلّت القوانين التي وضعت لحماية مصالح الدول دائمة العضوية ميثاق الأمم المتحدة.. والمشكلة أن تغيير هذه القوانين أمر يبدو صعباً أو مستحيلاً لأن تعديل هذه القوانين دون موافقة الدول الخمس أمر مستحيل. بل وإمكان ضغط هذه الدول لمنع توفير نسبة الثلثين في الجمعية العامة أمر ممكن ووارد في ظل الوضع الدولي الحالي، فالمادة رقم ١٠٨ تنص على عدة صعوبات أو عقبات لتعديل الميثاق وهي حسب نص المادة على النحو التالي:

١- موافقة ثلث أعضاء الأمم المتحدة على التعديل.
٢- تصديق ثلثي الدول الأعضاء الموافقين.
٣- لابد أن يكون الأعضاء الدائمون الخمسة بين الثلثين.

وأكثر من هذا فإن المادة ١٠٩ تنص على أنه «لعقد مؤتمر دولي لتعديل الميثاق لابد من موافقة ثلث أعضاء الأمم المتحدة على مجرد عقد المؤتمر، وأن تكون الدول الخمسة الدائمة ضمن هذه الدول». وهكذا يبدو الأمر وكأنه مستحيل على الأمم المتحدة القيام بتعديل ميثاقه مما قد يجعل الأمم المتحدة في صورة أفضل.

إلا أن الحقيقة أيضاً تقول: إن التغيير لابد أن يشمل الأمم المتحدة، كما يشمل الكرة الأرضية، وأن من المستحيل أن تكون الأداة الدولية متخلفة عن الوضع الدولي.

وإذا كانت القوة تفرض مساراً معيناً، فإن هنالك شك في أن تكون قادرة على فعل ذلك إلى الأبد، لأن القوة هي بحدّ ذاتها تنتقل من مكان لمكان، كما تنتقل الحضارة التابعة لها، ولو تعقلت الدول العظمى ووضعت مقترحات جديدة وميثاق أكثر إنسانية وديمقراطية، لقلصت من مشاكل التغيير بالقوة، أو التغيير نتيجة القوة.

٨

انتحار الكوكب

امتياز الإنسان، بمقدار خضوعه لعقله..

وامتياز عقله، بمقدار خضوعه لإرادته..

وامتياز إرادته، بمقدار خضوعها للقيم..

ذلك أن العقل إذا لم يوجّه الإرادة، فإن الإرادة تخضع للغرائز، والغرائز إذا فلتت من عقال القيم، فإن الأمر سيؤدي بالحتم إلى حدوث الكارثة.

إن الطغاة في التاريخ لم يكونوا مجانين، بل كانوا عقلاء.. ولم يكونوا أميّين، بل كانوا علماء.. ولكنهم استخدموا عقولهم، وعلومهم لإغراض شيطانية، وجرّدوا الإرادة من قيم الإيمان، فتصرفوا مثل المجانين والجهلة، وكانوا في ذلك مثل صاروخ يحمل المتفجرات، من دون أن يكون له جهاز توجيه، فهو بدل أن يدمّر العدو ينقلب على الصديق فيدمّره.

إن العلم الذي لا يكشف لك عن «الغاية» من الحياة هو عين الجهل، وإن المناهج التي تستخدم لاستعمار الآخرين لهي مناهج ظالمة، وإن مراكز البحث التي تتمحور حول الذات لهي مراكز تخدم الشيطان.

إن الفيزياء التي تعطي الإنسان القدرة على فلق الذرة، ومن ثم صنع القنبلة الذرية، ثم تعلمه كيف يخزّن من القنابل النووية ما يعادل قوة تدميرها مليون مرة عن قوة تدمير القنبلة التي ألقيت على هيروشيما،

فتعطيه إمكانية قتل سبعين مليار كائن بشري، أي أكثر من عشرة أضعاف نفوس البشر اليوم، هذه الفيزياء تضع الكوكب الذي نعيش عليه على كف عفريت، لذلك فإن الجهل بها ربما يكون أفضل من العلم بها.

لقد أصبح انتحار الكوكب اليوم بفضل التقدم البشري مبرمجاً في الكمبيوتر، وليس تنفيذه بحاجة إلى أكثر من الضغط على بعض الأزرار!

وليس وضع العلم في مجال الكيمياء، والجينات، وغيرها، بأفضل مما هو عليه في مجال الفيزياء.

وهكذا فإن العلم بحاجة إلى الإيمان حتى تكون قوة كوابح الشهوات بحجم قوة التقنيات التي بيد الإنسان اليوم. وإلا فإن كوكبنا ماضٍ نحو الانتحار، شئنا ذلك أم أبينا. فيكفي مع هذه القوة الهائلة على التدمير أن يشتهي أحد الزعماء تجربة قوته، أو يقع خطأ بشري حتى يتم تنفيذ قوله تعالى: ﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ ﴾.

نحن في بدايات القرن الواحد والعشرين والسؤال هو كيف نريد لهذا القرن أن ينتهي؟

وكيف نريد أن يحكم علينا التاريخ في نهاياته؟

وإلى أين من هنا؟

إن تقييم القرن الماضي يوقفنا على أن كل تقدم العالم الصناعي الذي حازته البشرية خلال هذا القرن، لم يكن يوازي المآسي التي وقعت فيه.

فأولاً: تجاوزت حروب هذا القرن المائة حرب بين كبيرة وصغيرة، منها الحربان العالميتان الأولى والثانية، والمائة وعشرين حرباً الصغيرة التي وقعت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: تم في هذا القرن تقسيم العالم إلى شمال غني، وجنوب فقير.

ثالثاً: حدثت مآسي اللاجئين والتي لا تزال مستمرة في كل بلاد العالم، حيث يعيش أكثر من ٢٥ مليون إنسان بعيدين عن أوطانهم.

رابعاً: قامت بعض الدول بمحاولة رسم سياسة عنصرية قائمة على فكرة «نحن أقوى، إذن نحن الأفضل، إذن لنا الحق في أن نفعل ما نريد».

يقول (هرت شبتين): «إن الولايات المتحدة بلد كثير الثراء، وإذا كنا أقل من أن نعمل كل شيء، فبوسعنا أن نعمل كل شيء مهم».

ويقول (نيكسون) الرئيس الأمريكي الأسبق: «أمريكا تتربع على عرش الاقتصاد العالمي بما لديها من أعلى إنتاج فردي، وقاعدة تكنولوجية هي الأكثر تقدماً، وأعلى إجمالي ناتج قومي للفرد الواحد في العالم، وهي الأكثر تصديراً للبضائع، ومن طينتها تنبع الكثير من الاكتشافات العلمية الجديدة سنويًّا، ومن أجيالها يخرج أكثر من يرصد جائزة نوبل كل عام، وهي تنفق أكثر من ١٢,٧ ترليون دولار أمريكي على الدفاع وأكثر من ١,١ ترليون دولار على المساعدات الخارجية. وهي دفعت أكثر من ١٠٠,٠٠٠ قتيل لضمان النصر في صراع الخمسة والأربعين عاماً الماضية».

بهذه التبريرات يقولون: نحن الأقوى إذن، نحن الأفضل.

إن البعض يرى أن انتهاء الحرب الباردة أفرز مجموعة حقائق لابد من قبولها وهي:

أ- أنه ليس هنالك من شيء غير (السوق) قادر على إطلاق العنان لطاقات الشعوب الخلاقة بهدف دفع عملية التقدم إلى الأمام، وهذا هو ما يبشر به غلاة الرأسمالية في العالم اليوم، متخذين من فشل الشيوعية دليلاً على صوابية رأيهم هذا.. في الوقت الذي لا يمكن أن نبرهن على صحة الرأسمالية بفشل الشيوعية، فلربما كانت الرأسمالية والشيوعية كلاهما طرفي نقيض الباطل، وأن يكون كلاهما على خطأ، وفي الواقع فإن النتائج تقول لنا: إن الرأسمالية بالفعل على خطأ، تماماً كما كانت الشيوعية على خطأ.

ب- إن الرأسمالية حتى لو كانت لها حسنات فهي حتماً ليست مطلقة الكمال. لقد كان (تشرشل) يقول: «إن الديمقراطية أسوأ أشكال الحكومة، ماعدا حقيقة أنها الأفضل للآخرين».

ومن هنا فإن من يؤمن بأن الرأسمالية هي أفضل أشكال الاقتصاد لابد أن ينسى أن الرأسمالية هي أيضاً تتبع أسوأ نوع من السياسة الاقتصادية كما يعترف بذلك غلاة دعاتها.

ج- إن أمريكا باعتبارها القوة الوحيدة الموجودة على الساحة تريد أن

تستثمر وحدانية وجودها الدولي لتقرير مصالحها ولو على حساب الشعوب الأخرى. ويقول بعضهم: إن على الولايات المتحدة أن تحتكر المسرح العالمي.

يقول (نيكسون): «بوصفنا الدولة الأثرى والأقوى على وجه البسيطة، علينا استثمار قوتنا لتعزيز ونشر تلك المبادئ التي ستجعل منا عظماء حيثما وأينما دعتنا مصالحنا أن نفعل ذلك. وحينها فقط سنكون صادقين مع أنفسنا».

سادساً: تم في هذا القرن تعطيل دور الأمم المتحدة من خلال مصادرة استقلاليتها، وتحويلها إلى أداة بيد الأقوياء.

يقول نيكسون: «إن الفكرة الشعبية القائلة: إن بوسع الأمم المتحدة أن تلعب دوراً أعظم في حل الصراعات الدولية، فكرة وهمية، فخلال السنوات الثمانية والأربعين الماضية شهدت أروقة الأمم المتحدة نقاشات، وأصدرت قرارات واعتزمت التدخل في عشرات الصراعات في شرق المعمورة وغربها، غير أنها لم تتفاعل عسكريًّا إلا مع حدثين: أولهما عندما قاطع الاتحاد السوفيتي السابق تصويت مجلس الأمن من خلال الحرب الكورية، وثانيهما عندما جنّد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأمم المتحدة لمساندة جهود الولايات المتحدة لطرد العراق من الكويت في حرب الخليج عام ١٩٩١م».

وفي هذا الصدد تقول السفيرة الأمريكية السابقة للأمم المتحدة (جين كيك باتريك): «إن الأمر المعقّد وغير الحاسم صناعة القرار المتعدد الأطراف، عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والصومال وفي أي مكان آخر ليست فعّالة على نحو مميز».

ولا يذكر هؤلاء أن عدم قدرة الأمم المتحدة على أن تتخذ القرارات.. وأن تنفذ قراراتها، وأن تكون فعّالة.. إنما هو بسبب الدول العظمى وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية.

يقول (نيكسون): «يعرف أولئك الذين قادوا شعوبهم في ذروة الحرب أكثر من غيرهم، أنه ليس بقائد من يدع مصالح بلاده تذهب رهينة أمام صيحات الهيئة الدولية».

ويقول أيضاً: «اجتمعت برئيس وزراء بريطانيا الأسبق ونستون تشرشل في عام ١٩٥٨م وسألته عن الأمم المتحدة فقال: «إنه مد إليها يد العون منذ نشأتها، مؤمناً أن لها دوراً مهمًّا لتضطلع به»، لكنه أضاف: «ما ظننت أن أيًّا

من الدول الكبرى ستضع، وتحت أية ظروف، قضية تمس مصالحها الحيوية أمام الأمم المتحدة أو أية هيئة دولية أخرى للتصويت عليها».

ثم يبرر (نيكسون) رأيه هذا -وهو رأي أصحاب القرار في البيت الأبيض- يبرر ذلك بقوله: «هل بوسع أحد أن يحاول موقناً أن هيئة جماعية كالأمم المتحدة الذي لا يصل مجموع سكان ثلث دولها الأعضاء إلى مجموع سكان ولاية (أركتساس)، ونصف أعضائها ما برحت مضربة سياسيًّا أن تكون هيئة دولية». وهذا القول لا يعني أن علينا أن نرمي الأمم المتحدة في مزبلة التاريخ وإنما يعني أن ليس بوسع الأمم المتحدة أن تعمل دون قيادة تشكّلها أقوى دول العالم... أن علينا أن نطوع الأمم المتحدة لدعم سياستنا، لا أن نكون مسؤولين عنها وهي غير مقبولة تماماً فكرة أن تضع الولايات المتحدة جنودها تحت قيادة الأمم المتحدة لتمنح الأمن الجماعي فرصة العمل، إن من غير الحكمة ومن غير الأخلاق أن نسلّم أرواح الجنود الأمريكان إلى أيدي البيروقراطية الدولية التي تنتجها الأمم المتحدة، والسبب في ذلك أن الأمين العام للأمم المتحدة لم ينتخبه الشعب الأمريكي».

وهكذا فإن السياسة الأمريكية قائمة على تهميش دور الأمم المتحدة، ومن ثم تهميش دور المجتمع الدولي الذي تمثله مائة وأربع وتسعون دولة في العالم. على أساس النظرية التي تقول: إن على أمريكا أن تقود العالم على كل حال، لا أن تُقاد من قبله.

يقول نيكسون في ذلك: «إن قضية مستقبل الاتحاد السوفيتي السابق، ومستقبل أوربا وخصومات الشرق الأوسط والاستقرار في الخليج، وكذلك تجنب الفوضوية النووية لها أولويات استراتيجية للولايات المتحدة، وأي من هذه القضايا لن تسوّى دون تعهد بقيادة أمريكية للعالم. وحقيقة إننا لا نستطيع التفاعل مع كل نداء طوارئ بيد أننا يجب أن نستجيب لكل نداء له تأثير على مصالحنا الحيوية في العالم». «إننا يجب أن نهب قواتنا العسكرية إلى برامج عسكرية ترعاها الأمم المتحدة ما لم يغطي البرنامج على مصالح حيوية للولايات المتحدة، ونحن إذا ما أردنا التدخل عسكريًّا لحماية مصالحنا الحيوية علينا أن نحذو نموذج الرئيس بوش في حرب الخليج، أي أن نوظف الأمم المتحدة لنا لا أن نكون أداة لها».

وهكذا فإن الولايات المتحدة تريد أن تقود العالم من دون أن تدفع الثمن.

إنها تريد أن تهب للدفاع عن مصالحها ولكن من دون أن تحسب أي حساب لمصالح غيرها. تريد الأمم المتحدة أداة بيدها، ولا تريد أن تساهم في أي برنامج للأمم المتحدة إذا لم تكن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في ذلك.

إن هذا يعني ببساطة أن الدولة الأثرى والأقوى تريد أن تؤدي دور الأب المسيطر على أولاده، ولكن من دون أن يحسب أي حساب للأولاد ومصالحهم، الأمر الذي سيؤدي الى تمرد الأولاد حتماً على أبيهم، ويدخل الطوفان في دوّامة المواجهة، وفي هذه المواجهة ستكون الاستجابة للغرائز بدل الخضوع للعقل.

وهكذا تقود الغرائز كوكبنا الى الانتحار.

٩

انهيار القوى العظمى..
الاتحاد السوفياتي نموذجاً

لا يمكن المرور على حادث انهيار الاتحاد السوفيتي مرور الكرام، ليس فقط لأن التاريخ لم يشهد تقوقع إمبراطورية مترامية الأطراف، ثم انهيارها من دون حرب خارجية، ولا ثورة داخلية، ولا غزو أجنبي، كما حدث للاتحاد السوفياتي، وإنما لأن هذا السقوط له أسبابه الطبيعية وعلله المنطقية أيضاً.. ولذلك فهو يمكن أن يتكرر في أماكن أخرى.

ومن جهة أخرى فإن شظايا سقوط تلك الإمبراطورية سوف تصيب كثيراً من الدول والأمم، ولو أننا اعتبرنا الاتحاد السوفيتي مجرد بناية من عشرين طابقاً فقط، فإن شظايا انهيار مثلها لابد وأن تصيب الجيران كما تصيب الذين كانوا يعيشون فيها.

إن البعض يرى أن سقوط الاتحاد السوفيتي إنما جاء بسبب تدهور الوضع الاقتصادي فيه، وفي ذلك بعض الحقيقة وليس كلها.

إن علينا أن نعرف كيف كانت النظرة في الخمسينات للاتحاد السوفيتي على أنه قوة عظمى اقتصاديًّا، وكان في ذلك بعض المبالغة، غير أن اقتصاد الإتحاد السوفيتي في السبعينات وبداية الثمانينات لم يكن -باعتراف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية- مليئاً بالثقوب، فعندما تقلد غورباتشوف السلطة كانت التقديرات تؤكد أن الاتحاد السوفيتي ظل

ينمو بمعدل ٢,١٪ في الفترة من عام ١٩٧٥م إلى عام ١٩٨٥م وهو أبطأ قليلاً من مثيله الأمريكي، على امتداد الفترة نفسها، فقد كان معدل النمو في أمريكا ٢,٩٪.

وفي أواسط الثمانينات كان يحقق الاتحاد السوفيتي نجاحاً أكبر في عام ١٩٨٣ حيث سجّل معدل نموٍ مقداره ٣,٣٪، وفي العام ١٩٨٥م كان أداؤه أفضل من ذلك، فقد بلغ ٤,٣٪ ولم تكن هنالك أية علامات على الانهيار، إما المشكلات الاقتصادية التي برزت فيما بعد ولا تزال، فكلها نشأت في عهد ميخائيل غورباتشوف وخلفه، وليس قبل ذلك أبداً.

فما هو السر في سقوط الاتحاد السوفيتي؟ وما هي الآثار والدروس والعبر؟

في الحقيقة فإنه قد تمر فترة زمنية غير قصيرة قبل أن تكتمل الصورة كلها حول أسباب سقوط الاتحاد السوفيتي، إنما هنالك مجموعة نقاط لابد من أخذها بعين الاعتبار في هذا المجال:

أولاً: إن انهيار الاتحاد السوفياتي حدث في الوقت الذي تحوّل فيه إلى إمبراطورية مترامية الأطراف، مما يعني أن تضخم الدولة إنما هو كتضخم الأجرام السماوية، لا يعني أبداً قدرتها على البقاء، بل قد يكون ذلك نذير شؤم، وعلامة من علامات الانهيار.

إن الإمبراطوريات لابد أن تنتهي في يوم من الأيام. وذلك درس واضح من دروس التاريخ، وقد ظهر ذلك جليًّا في انهيار الإمبراطورية الرومانية، ثم الإمبراطورية الأموية، ثم الإمبراطورية العباسية، ثم الإمبراطورية العثمانية، ثم الإمبراطورية البريطانية وأخيراً الإمبراطورية السوفياتية. وكل هذه الإمبراطوريات كانت قوية حين سقوطها، وهذا يعني أن القوة وحدها لا تكفي لضمانة بقاء الدول، بل لابد أن يصحبها العقل والرشد والضمير والالتزام بالأخلاق وإلاّ كانت القوة سبباً لاستعجال سقوط الدولة، بدل أن تكون مانعة لذلك.

حقًّا إن الإمبراطورية حينما ينتهي عمرها تصبح ضخمة، لأن القدرة على إدارتها تتناقص، وإمكانية ضبط تناقضاتها تصبح ضئيلة. فالإمبراطورية تصبح مهترئة، وحينئذ لا يمكن ترقيعها، لأن الاهتراء

سيكون كبيراً بحسب حجمها، وسعتها، وانتشارها، وقوتها، وضخامتها.

وفي المفردات نجد أن ميخائيل غورباتشوف أضعف سلطة الجهاز القديم للتخطيط المركزي، لأنه أراد أن يجدده، ولكنه بدل التجديد خلق ثقوباً فيه مما أدى إلى إضعاف سلطة الجهاز القديم، وخلق أوضاعاً استحالت معها العودة إلى الماضي، كما استحالت القدرة على ضبط الحاضر، فما أن فتح الباب أمام التغيير حتى تمزق النظام، لا على يد غورباتشوف، بل على أيدي آلاف المواطنين السوفييت الذين أصبحوا غير مستعدين للتعاون مع غورباتشوف، وعندما تلاشى تعاونهم الطوعي مع النظام القديم تلاشى النظام نفسه. وحتى لو كان قادة الانقلاب غير الموفق في العام ١٩٩١م، قد نجحوا في مهمتهم، فإن قدرتهم على إعادة الشيوعية القديمة لم تكن لتزيد على قدرة أيّ نظام يسقط، على النهوض مرة أخرى بقوة.

إن البعض يرى من نواحٍ كثيرة في تراجع الشيوعية غموضاً، ويضربون مثالاً لذلك بتراجع جنكيز خان عن غزو أوربا منذ أكثر من سبعمائة وسبعين عاماً، ويقول هؤلاء: إنه عندما كان جنكيز خان على وشك أن يغزو أوربا فإنه استدار واختفى في آسيا الوسطى من دون سبب وجيه، ويعتقدون أن الاختفاء المفاجئ للشيوعية لا يقل غموضاً عن اختفاء (جنكيز خان). ففي الوقت الذي كان الغرب يتوقع حرباً نووية عظمى، وربما غزواً سوفيتيًّا لجيرانه، ومن ثم للعالم، وإذا بالشيوعية تنهار في داخل الاتحاد السوفيتي نفسه.

لكنني أعتقد أنه لا يوجد هنالك غموض، لأن البروز المفاجئ للشيوعية، والذي اعتُبر في وقته من مفاجآت التاريخ، هذا البروز كان يتطلب سقوطاً مماثلاً له فيما بعد لأسباب كامنة في النظرية والتطبيق معاً.

ثانياً: لقد سعى غورباتشوف إلى إصلاح الإمبراطورية السوفيتية من أجل إنقاذها، لكن الإمبراطورية ذاتها لم تكن تتحمل الإصلاح، فقد حاول غورباتشوف انتشال الشيوعية، ولم يكن يحاول دحرجتها كما ظن بعض الغربيين، إلا أن مهمة انتشالها كانت قد أصبحت قضية عصيّة على التحقق، لأن مثل تلك الإمبراطورية لم تكن جذورها سليمة، وحينما يريد الإنسان إصلاح شجرة جذورها فاسدة، فإن أي مسٍّ للأوصال أو القيام

بأي عمل فيها يؤدي إلى سقوطها.

ثالثاً: إن النظام السوفيتي كان نظاماً كافراً، ولأنه كان كذلك فقد كان نظاماً يتناقض مع أهم القيم: وهي قيمة الإيمان، وقيمة الحرية، وهكذا فإن الإمبراطورية الروسية قامت على أساس الاستئثار، وبُنيت على القوة والإكراه، وتحولت روسيا في ظل النظام الشيوعي، وفي مسيرة بناء إمبراطوريتها، إلى المعتدي والضحية معاً، فهي بينما استعبدت الآخرين قد عزلت واستعبدت ذاتها أيضاً، ولقد كان أمراً واقعيًّا أن تسعى شعوب الاتحاد السوفيتي إلى التحرر من قبضة السيطرة الاستئثارية، لتزيل من دفة الحكم السلطات الشيوعية في موسكو التي ما برحت تتحكم في مصائر الأمم، بأساليب ديكتاتورية ليس لها مثيل.

ولا ننسى هنا قوة الإيمان ودورها في انتزاع الحرية للشعوب من النظام السوفيتي، فمثلاً كان الخطأ الذي ارتكبه السوفيت في غزو أفغانستان، وفشلهم في إقامة نظام شيوعي فيها، حيث جُوبهوا بمقاومة دينية في جذورها، بالرغم من الإمكانات الضحلة التي كان يملكها الأفغان في تلك الفترة من التاريخ.. كان هذا الخطأ بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير.

صحيح أن التاريخ قلّما شهد سقوط إمبراطورية واسعة الانتشار، دون حرب، ولا ثورة ولا غزو خارجي، لكن الثورة كانت موجودة في الداخل، وكانت تتفاعل مع النفوس بصمت، وبمجرد أن تسربت الثورة إلى مستوى القمة، أدّى ذلك إلى انهيار النظام كله.

رابعاً: إن نجاح الاتحاد السوفيتي في كثير من المناطق، كان يتطلب التغيير، لأنه ليس الفشل وحده هو الذي يقتضي التغيير، بل النجاح يطلبه أيضاً، ومن هنا كان لابد من وقوع تغيير ما في تلك المنطقة بعد النجاحات الكبرى التي حققها الاتحاد السوفيتي، ولأن الحكم كان مطلقاً، والحزب الشيوعي كان يحسب على الناس أنفاسهم، فلم يكن التغيير ممكناً، كما هو الحال في البلاد التي لا تعاني من الديكتاتورية، فكان التغيير الوحيد الممكن هو في تغيير النظام برمّته.

إن كثيرين يبحثون في أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي، عن فشله هنا أو هناك لكي يقولوا: إن هذا الفشل هو سبب انهيار الاتحاد السوفيتي،

ولكنني أعتقد أنه يجب علينا أيضاً أن نبحث عن النجاح الذي أدى إلى ذلك التغيير، فالنجاح يولّد ظروفاً جديدة، وتلك الظروف تقتضي مؤسسات مختلفة، وإجراءات تشغيل مختلفة، فإذا كانت هناك إمكانية إقامة المؤسسات المختلفة وإجراءات تشغيل متفاوتة من دون تغيير النظام، فإن النجاح يعمل في بطء لتغيير الظروف التي تعمل في ظله. أمّا إذا لم يكن ذلك ممكناً فالتغيير يأتي للنظام كله.

وبالطبع فإن سبب انهيار الإمبراطورية السوفيتية لم يكن هو النجاح وحده، فالنجاح في كثير من البلاد حمّل الاتحاد السوفيتي كثيراً من الأعباء، ولكن كان هنالك أيضاً أنواع من الفشل، وذلك مثل الفشل في تأمين الحاجيات الاستهلاكية اليومية للناس، والفشل في تحقيق آمالهم بالرغم من نجاحه في تأمين متطلبات الدفاع، وفي المجالات العسكرية.

وهكذا فإن الفشل من جهة، والنجاح من جهة أخرى، كلاهما أدى إلى انهيار الإتحاد السوفيتي.

* * *

وما دمنا في صدد استخلاص العبر والدروس من هذا الحدث التاريخي الهام فلابد من أخذ الحقيقتين التاليتين بعين الاعتبار:

الحقيقة الأولى: إن روسيا لم تخسر الحرب، لأنها أساساً لم تخض حرباً على مستواها وامتدادها، ومن ثم فإن (الدب) الروسي لم يُقضى عليه في الغابة.

لقد أصدر الرئيس الأمريكي الأسبق، (رونالد ريغان) بياناً في خريف عام ١٩٨٤م قال فيه: «هنالك دب سائب في الغابة. بعض الناس يسهل عليهم أن يروه، وبعض الناس لا يرونه على الإطلاق، وبعض الناس يرون أن الدب أليف، وغيرهم يقولون: إنه ضار وخطير، ولمّا كان من الصعب أن نعرف أيهم على صواب؟ أليس من الفطنة أن تكون قوتنا مساوية لقوة الدب، إن كان للدب وجود؟!».

لقد كان (الدب) الروسي يثير القلق في معظم نصف القرن الأخير، لدى الدول الرأسمالية بشكل عام، والولايات المتحدة الأمريكية وأوربا بشكل خاص. وفي أواخر الأربعينات بدا وكأن هذا (الدب) السوفيتي، وبمؤازرة

من التنين الصيني الذي كان قد كُلل حديثاً بالنصر، يريد أن يغزو العالم، وكان إنشاء حلف شمال الأطلسي، وإعادة تسليح اليابان وألمانيا الغربية، والحرب الكورية كلها جهوداً ترمي من الغرب إلى احتواء الدب والتنين «السائبين» في الغابة حسب تعبير الغربيين.

وفي الخمسينات كانت القدرات الاقتصادية والتكنولوجية للدب السوفيتي تبدو مضاهية لقوته العسكرية، وفي الخمسينيات كان ينمو بمعدل أسرع من الولايات المتحدة الأمريكية، ولو أن الحالة استمرت على هذا المنوال لكان إجمالي الناتج القومي السوفيتي قد تفوّق على مثيله الأمريكي في العام ١٩٨٤م.

ولم يكن الاحتواء مشكلة تقتصر على أوربا الشرقية، ففي العالم الثالث كانت الشيوعية المستندة إلى النجاح الاقتصادي للاتحاد السوفيتي ينظر إليها بنطاقها الواسع باعتبارها النموذج الوحيد للتنمية الاقتصادية، وكانت كوبا الشيوعية على بعد تسعين ميلاً فقط من الولايات المتحدة هي موجة المستقبل.

وعندما قرع (نيكيتا خروتشوف) الطاولة في الأمم المتحدة بحذائه، وهدد بدفن الرأسمالية عسكريًّا وتكنولوجيًّا واقتصاديًّا، أخذه الجميع مأخذ الجد، وبدا وكأن ذلك يحدث بالفعل، وقد دارت حملة جون كنيدي في عام ١٩٦٠م للفوز بالرئاسة، حول دفع عجلة البلاد إلى الدوران من جديد على جميع الجبهات: عسكريًّا، وتقنيًّا، واقتصاديًّا، في مدار أقوى وأوسع.

وعندما أقيم (سور برلين) ونشبت أزمة الصواريخ الكوبية بعد انتخاب (كنيدي) بوقت قصير بدا (الدب) في مطلع الستينات أضخم مما كان في أيّ وقت، وفي أواسط العقد اكتشف الرئيس (ليندون جونسون) (وليداً) جديداً للتنين الصيني في الأدغال وهي (فيتنام الشمالية)، وطيلة الأعوام العشرة التالية استحوذ (وليد التنين) على اهتمام أمريكا ومواردها. وبناء على ذلك ضاعفت الإدارة الأمريكية ميزانية الولايات المتحدة العسكرية في النصف الأول من الثمانينات، فقد بدا أنه لابد من برنامج ضخم لحرب النجوم بتقنية رفيعة للسيطرة على (إمبراطورية الشر) حسب تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق.

وفجأة اختفى الدب، وتحطم سور برلين، وتوحدت ألمانيا الشرقية

والغربية، ودخلت الرأسمالية إلى بلدان وسط أوربا -التي كانت شيوعية فيما سبق- وانسحب الجيش الأحمر إلى الشرق وألغى حلف وارسو.. وتفتت الاتحاد السوفيتي إرباً إرباً، وانتهت الأحزاب الماركسية في أوربا وهي مسقط رأسها. واندحرت الشيوعية.

والسؤال هو: هل خسر الروس كل شيء؟!

والجواب بالطبع: لا.

إن روسيا لم تخسر الحرب الباردة، وانما خسرها الشيوعيون، فليس لأمريكا أو الغرب أيّ فضل في سقوط الإمبراطورية السوفيتية، وإنما كل الفضل يعود إلى إنهيار النظام الشيوعي في داخل قلاعها.

وربما كانت لسياسة الاحتواء الغربية للنظام السوفيتي تأثيرات جانبية مهمة في سقوطه، لكن الضربة القاضية وجهت للشيوعية السوفيتية من قبل الجماهير والناس في تلك البلاد، ومن هنا فلا يمكن النظر إلى الروس باعتبارهم مهزومين حتى يمكن فرض كل الشروط المطلوبة من المنتصرين عليهم.

فمن الناحية العسكرية لاتزال روسيا واحدة من أقوى الدول في العالم، ويعتقد الخبراء أنه إذا نجح الروس في إصلاح نظامهم الاقتصادي والسياسي، فإن روسيا ستبلغ ثانية، وفي غضون جيل واحد مصاف القوى العظمى من جديد.

فروسيا الآن تملك ألوفاً من القنابل النووية، وعندها عشرات من منشآت الطاقة الذرية، والعشرات من المستودعات الكيماوية، وربما الأسلحة البيولوجية، مما لا يُعد ولا يُحصى، وروسيا أيضاً بلد غني بمصادرها الطبيعية، وليست بالطبع دولة فقيرة من تلك الجهة، فإن سيبريا وحدها تضم أكثر من سدس ذهب العالم، وخُمس البلاتنيوم العالمي، وثلث حديد العالم، وحوالي ربع ما هو موجود في العالم من خشب، كما أن روسيا أيضاً غنية بمواردها البشرية، وفيها واحد وثلاثون جمهورية أعلن جميعها استقلالها وسيادتها، وفيها مائة واثنان وثلاثون موهبة مختلفة.

الحقيقة الثاني: إن انهيار الاتحاد السوفيتي لم يكن كله إيجابيًّا للعالم، فمن جهة فإنّ الشيوعية التي زُرعت في عقول الروس سبعين عاماً

من الأفكار الخاطئة تركت آثارها في نفوسهم، وبات من غير السهل بعد غسيل الدماغ الروسي بالشيوعية في هذه المدة، محو ذلك في عشر سنوات. ومن هنا فإن بعض الآثار تبقى موجودة حيث إن طبقة السياسيين مثلاً لا تخاف الله، والعصابات تنتشر في كل مكان وتنهب وتقتل، ومعدل الجريمة أخذ يزداد بشكل جنوني برغم أن هذا المعدل لم يزل أقل من معدلها في العاصمة الأمريكية (واشنطن دي سي)، وارتفعت نسبة جرائم استخدام السلاح الناري إلى أكثر من مائتين وخمسين بالمائة، بالإضافة إلى أن الإمبراطورية التي انهارت تحوّلت إلى أجزاء، وكل جزء منها يمكن أن يكوّن قنبلة موقوتة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود قوميات مختلفة، وصراعات مزمنة فيما بينها كذلك، ووجود الموروث السوفيتي الشنيع في المركزية المطلقة، والشعوب التي تفتقر إلى أن تتعلم كيف تتعايش، والمظالم العرقية، والتخوف من حدوث حروب أهلية في دولة تملك الألوف من القنابل النووية.

وبالنسبة لنا فإن ما يجب علينا تجاه ذلك هو: أن نفهم الإيجابيات والسلبيات، والمخاطر والمنافع لما حدث، وعلى الأخص ما يرتبط بالدول الإسلامية التي كانت تحت نير الشيوعية في الاتحاد السوفيتي، وأيضاً احتمال الردة إلى الشيوعية، وهو احتمال وارد وإن لم يكن قويًّا، حيث إن خيبة الأمل في التحول إلى الرأسمالية تساوي خيبة أمل الناس من النظام الشيوعي، فما إن دخلت روسيا في ظل الرأسمالية حتى بدت تخسر كل ما تملك: الاقتصاد، والإرادة الحرة، والقوة العسكرية معاً..

ويمكن القول: إن الشعب الروسي كان خلال قرن واحد عرضة لتجربتين قاسيتين:

الأولى: أدخلته بالقوة في ظل الاشتراكية، ومآسي ديكتاتورية الشيوعية.

الثانية: أدخلته بالحيلة حيناً وبالقوة حيناً آخر في ظل الرأسمالية، ومآسي الخضوع لديكتاتورية صندوق النقد الدولي.

ولأن نتائج التجربة الثانية لم تكن أقل قسوة من الأولى، فإنه لم يكن عجيباً أن تنجح الأحزاب الشيوعية في كسب الكثير من الآراء في البرلمان الروسي، مما يعني أن الحزب الشيوعي قد يشكّل مع طرف أو آخر تحالفاً

ويعود، ليس إلى الحكم بالشكل السابق، ولكن على الأقل كما كان الحزب الشيوعي في فرنسا أي أن يلعب دوراً أساسيًّا في تلك البلاد.

وهنالك أيضاً خطر من الحركات القومية المتطرفة، وهي في خطورتها تضاهي الحركات القومية المتطرفة في ألمانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، وباعتبار قرب المنطقة من الشرق الأوسط، فإن تأثير تلك الحركات سيكون تأثيراً خطيراً.

ثم هنالك الاحتمال الآخر وهو إمكانية أن تتحول روسيا إلى قمر يدور في الفلك الغربي، الأمر الذي تسعى إليه أمريكا بكل جهدها إلى درجة أنها تريد ضم روسيا إليها.

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق (نكسون) -وهو يبرر لماذا يجب على أمريكا أن تؤيد (يلتسين) في وقته-: «يتميز يلتسين بأنه الزعيم الأكثر تأييداً للأمريكان عبر سفر التاريخ الروسي كله، وهو في أحايين معينة أكثر دعماً لأمريكا من صنيعه في الداخل، وسيخوض أيًّا من حلفائه فترة عصيبة في نهجهم ذات السياسة الخارجية المعتدلة». ويضيف: «وإن من الأهمية بمكان ألّا نضع (يلتسين) وإدارته ومن سيأتي بعده كحلفاء له، في موقف يظهرهم تابعين للسياسة الخارجية الأمريكية، فهذا سيصيب فرصة تحالفهم معنا بضرر لا يمكن إصلاحه».

ويضيف: «لقد أنجبت ثورة الديمقراطية فرصة تاريخية نادرة قادرة على ضم موسكو إلى مجموعة الدول الغربية وقيادتها، بعيداً عن ماضيها الإستئثاري، إن أمامنا الآن مصلحة حيوية في تعزيز الاستقرار في روسيا، وفي دعم استقلال جمهوريات الاتحاد السوفيتي، إن بعض المراقبين يجادل في ضرورة مساعدة روسيا، ويشكك في منفعة ذلك لنا نحن الأمريكيين، ويقول هؤلاء: إن موسكو قد تعاود الظهور ثانية كعدو استراتيجي يميني، وليس كعدو يساري هذه المرة، غير أن بوسع أي دولة قوية أن تغدو خصماً محتملاً كنتيجة لتغيير في قيادتها، أو لأي تطور مفاجئ آخر، بيد أن بناء سياستنا على أساس طوارئ الأحداث يتطلب منا عنصر التهكمية الذي من شأنه خرق أعراف السياسة الخارجية الأمريكية. إن روسيا ستغدو لا محالة قوة عظمى مرة ثانية والتساؤل الوحيد هو: هل ستكون روسيا القوية صديقة أم عدوة للغرب، ومن جانبنا ستحتم علينا ألّا نبخل بشيء

وأن نجعل منها الصديقة».

ونحن نعرف أن كلمة (الصديقة) تعني لدى الأمريكيين، أن تكون روسيا قمراً يدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تنفصل عن محيطها الطبيعي.

إن على العالم الإسلامي الاهتمام بالجمهوريات المستقلة، ومد جسور التعاون إليها، والدخول معها في شراكة حقيقية على مختلف الأصعدة.

إن من مصلحة العرب والمسلمين ومصلحة العالم أيضاً أن يسود الاستقرار في هذه المنطقة، وأن يتم التعاون ما بين دولها، وأن نمنع من حدوث أية مجابهات سواء بسبب الحدود أو بسبب الاختلاف العرقي أو المذهبي أو ما شابه ذلك. وفي هذا الأمر مصلحة الشعوب، لأن الذين تخلصوا من الشيوعية هم بحاجة إلى استرداد هويتهم من جهة، وبحاجة إلى معرفة التعايش مع الشعوب المجاورة من جهة أخرى. كما أنهم بحاجة إلى مساعدات تقنية واقتصادية، فالمنطقة على كل حال غنية بمواردها الطبيعية البشرية، والناس يتوقون إلى العودة إلى الذات، ومعرفة الإمكانات المتاحة في بلادهم والتمسك بدينهم.

١٠

حقوق الإنسان بين الإدعاء والحقيقة

في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الكثير من المبادئ الجيدة.. كما أن المطالبة باحترام حقوق الإنسان، هو الآخر من إيجابيات العمل السياسي المعاصر.

ولكن لابد من ألّا يكون هناك تمييز في تطبيق تلك المبادئ، على مستوى الكرة الأرضية.

فمن المفروض أن تكون حقوق الإنسان هي واحدة في كل مكان، ولابد أن يؤخذ الإنسان بإنسانيته، مع قطع النظر عن انتمائه العرقي أو الديني، وأن يتم الدفاع عن حقوقه بلا شروط، لا أن تكون تلك الحقوق محترمة بشرط الانتماء إلى الحضارة الغربية مثلاً، أو بشرط أن يكون الإنسان المضطهد يهوديًا أو نصرانيًا أو من المؤيدين للرأسمالية لتتم المطالبة باحترام حقوقه، ويُغض الطرف عن امتهان حقوق غيرهم لأنهم من ديانة أخرى، أو لأنه يعارض نظاماً غربيًا هنا، أو نظاماً غربيًا هناك، بحيث يتم التعامل مع حقوق الإنسان انتقائيًا فلا يعتبر مثلاً الدم المسلم دماً، بل ماءً وإذا أريق هذا الدم يصفق له الغرب في حين يعتبر إهانة مقابر اليهود في أي مكان قضية دولية لابد من التنديد بها في كل مكان.

إن من أعجب المفارقات في العالم الغربي هو أنه ليس كل إنسان له حقوق متساوية لدى أصحاب القرار هناك. بل الإنسان الذي ينتمي إلى أعراق معينة، وديانات معينة. فالإنسان الأفريقي المسلم المعارض لنظام

غربي في بلاده ليست له حتماً أية حقوق محترمة في نظر الغربيين ولا أحد يدافع عنه إذا تعرضت تلك الحقوق للمصادرة.. وقد رأينا كيف أن الغرب اهتم كثيراً بأحد المعارضين السياسيين في الصين وتدخلت من أجل إطلاق سراحه المؤسسات السياسية والإعلامية والحقوقية في كل مكان وتحدث الرئيس الأمريكي شخصيًّا مع الرئيس الصيني بشأن إطلاق سراحه، وقد تم له ذلك وهاجر الرجل إلى الولايات المتحدة، في حين نجد في كثير من البلاد العربية التابعة للغرب معارضين في السجون ولا أحد يتحدث عنهم، وقد مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين عاماً، ولا أحد يسأل عنهم.

وكذلك وجدنا كيف أن انتماء أي نظام في العالم إلى الغرب يعطيه مناعة ضد رفع شعار حقوق الإنسان في بلاده، فحينما كان صدام حسين يخوض حرباً ضد إيران، وكانت السياسات الغربية تتناغم معه، لم نسمع شيئاً على الإطلاق عن حقوق الإنسان العراقي المعارض لنظام صدام، بل بالعكس كانت الدول الأوروبية لا تعطي حق اللجوء السياسي لأي عراقي معارض لطاغوت بغداد، بل وحدث لبعض تلك الدول أن سلَّمت بعض المعارضين إلى النظام العراقي كما تم ذلك لاثنين من المعارضين العراقيين اللذين سُلِّما، من قبل السلطات الفرنسية، إلى النظام العراقي.

ولكن حينما غيّر صدام حسين سياسته، ووقف في وجه الغرب، بدأنا نسمع عن حقوق الإنسان المهدورة في العراق.

إن هنالك أنظمة كثيرة لا يملك الإنسان أي حق في ظلها، ولكن لأن لها علاقات جيدة مع الغرب فلا أحد يتحدث عن هدر حقوق الإنسان هناك، ويكفي أن يختلف ملك هنا، وأمير هناك، ورئيس دولة في مكان ثالث، مع السياسة الغربية في قضية ما، حتى ترتفع الأصوات في الغرب لتتحدث عن حقوق الإنسان المهدورة في تلك البلاد.

وأيضاً لا نجد من يدافع عن حقوق الأقليات في الغرب، فالأقليات المسلمة لا حقوق لها لدى واضعي السياسة الغربيين، لأنهم مسلمون لا غير. حتى أن البرلمان النرويجي أصدر قانوناً يلزم أبناء المهاجرين المسلمين بتلقي التعاليم المسيحية في المدارس إجباريًّا، وإلا فإن السلطات هناك ستصادر الأطفال من ذويهم، ولم نسمع من احتج على هذا التمييز الديني والعنصري.

إن الامتهان لكرامة المسلمين في الغرب لا يجد من يدافع عنه، ولا أحد يقول لهم: إن من أبسط حقوق الإنسان حقه في أن يؤمن بما يريد.

والغريب أننا نسمع الكثير من اللغط حول حقوق البهائيين في البلاد الإسلامية، مع أن البهائيين لا يفرض عليهم ولا على غيرهم مبادئ معينة، فالبهائي يبقى بهائيًّا ولا يتعرض لشيء، بالرغم من أن التحول من الإسلام إلى البهائية نوع من الارتداد.

واليهود في البلاد الإسلامية محترمون كيهود، ولا أحد يفرض على أولادهم أن يتحولوا إلى مسلمين وكذلك الأمر مع المسيحيين، لكن يتم تجاهل حقوق الإنسان في الغرب إذا كان يرتبط بالمسلمين، في الوقت الذي نجد الاهتمام الشديد بحقوق الحيوانات ولها جمعيات كثيرة تدافع عن الأنواع النادرة من الدببة، والذئاب، وأنواع معينة من الحلزون من التي تعيش في الغرب، ومعنى ذلك فإن حقوق الحيوان أيضاً تخضع للعرق والانتماء، فالكلاب لها حقوقها إذا كانت فرنسية أو بريطانية أو أمريكية، أما أبقار بلادنا وأغنامها فلا أحد، بالطبع، يدافع عن حقوقها.

ويتم إعداد أنواع من الأطعمة الفاخرة للحيوانات التي تعيش في الغرب كما أعلن في هولندا على صفحات جريدة (trve) المعروفة بجديتها، أن بعض الهولنديين قاموا بإعداد غداء للكلاب سهل الهضم، ويسمح بتخفيف البراز الذي تتركه في الشارع، وأكد المخترعون لهذا النوع من الطعام أن هذا الغذاء الطازج محضّر من لحم البقر والدجاج، مع حبوب وخضار وفيتامينات مضافة وهي سهلة الهضم بنسبة تتجاوز ٨٧٪ أي أفضل بمرتين من الأغذية المعلبة والمجففة التي تصدّر للبشر إلى بلاد العالم الثالث، وأوصوا بتناول هذا النوع من الغذاء من قبل الكلاب لأن هذا الطعام لا يخرّج إلا مرة واحدة في اليوم، وبرازها أسهل للتنظيف وأخف رائحة من البراز التقليدي بكثير، وبدأ هذا الغذاء يعرف على نطاق واسع، والطلب يزداد عليه ولتلبية الطلبات أنشأ المخترعون له مصنعاً ينتج مائتين وخمسين طنًّا منه سنويًّا، وقد أعلنت المؤسسة التي يشرف عليها المخترعون، أنهم بعد الكلاب سيهتمون بالقطط التي تتعرض بدورها لمشاكل في الأمعاء، وأنهم سيخترعون طعاماً مماثلاً لها.

وللكلاب في البلاد الغربية أيضاً مخابز خاصة بها، وقد افتتح في

بريطانيا ثلاثة مخابز لإنتاج أنواع متعددة من طعام الكلاب، مثل فطائر بالقشدة وبسكويت بالعسل وكعك عيد الميلاد، والإقبال على المخابز شديد حيث يزيد الطلب على المعروضات، ويأمل أصحاب المخابز أن تحوز على رضا الزبائن من ذوات الأربع، كما حدث في سبع مخابز كلابية في الولايات المتحدة.

وليست الرعاية التي تتلقاها الكلاب خاصة بما يرتبط بطعامها فحسب، بل إنها تشمل أيضا ما يرتبط بالجوانب الصحية، وقضايا أخرى.

فمثلا احتاجت كلبة في ألمانيا إلى عملية قيصرية لتوليدها سبع توائم.. فأجريت لها العملية، وتم ذلك على حساب الدولة..

وللكلاب امتيازات خاصة حتى في المحاكم، فقد نقضت محكمة استئناف بريطانية حكماً بإعدام الكلب (هانكي). الذي كان السبب في جرح أحد سعاة البريد بجرح يبلغ عمقه خمسة سنتيمترات في أسفل رجله، مما دفع المحكمة إلى أن تقرر إعدامه. ونجح محامو (هانكي) في دفع المحكمة إلى تبني تقرير الطبيب البيطري (روجر ماغفورد) المتخصص في تصرفات الحيوانات الذي استعانت به الملكة البريطانية (اليزابيت الثانية) مستشاراً لتربية كلابها، وقد فحص (ماغفورد) الكلب ولاحظ بأنه كلب متسامح وليس على درجة غير طبيعية من الخطورة، لكن على ما يبدو أنه لا يحب سعاة البريد، وهذه المرة الأولى التي يحكم فيها على كلب بالإعدام بعد تعديل القانون البريطاني الخاص بالكلاب الخطيرة.

هذا، وتهتم شركات صناعة الدواء بصحة الكلاب وسلامتها، ليس فقط في الجانب الجسمي، بل والنفسي أيضاً فقد طرحت شركة (نوفارتيس) السويسرية عقاراً جديداً لعلاج القلق لدى الكلاب، وقالت الشركة في بيان لها: إن قلق ابتعاد الكلاب عن أصحابها ربما يؤدي إلى نباح متواصل وسلوك مدمر، والعقار الجديد الذي يسمى (كلومكالم) سيحسن سلوكها، وسيتم تسويق الدواء في أوروبا أولاً وبعد موافقة الاتحاد الأوروبي عليه كما ستجري محاولات لتسويقه في أمريكا أيضاً.

وللتدليل على ما تحظى به الكلاب والقطط من الاهتمام على أرفع المستويات، يكفي أن نعرف أن زوجة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون كتبت كتابها الأول -بعد دخولها البيت الأبيض- تحت عنوان «عزيزي

سوكس، عزيزتي باري» وهو عبارة عن (أسرار) حياة كلبة البيت الأبيض، ويضم الكتاب مجموعة من رسائل الأطفال الذين يستفسرون عن أخبار كل من الكلب «سوكس» والقطة «باري» وأجوبة «السيدة الأولى» في الولايات المتحدة على ذلك.

ترى من يهتم بحقوق اللاجئين القابعين في المخيمات في البلاد الغربية؟ وكيف تعيش العوائل التركية الفقيرة في ألمانيا؟ ومن يهتم بحقوق الإنسان في بلادنا؟ ومن يهتم بفقراء أفريقيا؟

لا أحد في الغرب يفرض على الكلب أن يغيّر طبيعته، بل يتعاملون معه كما هو ولكنهم يفرضون على المسلمين أن يُغيّروا دينهم، وعاداتهم، وتقاليدهم.

ولا أحد يفرض على الكلب أن يسكت عن النباح، ولكنهم فرضوا على المسلمين أن تبقى مآذنهم صامتة في البلاد الغربية، فلا يجوز أن يذكر اسم الله فيها.

أي تمييز هذا في حقوق الإنسان؟

إن كثيراً من المسلمين في الغرب تناسوا المطالبة بحقوقهم الإنسانية، وإنما يطالبون اليوم فقط ببعض حقوق الحيوان لأنفسهم!. وكل ما يريدون من الآخرين أحياناً أن يتركوهم وشأنهم، لأن تدخلاتهم اليومية في شؤونهم يسلبهم حقوقهم كبشر!

11

أمريكا: النموذج المقلوب

من الممكن أن يكون الشيء عملاقاً، وفي الوقت ذاته يكون تافهاً لا قيمة له.. فجسم فيل ميت يعتبر عملاقاً، بالقياس إلى بقية الحيوانات، ولكنه على كل حال تافه.

وأحياناً لأن الشيء عملاق فإن الآخرين لا يستطيعون تقليده في شيء، وإلا فلربما يضيّعون مشيتهم من دون أن يتعلموا مشيته.

مع أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار يجب علينا أن ندرس أمريكا، ولكن قبل كل شيء لابد من التأكيد على أن أمريكا ليست أمراً واحداً، بل هي ثلاثة أمور -ويختلف الحكم عليها باختلاف هذه الأمور الثلاثة-:

الأول: أمريكا الدولة، والأثرياء، وأصحاب النفوذ، والشركات الكبرى، والجيوش، ومصانع الأسلحة، والبورصة، والشركات المتعددة الجنسية.

الثاني: أمريكا المستضعفين، والمهاجرين، والهنود الحمر، والأقليات العرقية والدينية واللاجئين، الذين هربوا من حكوماتهم ليجدوا أمنهم وسلامتهم في تلك الأرض.

الثالث: أمريكا عامة الناس أي تلك الأكثرية التي تدفع الضريبة، وتوضع لها القوانين وتمثل سوقاً للشركات والمصانع.

ثم إن لأمريكا وجهين: الوجه الإيجابي الناصع بما يمثل من تقدم علمي وحضاري، وبما فيها من قوانين جيدة لحماية الأفراد العاديين والحفاظ على حقوقهم.

ووجه سلبي، ولأن الإعلام الأمريكي لا يكشف إلا عن الوجه الإيجابي

وعن الجمال والراحة والملذات وما شابه ذلك فإن علينا ألّا نغفل الجانب السلبي، لأن النموذج حينما لا يعرف كله فإنه يخدع الآخرين ومن ثم يجرهم إلى الهاوية. يقول السناتور الأمريكي الأسبق (وليم فولبرايت):

«لقد دأبنا في سنوات قوتنا العظيمة، على أن نحيّر العالم، إذ نقدم له في وقت ما الوجه المشرق من وجهي أمريكا، ثم ندير له الوجه الآخر، وقد نقدم له الوجهين في وقت واحد. وتنظر شعوب كثيرة في مختلف أنحاء العالم إلى أمريكا على أنها قادرة على التسامح وبُعد النظر، ولكنها قادرة أيضاً على أن تضمر سوء النيّة، وأن تكون وضيعة، وينجم على ذلك عجز عن توقع أفعال أمريكا لدى الناس».

وقبل الدخول في صلب الموضوع لابد من التأكيد على ما يلي:

أولاً: أن أمريكا هي نتاج ذاتها ولا يمكن للآخرين الاستنساخ عليها، وأساساً ما من شعب أراد أن يستنسخ نموذج أمريكا إلا وخسر نفسه. من دون أن يكسب النموذج.

هكذا كانت النتيجة في شعوب أمريكا اللاتينية في السابق، فأمريكا نتاج تفاعلات تاريخية لا تتكرر في أمكنة أخرى، ومحاولة فرض نموذجها لا تختلف عمّا حدث في بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق حينما حاول البعض استنساخ نموذجها الذي انتهى إلى الفشل في كل مكان.

ثانياً: أن أمريكا مثقلة بأحلام القوة والعظمة، وذلك يمثل الانحطاط في أبشع صوره، لأن الأنانية والانطواء على الذات، والتفكير الدائم في المصلحة الشخصية، والامتناع عن أي عمل إلا بمقدار ما فيه منفعة للنفس على حساب مصالح الآخرين، وعدم تحمل المسؤولية الإنسانية تجاه الغير، والرغبة في السيطرة. هذه أمور تعتبر علامة انحطاط على مستوى الفرد، فكيف إذا كان على مستوى الجماعة!

إن أمريكا مصابة بكل هذه الأمور على مستوى الكرة الأرضية كلها.

إن فرض عبادة السوق، ودكتاتورية المال، وتأليه النفس، هي من نماذج الانحطاط في أمريكا.

لقد تمثل الانحطاط في أمريكا أكثر ممّا تمثل في الرومان. فقد تفكك الجسم الاجتماعي بتراجع مستويات الجماعة لصالح الأنانية واللامبالاة. وتفكك الجسم الاقتصادي بسبب عدم التكافؤ المتزايد ما بين طبقات المجتمع. وتفكك الضمير بسبب الاهتمام بالمصلحة الذاتية على حساب الآخرين، وبسبب الاهتمام بالحاضر على حساب المستقبل

والاهتمام بالوسائل الاستهلاكية على حساب الغايات التي وجد الإنسان من أجلها.

ثالثاً: إذا كانت الشيوعية قد أنكرت وجود البارئ عز وجل، وكان ذلك سبباً من أسباب سقوطها وانحسارها، فإن أمريكا، وإن لم تنكر وجود الله عز وجل، إلا أنها تنكرت له. والنتيجة، على مستوى الممارسة -بالطبع- واحدة.

رابعاً: أمريكا لا مبادئ لها فهي تهتم بالمصلحة، وكل ما تتحدث عنه عن إيمانها بمبادئ (الحرية) و(حقوق الإنسان) و(الديمقراطية) وما شابه ذلك إنما هي وسائل لتأمين مصالحها.

فأمريكا مثلاً، لا تريد الحرية للآخرين، ولذلك فإنها لا تتردد في فرض الاستبداد في أي مكان من العالم إذا كانت مصلحتها تقتضي ذلك، وهي لا تمانع من إهدار حقوق الإنسان، إذا كان في ذلك مصلحة لشركاتها المتعددة الجنسية، وباختصار فإن أمريكا ليست مع مبادئ أخلاقية أو دينية أو إنسانية، إنها تريد نفسها وإذا كانت تريد الآخرين فإنها تريدهم لمصالحها. ولذلك فإنها ساندت ولاتزال الحكومات الشمولية المتوغلة في القمع والاستبداد ومصادرة الحقوق في كل من الشرق الأوسط، وفي أمريكا اللاتينية، وفي آسيا لأنها كانت تؤمن مصالحها.

فهي مثلاً مع إسرائيل مهما كانت ظالمة، ولا ترغب في وجود دول تحترم الديمقراطية حول إسرائيل. بل تريد أنظمة دكتاتورية تحفظ لإسرائيل الأمن.

وأيضاً أمريكا مع الاستبداد في روسيا، إذا كان الخيار الآخر يؤدي إلى الخروج من هيمنة النظام الأمريكي. وهي لم تكن ضد الشيوعية، لأنها تمثل نظاماً استبدادياً، بل لأن النظام السوفيتي كان ينافسها في السيطرة على الشعوب الأخرى.

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق (نيكسون): «إن الحاجة الكبرى تكمن في الوصول إلى تقييم عملي لحركة النمو في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق، وفي العلاقة مع الأمن الأمريكي والمصالح الاقتصادية»، ويضيف قائلاً: «إن تحرير حقوق الإنسان والحرية السياسية (ربما) يمثلان هدفاً أمريكياً، غير أن تعقب الحرية في بيئة روسية متفجرة بما لديها من أعراف وظروف فريدة في طبيعتها، لا يمكن أن تستند إلى معايير المثالية الغربية التي ربما سيكون لها دور ضعيف تلعبه في تلك الظروف المحلية». ويختم كلامه قائلاً: «ونحن لا نتوقع لروسيا أن تتبنى أسلوب الديمقراطية بعينه».

وهكذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية -التي طالما توسلت بشعار الديمقراطية والحرية ضد النظام السوفيتي السابق وطالبت بالديمقراطية والحرية للشعب في

روسيا، وللشعوب التي كانت ضمن النظام السوفيتي- تحاول أن تغسل يدها مسبقاً من أية مصادرة للحريات وأي ذبح للديمقراطية في روسيا، مادامت تمشي في الفلك الأمريكي، أو على الأقل ما دامت لا تعارض المصالح الأمريكية في بلادها وفي العالم.

وهذا يعني أن الأمريكيين سيوافقون على أي وضع قائم في تلك المنطقة، بشرط أن يؤمّن مصالحهم، وإن كان ذلك على حساب الحرية والديمقراطية.

لنستمع إلى نيكسون مرة أخرى وهو يقول: «إن إقامة بعض القيود الطارئة على حرية التعبير السياسي ربما يكون ضرورياً في روسيا، ونحن نتذكر أن الولايات المتحدة ساندت فرض قيود مؤقتة على النشاطات السياسية في ألمانيا ما بعد النازية. وإنّه من دواعي السخرية، وقصر النظر أن يتشدق معلّقو السياسة الأمريكية الليبراليون، في كل مرة يحيد فيها الرئيس الروسي من أسلوب الديمقراطية الغربية».

لقد ساند الجيش الرئيس الروسي (يلتسين) على مضض في مواجهة البرلمان (الدوما) إذ لم يكن الجيش راغباً في التورط في الصراعات الداخلية وهدر الدماء، الروسية. مع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ساندت (يلتسين) في توريط الجيش في هدر الدماء وضرب البرلمان بالدبابات. وكل ذلك اعتبر لدى الأمريكيين أمراً ضرورياً لأنه كان يجري وفق مصالحهم، وليس ضدها.

إن الهدف الأساسي للسياسة الأمريكية هو السيطرة على العالم من أجل المصلحة والمال والاستغلال.

ومن هنا فإن أي مبدأ أخلاقي يقف في طريق ذلك بما في ذلك مبدأ الحرية، وحق تقرير المصير، وحقوق الإنسان والديمقراطية، فإن السياسيين الأمريكيين يضربون بها عرض الحائط.

وانطلاقاً من هذه المسلّمة في السياسة الخارجية، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل بقسوة وبلا رحمة، مع أية محاولة تقوم بها أيّة دولة للانعتاق من السيطرة الأمريكية على ثرواتها والامساك بمقدّراتها السياسية بيدها. بل ولا تمانع من أن تعتبر أية إرادة للنضال ضد الفساد، والدفاع عن الحريات الديمقراطية، ووضع حد للقمع البوليسي، وتعزيز تعليم الأميين وإعطاء حقوق العمال والفلاحين في أي بلد، تعتبرها أموراً تشكل موقفاً مضاداً لها، لا يمكن التسامح معه.

وأفضل مثال على ذلك الانقلاب الذي دبّره الجيش بمساعدة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) في (تشيلي) حيث تم القضاء على

الحكومة المنتخبة انتخاباً ديمقراطياً من قبل الشعب التشيلي، وتم تنصيب (بينوشيه) رئيساً على البلاد، وساعدته الولايات المتحدة الأمريكية في قيامه بالانقلاب كما ساندته مساندة كاملة للاستمرار في الحكم.

وكذلك ما حدث من انقلاب في جمهورية (الدومانيك)، وأيضاً ما حدث في نيكاراغوا، وغيرها.

وفي الحقيقة فإن ضرب الديمقراطية من قبل السياسيين الأمريكيين في البلاد الأخرى، يصل أحياناً إلى حد نستطيع أن نقول معه إن لدى النخبة الأمريكية الحاكمة اشمئزازاً من وجود الديمقراطية عند الآخرين.

فكم من بلد في أمريكا اللاتينية -التي يعتبرها الأمريكيون الحديقة الخلفية لهم ولا يسمحون فيها بقيام أنظمة ديمقراطية إذا لم تؤمن مصالحهم- تعرض للانقلاب العسكري من قبل الجيش، أو قوى الأمن بمساندة الشركات الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية لمنع قيام ديمقراطية حقيقية فيها.

وكما في مسألة الديمقراطية، كذلك في مسألة حقوق الإنسان فالمهم لدى الإدارات الأمريكية، وأصحاب الثروة والمال، هو مقدار ما يؤمنه أي نظام في تلك البلاد من المصالح الأمريكية على حساب المصالح الوطنية، مع قطع النظر عن وضع حقوق الإنسان فيها.

ولذلك فأنّه حينما وضع مجلس شؤون نصف الكرة تقريره حول حقوق الإنسان، وأشار بأصابع الاتهام إلى (السلفادور) و(غواتيمالا)، بوصفهما البلدين الوحيدين في نصف الكرة اللذين يخطفان ويعذبان ويقتلان المعارضين السياسيين بطريقة منهجية وعامة، فإن واشنطن تجاهلت هذا التقرير كل التجاهل، واعتبرته وكأنه لم يكن، لأن مصالحها كانت مؤمنة من قبل قوى الأمن في هذين البلدين.

أمّا في مجال الحريات فإن الأمريكيين في الوقت الذي يهتمون بتأمين الحريات الأربع التي تحدث عنها (روزفلت) وهي: حرية التعبير، وحرية العبادة، وحرية الحاجة، وحرية التحرر من الخوف، إلا أنهم يفضلون عليها جميعاً -في خارج الولايات المتحدة الأمريكية- حرية أخرى هي: حرية السرقة والاستغلال، ومصادرة حقوق الآخرين لمصلحة أمريكا.

ويبدو أن من الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية هو ضمان هذه الحرية الحاسمة لأنفسهم. وتبعاً للموقف من هذه الحرية، وليس من الحريات

الأربع السابقة، فإن الأمريكيين يحددون البلدان الصديقة عن البلدان العدوة.

خامساً: إن أمريكا من الداخل تختلف تماماً عن أمريكا من الخارج.

فأمريكا من الخارج هي التي تظهر في أفلام (هوليوود)، والإعلام الموجه للخارج. وهي بالطبع جميلة لأنها مقنعة، ولكن أمريكا من الداخل هي أمريكا المثقلة بالموبقات، والزوايا النتنة، والسبب في ذلك أن الدوافع لدى المسؤولين الأمريكيين هي في أحسن الظروف: إما الحرص على المال، أو الحرص على المناصب والنفوذ وما أشبه.

فالإدارات الأمريكية كانت، على مر التاريخ ولا تزال، أبعد ما تكون عن النزاهة والفضيلة والشرف والإنسانية. وهي دائماً ما تكون محاطة بالفضائح، من نوع الفضائح الأخلاقية، أو الفضائح الاقتصادية، أو أي شيء من هذا القبيل.

بالإضافة إلى أن الأوضاع الاجتماعية والصحية والتعليمية والأمنية -ليست بأي حال من الأحوال- نموذجاً يمكن الاحتذاء به من قبل الشعوب الأخرى، وهذا ما تقوله الحقائق والإحصاءات والدراسات العلمية. وفيما يلي بعض النماذج منها:

١- أمريكا الأمراض:

مع كل التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات، إلا أنها ليست نموذجاً جيداً في مجال مكافحة الأمراض. والسبب في ذلك أن أمراض الحضارة المادية منتشرة هناك أكثر من أي مكان آخر، فهناك عوامل كثيرة تسبب وفيات مبكرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ربما لا تكون موجودة في مناطق أخرى بهذا الشكل، فمن أسهلها العناية غير الكافية لما قبل الولادة كما يقول الخبراء، وهي المسؤولة عن خمسة آلاف طفل يولدون كل عام بأوزان قليلة نسبياً ومن ثم فإنهم يكونون ضعفاء جداً، الأمر الذي تكلّف عملية الإبقاء على حياة كل واحد منهم مليون دولار.

أما العوامل الأخرى التي تسبب الوفيات المبكرة فتشمل المخدرات، وشرب الكحول، والتدخين، وأمراض القلب، وعدم استخدام أحزمة المقاعد في السيارات. ويكفي أن نعرف أن التدخين وحده يسبب وفيات أكثر من حوادث السيارات ومرض الإيدز.

ثم هناك الأمراض النفسية، التي تطال الملايين حيث تقول الإحصاءات: إن ١٧ مليون أمريكي يعالجون سنوياً في عيادات نفسية بسبب الإصابة بالكآبة والإحباط، وينفق كل واحد منهم ما بين سبعة، إلى واحد وعشرين ألف دولار كثمن للعلاج، كل عام.

٢- أمريكا الأمية:

فالجهل المستشري في أمريكا أمر غريب، فهنالك مثلاً أربعون مليون أميّ في أمريكا، وهو عدد يساوي تعداد نفوس (بولندا) و(أسبانيا). كما يساوي أكثر من ١٢ مرّة تعداد شعب دولة (نيكاراغوا). هذا بالإضافة إلى أن التعليم في أمريكا هو بلا محتوى، فبالرغم من الجامعات الذائعة الصيت، والتكاليف العالية التي يصرفها الطلاب، خاصة القادمون من الخارج، فإن أكبر مشكلة في نظام التعليم الأمريكي تكمن في عدم تحديد الهدف من وراء التعليم. فالعلم هو هدف للعلم، ومن ثم فإن المصلحة أصبحت هدفاً للتعليم، ولذلك فقد خلت البرامج التعليمية من بث القيم الصالحة في نفوس الطلاب والطالبات، وسبل تطبيق تلك القيم في مسرح الحياة.

ولاشك أن المستوى التعليمي سيستمر في الهبوط في الولايات المتحدة، إن لم تتخذ الجامعات والمدارس إجراءات قاطعة للاهتمام بالقيم والمثل الإنسانية والدين.

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق (نيكسون): «اتخذ التعليم الأمريكي نظاماً حلزونياً هابطاً لسنين عديدة، وانحدرت مستويات المطالعة إلى حد كبير لدى التلاميذ في جميع المراحل الدراسية، وكشف استطلاع علمي عن عدم قدرة ٩٠ مليون شخص في الولايات المتحدة الأمريكية على القراءة بدون أخطاء، وفشل ما يربو على ٢٥٪ من الأمريكيين في إتمام الدراسة الثانوية، هذا بالمقارنة مع ٣٪ فقط في اليابان، أي أن الذين لا يكمّلون دراستهم في أمريكا يتجاوز عددهم ثماني مرات من أمثالهم في اليابان».

وحتى بالمقارنة مع روسيا، بكل ما تعانيه هذه الدولة من مشاكل فإن ٩٥٪ من العمال هناك يحملون شهادة التعليم الثانوي.

ومن هنا فإن الأوائل في العالم في العلوم والرياضيات دائماً ليسوا أمريكيين، وإنما يأتون إما من العالم الثالث، كما حدث ذات مرّة بالنسبة إلى مباريات أولمبياد الفيزياء والرياضيات حيث أحرز قصب السبق في هذين المجالين طالبان من إيران، أو يأتي الأوائل من ألمانيا أو اليابان أو تايوان أو الصين.

إن التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية هو تعليم معكوس. أي أن المدارس بدل أن تربي الأولاد وتهذبهم، فهي تقضي على ما تبقى من آثار التربية التي يمكن أن يكونوا قد حصلوا عليها في بيوتهم.

فمدارس أمريكا الحكومية هي ساحات «رماية حرة» بدل أن تكون أماكن متحضرة للتعلم.

يقول نيكسون: «إن من دواعي الإنهيار الكبير الذي حدث في الستينات في المدارس أن جميع مدارسنا العامة على نحو متفاقم تزرع في الناس عدم الثقة بها. وهذا كان له تأثير مدمّر، لأن الضرر الذي يلحقه الفشل في المدارس غالباً ما يكون طويل الأمد، وتتضاعف تأثيراته، ليس فقط في هذا الجيل الذي يتعلم في هذه المدارس، بل في أولادهم أيضاً».

كل ذلك بالرغم من أن أمريكا أنفقت في عام ١٩٩٠م أكثر من خمسة آلاف ومائتين وسبعة وأربعين مليون دولار، أي ضعف ونصف الضعف مما أنفق في عام ١٩٦٠م، وأكثر مما أنفقته أية دولة صناعية أخرى على التعليم في المدارس. ومع ذلك فقد توالت الدراسات التي تكشف عن تخلف طلبة أمريكا عن بقية طلبة العالم في العلوم والرياضيات، كما في الآداب والأخلاق.

ونستطيع أن نكتشف ذلك من خلال نظرة إلى (نيوجرسي) التي تنفق على الطالب الواحد أكثر من أية ولاية أخرى في أمريكا، ومع هذا فإن هذه الولاية الأمريكية جاءت في المرتبة ٣٩ في نقاط اختبارات الذكاء».

ثم إن مدينة نيويورك، والتي تعتبر العاصمة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر في العديد من الاختبارات نموذجاً للإخفاق التام في المجال العلمي. وليس من دليل أسطع على هذا الأمر من أن مدارس المدينة التي كانت يوماً من الأيام بين أفضل المدارس في أمريكا بأسرها، لتغدو اليوم الأسوأ، فقد رزحت هذه المدينة تحت ثقل قبو الفساد المالي، وأحطّ أنظمة السياسة القاصرة في إدارة نظامها المدرسي، وبات معدّل راتب الحارس (ستون ألف دولار سنويًّا)، أي أكثر مرتين من أول راتب يحصل عليه المعلم!

وقد آل الوضع في هذه المدارس إلى انهيار مبانيها، وانغماس الطلبة في تعاطي المخدرات، وحمل الخناجر والأسلحة في الصفوف، وما ذلك إلا جزء من فضائح الانخراط في الاتجاهات المتضاربة، وعلامة على تفاقم الأميّة الوظيفية.

إن أزمة التعليم الأمريكي كما يعترف بذلك كثير من المسؤولين هي تآكل مستويات الأهداف العليا، وضعف التلاحم الاجتماعي، وعدم الاهتمام بالجانب التربوي في هذه المدارس.

٣- أمريكا الضرائب الباهضة:

إن النظام الأمريكي لا يقوم على الاهتمام بما يجب الاهتمام به، وإنما يقوم على أساس كسب الناخبين، وكل ما يفعله المسؤولون وأصحاب القرار في شأن أمريكا فهو من أجل كسب آراء الناس والحفاظ على الكراسي.

ومن هنا فإن الشعب الأمريكي يئنّ تحت وطأة الضرائب المرهقة، لأن الحكومة تنفق كثيراً جداً على البرامج المغرية من الناحية السياسية. فالذين يضعون القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية إنما يحسبون حساباً لما تؤدي إليه تلك القوانين، من استمرار انتخابهم لمختلف المجالات الحكومية.

فقد بلغت الضرائب الفدرالية وضرائب الولايات في عام ١٩٩٢م ما يناهز ٤٠٪ من إجمالي الإنتاج القومي، أي أكبر نسبة على الإطلاق منذ الحرب العالمية الثانية، وسوف تزداد هذه النسبة أكثر بفعل رفع الإدارة للضرائب، لكن الكلام هو: أين تصرف هذه المبالغ الضخمة جداً؟ وما هي النتائج؟

يمكن القول إن ٨٠٪ من هذه الأموال تصرف في حقيقة الأمر من أجل كسب أصوات الناخبين، أي على تلك الأمور التي تكون مغرية للناس حتى ينتخبوا أولئك الذين وضعوا تلك القوانين كأفراد، أو بما يمثلونه من أحزاب، أو مرشحين للرئاسة.

قد كان يقال سابقاً إن الرأسمالية تعمل بأفضل مما تتكلم، بينما الشيوعية تتكلم بأفضل مما تعمل، لكن مع انهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي فإن الرأسمالية بدأت تعمل اليوم بأسوأ مما تتكلم، وتتكلم بأسوأ مما تعمل، فأصبح الكلام والفعل متساويين في السوء.

٤- أمريكا الجرائم:

ليست المدن الأمريكية هي مضرب المثل في الجرائم المرتكبة فحسب، وإنما في ارتفاع نسبتها أيضاً.

فهذه النسبة ارتفعت منذ الستينات أكثر من ٥٦٠٪. كما زادت نسبة المواليد غير الشرعيين أكثر من ٤٠٠٪. وتضاعفت حالات الطلاق أربع مرات، وأصبح طفل واحد من أصل ثمانية يعيش على حساب الرعاية الاجتماعية، أي أكثر بثلاثة أضعاف مما كان عليه الحال في عام ١٩٦٠م.

أمّا نسبة الانتحار في صفوف المراهقين فقد تخطت الضعف، وبات مائة وستون ألف طالب يتغيبون عن المدرسة، خوفاً من انتشار موجة العنف. وحسب إحصاءات الشرطة يسجل في (نيويورك) معدل اغتيال واحد كل أربع ساعات. واغتصاب بالعنف كل ثلاث ساعات، بينما يسجل كل ثلاثين ثانية اعتداء على الناس، ومع ذلك فإن (نيويورك) تأتي في المرتبة العاشرة في تسلسل المدن الأمريكية في كثرة الإجرام.

وقد أحصي في عام ١٩٨٩م (واحد وعشرون ألف) عملية اغتيال في مدن الولايات المتحدة، كما أن أكثر من مليون أمريكي دخلوا السجون بسبب الجرائم، وأكثر من ثلاثة ملايين من الأمريكيين يخضعون للرقابة القضائية.

٥- أمريكا المخدرات:

لقد كان استهلاك الكوكايين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٤م ٨٥ طناً، ثم ارتفع إلى ١٢٥ طناً في عام ١٩٩٥م وإلى ٢٥٠ طناً في عام ١٩٩٦م، وتستوعب الولايات المتحدة الأمريكية اليوم ٩٠٪ من المبيع العالمي لهذه المادة المخدرة. فأمريكا تضم ٢٠ مليون مدمن على المخدرات.

ويستمر هذا التعاطي بالارتفاع كل يوم. وحسب دراسات أجريت هناك من قبل الاقتصاديين من مختلف الجامعات فإن المخدرات أصبحت في الولايات المتحدة قطاعاً مهمًّا من الاقتصاد، يساوي قطاع صناعة السيارات في تلك البلاد.

٦- أمريكا ضياع الأعمار:

لاشك أن العمر هو حياة الإنسان، وحينما لا يستخدم فيما ينفع صاحبه في الدنيا أو الآخرة، فإنه يعتبر ضائعاً، وضياع الأعمار لدى الأمريكيين يعتبر الأعلى في العالم كله. فقد اعتاد الأمريكي على أن يقضي ساعات عديدة يتفرج على التلفزيون، وحسب الإحصاءات فإن كل أمريكي يصرف خمسين ساعة في الأسبوع، يشاهد فيها أفلام التسلية وبرامج غير نافعة، وهذا يعني زيادة المقدار ٢٥٪ مما كان عليه الأمر في عام ١٩٦٠م.

بينما يصرف الأمريكي ٤٠ ساعة من العمل في الأسبوع، أي أن ما يصرفه من مشاهدة التلفزيون، يزيد بعشر ساعات عمّا يصرفه على العمل.

أما البرامج التي يتفرج عليها في الشاشة الصغيرة فهي إما أشياء تثير

الكسل أو دعايات تجارية، أو قضايا فاضحة أو ما شابه ذلك. وقد كشفت دراسة أجريت في عام ١٩٩١م أن تأثير التلفاز على الأطفال أكثر بكثير من تأثير الوالدين، والمعلمين، والمرشدين الدينيين، مجتمعين.

٧- أمريكا الزنا والبغاء وأولاد الحرام:

تشير الدراسات الموثقة إلى أن ٣٠٪ من مجموع الأطفال المولودين في أمريكا في العام ١٩٩١م كانوا أولاد حرام، أي أنهم ولدوا لأمهات غير متزوجات.

وفي صفوف السود كان ٦٨٪ هم من هذا القبيل، بينما تجاوزت في معظم المدن الداخلية الـ ٨٠٪. وتقول تلك الدراسات أن نسبة المواليد غير الشرعيين لدى البيض قد ارتفعت إلى أكثر من ٢٢٪، وكان يمثل ٨٢٪ من هؤلاء النساء غير المتزوجات من حملة الشهادات الثانوية وما دونها.

ويبلغ اليوم عدد المواليد غير الشرعيين للنساء البيض ممن هنّ تحت خط الفقر أكثر من ٥٠٪.

ويزداد المواليد غير الشرعيين في الوقت الذي تسيء الإدارة الأمريكية في إدارة الدفة الاجتماعية أكثر مما كانت تسيء في منتصف الستينات.

وتزداد العادات والأخلاق الجنسية انحطاطاً يوماً بعد يوم، ويتساءل علماء الاجتماع قائلين: ترى كم يستطيع المجتمع أن يتحمل المواليد غير الشرعيين؟ وإلى متى؟.

٨- أمريكا العنف:

أبان الحرب الباردة كان الشعب الأمريكي كثير القلق خوفاً من اندلاع الحرب العالمية الثالثة، وسقوط صواريخ عابرة للقارات، حاملة القنابل النووية والهيدروجينية، على المدن الأمريكية.

ومع انتهاء الحرب الباردة فإن الخوف من العنف الداخلي احتل مكان الخوف من القنابل النووية، وحسب تعبير أحد الرؤساء الأمريكيين السابقين: فإن شوارع الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت ساحة نشاطات العابثين بأمن الناس، وأصبح خبر القتل واستخدام السلاح خبراً عادياً إلى درجة أن كثيراً من محطات التلفزيون لا تقدم على ذكره في نشراتها الإخبارية.

فعندما يقتل ستة أشخاص بمسدس رجل واحد، من دون أن يعرفهم أو

يعرفوه، أو عندما تختطف فتاة تبلغ اثنتي عشرة عاماً من غرفة نومها ثم يجري الاعتداء عليها وقتلها، فلا أحد يعتبر ذلك خبراً مثيراً يستحق الاهتمام.

ولقد باتت كاشفات المعادن تستخدم لكشف الأسلحة التي يحملها الطلبة، بل إن حوادث إطلاق النار من قبل أطفال صغار في الصفوف الأولى من المدرسة، أصبحت هي الأخرى عادية ومتكررة. ولم تعد ثمة حرمة لأي كان بأي مكان، واستبد الخوف بملايين الأمريكيين من مجرد السير في الشوارع مع بداية الغسق، أو في استخدام مواقف السيارات، وازدادت نسبة جرائم العنف لأكثر من ٥٦٠٪.

وفي عام ١٩٩٢م وحده رصدت الشرطة ١٤ مليون جريمة خطيرة.

إن أمريكا في الحقيقة تتآكل من داخلها، وكل القوة التي تملكها وكل التقدم الصناعي الذي حققته خلال تاريخها، فإنها عاجزة عن قمع هذا التآكل وإيقافه.

ويشبه المجتمع الأمريكي جسداً أصيب بالإيدز، فمع أنه يظهر وكأنه متماسك وقوي، إلا أنه يتآكل من الداخل، ولا تنفع حقن التقوية، أو المضادات الحيوية، لمنعه من الانهيار في نهاية المطاف.

ترى كيف يمكن معالجة مجتمع ينتشر فيه أكثر من ٢٠٠ مليون قطعة سلاح شخصي، مع ضعف الوازع الديني والاجتماعي في ارتكاب الجريمة؟

إن البعض كان يقول من باب الظرافة: إننا كنا نسمع شعاراً يقول: «دجاجة واحدة لكل قدر، وسيارتان في كل مرآب» ولكن سيأتي اليوم الذي نسمع فيه من لوبي السلاح من يقول: «قطعتا سلاح في كل بيت، وقتيلان لكل عائلة».

إن المجتمع الأمريكي اليوم يعاني من الفساد في كل من جوانبه، سواء من حيث تفكك العائلة، وعدم قدرة الأبوين على منع الأولاد من ارتكاب الجريمة، أو من حيث إن صناعة التسلية والمؤسسات التعليمية التي لها أشد التأثير على مسار الثقافة الأمريكية، تعمل على إشاعة الانحلال الخلقي، ومخالفة كل ما يرتبط بالجوانب الدينية، وتشجيع الإنجاب غير الشرعي، بل إن بعض الآباء يفتخر بأن أبناءهم يعرفون عن الدنيا وملذاتها أكثر من آبائهم وأنهم أكثر تحرراً منهم!.

ومثل هذا المجتمع الذي يكون العنف فيه محلاً للتبجيل، والالتزام بالقيم مثاراً للاحتقار، فإن الثقة بمستقبله تكون معدومة، ولن يكون -على أية حال- نموذجاً يُقتدى به لبقية المجتمعات.

وتأتي أكبر المشاكل هنا من أن من يفترض فيه بأن يعالج المجتمع ويوجهه، ويمنع الجريمة فيه، ويقف أمام نمو نسبة تجارة المخدرات واستخدامها، والفساد وما شابه ذلك، هم أنفسهم متورطون في الجريمة، وإشاعة الفساد، وتجارة المخدرات، والانحلال الخلقي حتى أن أحد الرؤساء الأمريكيين يقول: «إن الحكومة التي تضم في صفوفها عدداً من المسؤولين، الذين تصرّح سجلاتهم بأنهم تعاطوا المخدرات، مثل هذه الحكومة لا قدرة لها على تكثيف محاربة الجرائم، والمخدرات، والفساد».

وهكذا الأمر فيما يرتبط بقضية الجنس، والفساد الأخلاقي، حيث إن الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلنتون) شخصياً يتورط بالتحرش بالفتيات حينما كان حاكماً على إحدى الولايات، ثم عندما دخل (البيت الأبيض) يتحرش بالمتدربة في البيت الأبيض ويمارس معها ما هو حرام في مكتبه، ولمّا تنكشف الفضيحة يلجأ إلى الكذب على الشعب الأمريكي، وبعد أن تُجرى محاكمته من قبل (مجلس النواب) ينتهي الأمر إلى البراءة باعتبار أن الأغلبية أيضاً متورطون مثله في فضائح مماثلة، و«من كان بيته من زجاج فلا يرمي أحداً بحجر».

والمشكلة ليست في أن عضواً في الحكومة، أو رئيساً في البيت الأبيض، يتورط أحياناً وبشكل استثنائي في مثل هذه الفضائح. ففي تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية كان الانحلال الخلقي في القمة أمراً طبيعياً. ألم يكن الرئيس الأمريكي الأسبق (جون كندي) الذي كان يضرب به المثل في حزمه وقوته، متورطاً في علاقات غير شرعية مع نجمة الإغراء في وقتها (مارلين مونرو)؟.. وألا نسمع كل يوم عن اكتشاف علاقات غير شرعية بين رئيس سابق وبائعة هوى، أو موظفة في البيت الأبيض؟!

٩- أمريكا بلا دين:

ينص الدستور الأمريكي على عدم تدريس الدين في المدارس الحكومية، باعتبار أن الدولة علمانية، أي أنها بلا دين، وقد أدى هذا النص الموجود في الدستور الأمريكي إلى شطب الدين من الحياة الأمريكية كلها، الأمر الذي أدى إلى فساد ضمائر الناس من جهة، والسقوط في أحضان الرذيلة والفساد، من جهة أخرى.

صحيح أن أمريكا تملك أفضل جهاز مخابرات داخلية في العالم المعروف باسم (FBI)، وتملك أفضل أنواع الأسلحة الرادعة، وأكثر عدد من القضاة، وأن المحاكمات تجري هنالك بسرعة لا بأس بها، بالقياس إلى عدد نفوس أمريكا، إلا أن المشكلة ليست في معالجة الجريمة بعد أن تقع، وإنما في كيفية

منعها قبل ذلك. وهو الأمر الذي لا يقوم به إلا الدين، وإذا كان الدين قد تم إلغاؤه بهذا النص، فتكون الأرضية مساعدة جداً لانتشار الفساد.

إن من المفهوم سلفاً أن إصلاح النظام يساعد على إصلاح الإنسان بنسبة معينة، كما أن إصلاح الإنسان يساعد على إصلاح النظام بنسبة معينة أيضاً، ومن المفهوم أن هنالك تفاعلاً متيناً بين هذين الأمرين، ولذلك فلابد أن يتم إصلاح الأمرين: النظام والإنسان معاً.

فإذا استطعنا تطوير النظام وقوانينه وأجهزته ومؤسساته، دون أن يتم تقديم الإنسان ودون تصحيح مفاهيمه وأخلاقه، فسرعان ما يتسرّب الفساد من الإنسان إلى النظام، فيقوّضه، ولا يمكن أن يتسرب الإصلاح من النظام إلى الإنسان فيصلحه، لأن الجشع والأنانية وحب الذات تبقى أقوى من نصوص القوانين ما لم تهذبها التربية الدينية، وليس ذلك إلا عمل الدين الذي يثير الوازع الداخلي، ويمنع الفرد من الاعتداء وارتكاب الجرائم.

وأي إهمال للواجب الديني أو منعه في المجتمع، يؤدي إلى تحويل النظام من رادع للجريمة إلى حارس لها. كما يتحول رئيس الدولة من حارس للقانون إلى متجاوز عليه، ومن رجل نزيه وعادل إلى مخادع وكذّاب ومنحرف أخلاقياً.

إن دولة ينص دستورها على عدم تدريس الدين في المدارس الحكومية، لا يمكن أن تكون دولة مستقيمة بحيث يعيش الناس في أمن وأمان وراحة من الضمير.

١٠- أمريكا التراجع إلى الخلف:

إن كل أمة تتراجع بدل أن تتطور، فهي محكومة حتماً بالفشل. وهذا بالضبط وضع أمريكا اليوم.

لقد ألقى (بات مونهان) في عام ١٩٩٣م خطبة في جمعية (من أجل نيويورك أفضل) وقال في خطبته: «انظروا إلى الوراء، واسألوا أنفسكم: ماذا في (نيويورك) الآن هو أفضل عمّا كان عليه قبل خمسين عاماً؟». وأضاف: «كان لدينا قبل خمسين عاماً بنية اجتماعية طيبة، ومنظومة جيدة من أفضل الطرق الفرعية في العالم، مع أمثل نظام مدرسي متحضر وكان مواطنوها هم الأكثر تمديناً، بينما نرى الفوضى اليوم قد ضربت أطنابها في أجزاء من المدينة، في أعقاب العجز عن تحقيق التآلف بين الشبان الذكور، وسوف يزيد أمرها سوءاً في كل عام..».

ومضى الرجل قائلاً: «سوف يستمر ذبح الأبرياء دون هوادة، من الركاب السائرين في الطرق الفرعية، وأصحاب المحلات وسائقي السيارات والأطفال، والذين ينتظرون عند مكائن الرفع وفي المصاعد..».

وبعد أن لاحظ القاضي وجود ضحايا في المحكمة راضخين للوم أنفسهم على إيصال حالهم إلى تلقي الرصاص كتب قائلاً: «من شأن هذا المخدر وهذه اللا أبالية الاجتماعية، أن ينحدر الأمر بالطبيعة البشرية إلى مصاف قتل المشاة الذين يطيب لهم في الحملات الطويلة أن يتناولوا طعامهم وهم جالسون على جثث القتلى، سواء أكان هؤلاء القتلى من الأصدقاء أم من الأعداء».

إن المجتمع الذي يفقد الحس بالغضب من أجل الخير وضد الشر، لمحكوم عليه بالفناء، مع قطع النظر عن وضعه المالي والاقتصادي والصناعي.

يقول (نيكسون): «تبدو مشاكل المتمدنين من وجهة النظر الليبرالية الانعكاسية، ناجمة عن الفقر، ويرون أن سبيل علاجها يكمن في نثر الأموال عليهم. إن أمريكا لم تفعل غير ذلك طوال ثلاثين عاماً، فقد أعطى مشروع المجتمع العظيم صكاً أبيضَ، وكانت حجة الليبراليين أنه فشل بسبب قلة الأموال المصروفة عليهم.

لقد طفرت الأموال المصروفة سنوياً على مشاريع الرفاهية إلى أكثر من خمسة أضعاف، ومع ذلك تردت الأحوال التي سعوا إلى تحسينها، فيما تصاعدت المشاكل المتعلقة بالجريمة، والأطفال غير الشرعيين إلى مستويات مخيفة جداً».

إن الفقر أحد أعراض تفسخ المجتمع الأمريكي، وليس من أسبابه. والتعفن الذي أصاب المدن روحياً وأخلاقياً وثقافياً وسلوكياً، هو الذي يسبب الفقر والجريمة وإساءة استخدام المرافق العامة، وليس هناك من شيء أكبر مسؤولية عن تفسخ مدن أمريكا اليوم من الانحلال الخلقي الفاقد للإحساس الإنساني.

إن مجتمعاً كل همه الربح، و(إلهه) السوق لا يكون أفضل مما عليه هناك.

ويدّعي (نيكسون) أن أعداء تجديد أمريكا وتطويرها يقبعون في المدن، ويمتهنون صناعة التسلية، ويبيعون العنف سعياً لجني الأرباح، وإنه لأمر مثير للإحباط -كما يقول-: «نزوع صناعة التلفزيون إلى خطوات تستجيب بها للعامة، وولعهم بالعنف والجنس والتسلية. فالأطفال القاطنون في مناطق غير آمنة في أمس الحاجة إلى بيوت آمنة. بيد أنه التلفاز الذي ينقل من الشوارع

وسوح المدارس العنف والرذيلة إلى غرف البيوت مباشرة. وتأتي شخصيات أفلام الكارتون لتزيد النار ضراماً، فيما تستعرض من فضائل السرقة المسلحة، وتبجل السينما الجسد الذي يكون مفتول العضلات، وتمنحه شارة الشرف».

ومثل هذا الإعلام الذي يوجّه الجريمة، وتوجّهه الجريمة، والذي يبحث أصحابه عن الربح المادي. مثل هذا الإعلام لا يمكن إلا أن يؤدي إلى ما أدى إليه من التخلف والتراجع، ومثل هذا المجتمع لابد أن يسير نحو التدهور ثم والسقوط. وعلى الأقل فهو ليس نموذجاً للاقتداء.

١١- أمريكا التمييز العرقي:

ليس التمييز العرقي أمراً طارئاً على المجتمع الأمريكي. بل إنه جزء من تركيبته، وكان سابقاً يُمارس علنا تحت ظل القانون، أما الآن فإنه يمارس سراً، ومن وراء قانون.

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق (نيكسون): «انبرت المحاكم في العقدين المنصرمين إلى فرض حصص تمييزية على أساس العرق، في القبول بالجامعات والتوظيف والترقية، وتغاضت عن التمييز في إشغال الوظائف العامة والقطاع الخاص، وإبرام العقود مع الحكومة، كما أنها تبنت أحياناً إنشاء مناطق خاصة بالأقليات لضمان تولي عضو من كل أقلية معينة تمثيل أقليته».

وهكذا فإنه ليس من قبيل المفاجأة استخدام الرئيس السابق (بيل كلنتون) المفرط لنظام الحصص لملء مجلس وزرائه، ولم يطالب كثير من الديمقراطيين الليبراليين بهذا التصرف فحسب، بل وسعوا إلى تطبيقه على فئة ضحايا دائمة الاتساع، وهي التي تشكل اليوم قرابة ثلثي سكان أمريكا.

ومن شأن هذه المؤسسة المتسمة بالتعامل على أساس المحاباة، ومعها نظرية حقوق الجماعة، أن تسيل من بعدها الدستور الأساسي والمجتمع الحر، فتحتكر فكرة الجدار الضرورية جداً للمجتمع التنافسي النزيه، وغالباً ما تفضي إلى نتيجة غير مطلوبة تحث على تشجيع الفشل بدلاً من التغلب عليه.

وعلى كل حال فإن السجل الأمريكي حافل بالأعاجيب في قضية التمييز العنصري، فمن المدن التي بنيت فوق غابات من جماجم الهنود الحمر، مروراً بليبرالية الرئيس الأمريكي السابق (جيفرسون) الذي كان ينادي بالحرية

بينما كان بيته يَعجّ بالعبيد من الزنوج، وهي ذاتها العنصرية التي تمارس اليوم في قضية ثلاثين مليوناً من الزنوج في داخل الولايات المتحدة.

إن الزنوج هناك يشعرون بأن الرجل الأبيض يحاول تدمير الأسود بشتى الوسائل. ويتهمون البيض بأنهم قد فقدوا أحاسيسهم كليًّا. ولعل بعض المظاهر التي تحدث يومياً هناك تدل على أن في هذا الإحساس بعض الصحة، فعندما يقف الرجال البيض على حافة الشارع ويطلقون كلبهم باتجاه طفل زنجي في أحد شوارع (اطلنطا) ثم يفتحون عليه صنبور ماء ويتضاحكون، فإن ما يجري على هذا الطفل، لدليل على صحة تلك الأحاسيس.

إن عقلية (الكابوي) التي لم تختف بعد، هي العقلية الحاكمة بالنسبة إلى السود الذين يعيشون في البيوت الضيقة والصناديق الخشبية.

١٢- مشكلة الإدارة:

يغطي الغنى والثروة والقوة على الفساد والسقوط والتراجع، وكما في الأفراد لا يتحدث أحد عن أخطاء الأغنياء، كذلك الأمر على مستوى الدول والحكومات، فأمريكا قوية وغنية، ولذلك فمن الصعب أن يرى المرء تناقضاتها ومشاكلها خاصة في مجال الإدارة.

فالحكومة الأمريكية دودة قز ضخمة تلتف فيها المصالح حول أضيق نطاق (فالكونجرس الأمريكي) خاضع لجماعات الضغط (للوبيّات)، واللوبي خاضع لمصالح أصحاب النفوذ الذين يمثلون مصالح بلاد أخرى، والرئيس خاضع (للكونجرس)، وكل أعضاء الكونجرس يخضعون لمصالحهم الشخصية، وليس لمصلحة الشعب الأمريكي.

وهذا الكلام لا يقوله أعداء أمريكا بل يقوله رؤساء أمريكا فهذا (رتشارد نيكسون) الرئيس الأمريكي الأسبق يقول في آخر كتاب أصدره قبل موته بعنوان (ما وراء السلام): «لقد تعوّد النقاد على إبداء السخرية من أعضاء مجلس النواب، ومجلس الشيوخ، لأنهم لا يستطيعون أن يستجمعوا شجاعتهم لتأييد ما هو صحيح، بأن يخاطروا بفقدان مقاعدهم جراء ذلك. وفي الحقيقة فإن توقع تصرف السياسيين بما يعارض مصلحتهم السياسية أمر غير عقلاني البتّة، وما المشرّعون والصحفيون سوى بشر كسائر البشر، وليس بمستطاع الرئيس أن يحكم عن طريق الطلب من أعضاء الكونجرس أن يضحّوا بمقاعدهم، بل

بعكس ذلك لابد من استغلال صلاحية الإقناع المتأصلة -لدى أسمى مرجع رسمي- في تحويل المنصب الصحيح، وغير المرغوب به إلى منصب مرحب به، وإن من أظهر مصاديق فساد الإدارة في أمريكا هذا التقاتل الشرس على المناصب هناك، ومما يضحك ويبكي في آن تلك المجادلات حول إصلاح تمويل الحملات الانتخابية، وتحديد مدة الولاية طالما هي تجري في دواوين جامدة وكسولة لدى المشرعين القابعين في واشنطن».

إن إصلاح تمويل الحملات الذي تصفق له أحياناً الإدارة الأمريكية هو مجرد خطة للمحافظة على المناصب ليس أكثر. ولما كان واضحاً حتى للمتطلع من بعيد أن كلا الطرفين سيغيران مناصبهما في اللحظة عينها التي تسوء فيها حظوظهما السياسية، فإن لمجادلاتهما مبرراً للاقتتال على المناصب في الدرك الأسفل، ولهذا فإن كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي يتحملان جزءاً من اللوم على أزمة الثقة التي استعرت حول إصلاح تمويل الحملات وتحديث فترة الحكم، لتبدأ معها بالتدهور الخطير في الثقة بين أفراد الشعب الأمريكي، وفي الحكومة وكفاءتها وحسن نيتها، وكلاهما يستعين بسخرية الناخبين كغطاء لجهود تحوير النظام ليلائم أصداء أنصاره ومصالحه الشخصية، والدليل على ذلك هو وجود أعضاء (الكونجرس) الذين أمضوا فترة طويلة في مناصبهم، حيث لا يريد أحد منهم أن يتنحى جانباً لصالح من لديهم مصلحة أقل في الوضع الراهن. وما يتعلق بتحديد فترة الحكم هو أمر غير محبذ لكنه علاج ضروري، وهو غير محبّذ لأنه يحد من صلاحية الشعب في الاختيار الحر لممثليه.

وهكذا فإن أغلب الأعضاء الموجودين في واشنطن يهتمون بمصلحتهم الشخصية فقط.

ولو أردنا تلخيص مشاكل الإدارة الأمريكية لقلنا إنها كالتالي:

أولاً: البيروقراطية، فأطول نظام معقد بيروقراطي في العالم اسمه: الإدارة الأمريكية.

ثانياً: نظام التمثيل غير المباشر، مما يتيح لكثيرين التدجيل على الناخبين.

إن إرادة الشعب يتم تدجينها في الدهاليز حتى يتخذ النخبة ممثلين له، وهؤلاء النخبة إنما يأتون إلى مواقع المسؤولية من خلال أمرين:

١- وجود تمويل الانتخابات.

٢- القدرة الخطابية.

إن الديمقراطية في أمريكا ضيقة جداً، فهي مثل سروال طفل يتم إلباسه لرجل في الأربعين.

ثالثاً: مساعدة الأغنياء، بدل مساعدة الفقراء، ذلك أن النظام يتجه نحو مساعدة كل من هو غني متنفذ، ويسلب المساعدة من كل من هو فقير مستضعف، وحسب الأرقام الرسمية التي صدرت في عام ١٩٨٩م فقد كبرت الهوّة بين الأمريكيين الأغنياء والفقراء، خلال الثمانينات لدرجة أن الأثرياء، الذين يشكلون مليونين ونصف، حصلوا سنة ١٩٩٠م المداخيل نفسها التي يحصل عليها المائة مليون شخص الموجودون في أسفل السلم.

إن الضمان الاجتماعي يفترض فيه أن يكون نظاماً يساعد الفقراء ولكنه نظام يعطي للأغنياء أكثر مما يعطي للفقراء، فما يذهب إلى الفقراء من مخصصات الضمان الاجتماعي ليس سوى دولار واحد من كل خمسة، ولعل من أفضح العيب الذي وصم إدارة ريجان وبوش، هو الفشل في تحديد مستوى هذه المخصصات الذاهبة إلى من هم ليسوا فقراء.

وكل إدارة تأتي إنما تستمر على ما سبقته الإدارة القديمة، باعتبار إن مبالغ الضمان الاجتماعي هذه التي باسم الفقراء، يحصل عليها غير الفقراء، وهي التي تكسبهم الأصوات في الانتخابات.

رابعاً: بناء القوة على حساب الرفاهية.

تعاني أمريكا من عقدة العظمة، فهي تريد أن تكون دائماً الأقوى ومن هنا فإن الإنفاق العسكري المسرف، والذي تغذيه أحلام بناء الإمبراطورية هي التي تدفع إلى الإنفاق -بدون حساب- على بناء القوة في كل وقت، فالرئيس الأمريكي الأسبق (ريجان) عمل على مضاعفة الميزانية الدفاعية، وخفض الضرائب، وقلص البرامج الاجتماعية الأساسية بشدة، وبهذا أصبح الثري أكثر ثراءً والفقير أكثر فقراً، ناهيك عن تحمل دين مرهق جعل الاقتصاد الأمريكي في موقع لا يحسد عليه، للتنافس في حومة الاقتصاد العالمي.

إن إدارةً تنشغل دائماً ببناء القوة لن تستطيع أن تكون ناجحة ولا عادلة، ولا يمكن ضمان بقائها؛ لأن الإنفاق العسكري المسرف. والامتداد

الإمبراطوري المفرط كانا دائماً سبباً لانحطاط القوى العظمى منذ عام ١٥٠٠م. ولن تكون أمريكا مستثناة عن ذلك.

إنها تستدين لكي تبني القوة، ولقد بلغ الدين القومي عشية مغادرة بوش (للبيت الأبيض) في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٩٣م ثلاثة آلاف مليار ومائة مليون دولار، أضف إلى ذلك عجز الميزانية البالغ أكثر من ثلاثمائة مليار عام ١٩٩٣م.

إن ذلك يمثل عجز الدولة الأغنى في العالم عن التخلص من حلم القوة المبّنية على حساب مصلحة المدنية والناس.

وهكذا نجد أن أمريكا من الداخل تمثل علماً بلا مسؤولية، وتكنولوجيا بلا أخلاق، وثروة بلا عدالة، وقوة بلا ضمير، وحرية بلا دين، وتقدماً بلا قيم.

أي عجين هذا العالم؟!

هل تمثل أمريكا كل تناقض البشر؟ فمن جهة تمثل تجربة ناجحة من بعض الجهات، ومن جهة أخرى تمثل سقوط البشر في الجريمة واللذة والإثم والموبقات؟

أم أن ذلك هو بسبب أن أمريكا تعيش أزمة الروح، وهي بذلك تسير نحو هاوية لا قرار فيها؟

١٣- أمريكا: الخواء الروحي:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكي، وباقي أعضاء مجموعة الدول الصناعية السبعة، أغنى اقتصاديات العالم. غير أن القوة الاقتصادية ليست بأقوى من الشخصية الوطنية التي تفتقدها.

فأمريكا غنية بثرواتها، لكنها فقيرة في روحيتها. يقول الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون: «نحن كلما انغمسنا في الخطأ ضعف حالنا في أن نصبح النموذج للعالم الراقي، فأزمة التعليم في الداخل، وافتقارنا إلى رسالة مترابطة في منطقها في الخارج، قد خلق عجزاً روحياً خانقاً، حتى بدا الأمر كأننا نعيش تجربة ما وصفه (ارنولد تونبى) في كتابه دراسة التاريخ بـ(ليلة الروح الظلماء).

لقد وضعت الحرب الباردة أوزارها، وآن الأوان للسؤال عن الهدف الذي ستوقف أمريكا نفسها من أجله، غير القوة والمال والازدهار الاقتصادي

وما شابه ذلك؟ بعد أن عرفنا أن الديمقراطية والرأسمالية تبقى مجرد أداتين في يد مجموعة من المستغلين ما لم يتم توظيفهما من أجل غاية أسمى للمجتمع وللآخرين؟

إن الشيوعية أنكرت وجود الله عزّ وجل، وجعلت الإلحاد مبدأ، لكن أمريكا ليست بأقل خطأ حينما تجعل اللا مبدأ مبدأها، واللا هدف هدفاً لها.

إننا نتساءل إذا كانت أحلام القوة، والسيطرة، هي أهداف قوى عظمى، فأي فرق بين طاغوت، على مستوى فرد نحاربه ونعتبره شراً لابد من القضاء عليه مثل صدام حسين في العراق، وبين طاغوت على مستوى دولة عظمى؟!

إن المسألة ليست أن أمريكا تتمزق أو لا تتمزق؟ وإنها تبقى أو تزول؟ وإنها ستهبط من على القمة بإرادتها أم تسقط من عليها من دون إرادة منها؟.

إنما المسألة هي: هل على البشرية أن تسقط مع سقوط أمريكا، إذا سقطت؟ وهل على الشعوب الأخرى أن تربط مصيرها بمصير الرأسمالية الجائعة أبداً إلى المال والقوة والسلطان؟

أليس من واجبنا أن نستخلص درساً مما حدث لشعوب أوروبا الشرقية، التي ربطت مصيرها بمصير الاتحاد السوفيتي، ومشت في الطريق الخطأ معه، وسقطت حينما سقط الاتحاد السوفيتي في الهاوية؟!

أمريكا قد تدَّعي أنها تهتم بالقيم الإنسانية، وقد يسمع الإنسان من الإعلام الأمريكي حديثاً عن بعض المفردات الأخلاقية كالحديث عن حقوق الإنسان، وإشاعة الديمقراطية وما شابه ذلك، ولكن الجميع -بما في ذلك الأمريكيون- يعرفون أنها ليست أكثر من ادعاءات انتهازية بالتمام والكمال.

فأمريكا الإدارة، وأمريكا الشركات المتعددة الجنسية، لا تريد إلا تحقيق مصالحها، والمصالح الخاصة لا يمكن أن تكون رسالة للعالم.

إن أمريكا تبحث عن صداقة الشعوب، ولكن ليس لكي تنفع تلك الشعوب، بل لتبيعها منتجاتها، أو تشتري منها المواد الأولية. وليس ذلك من الصداقة في شيء.

إن أمريكا تتحدث عن التوسع ويقول المسؤولون: «بعد أن احتوينا

الشيوعية على مدى خمس وأربعين عاماً، وحاصرناها، أصبح هدفنا توسيع الديمقراطية والسوق الحرة وما شابه ذلك في العالم».

ولكن حينما يضعون الشروط لمثل توسيع الديمقراطية، تكتشف أن المقصود ليس إلا المصلحة الضيّقة لفئات معينة في داخل أمريكا.

وحسب ما قاله (كين هيلمز): «إن أمريكا حينما تسعى وراء مصالحها لا تخرق مبادئها، وحينما تسعى وراء مبادئها لا تناقض مصالحها، فعلينا أن ندعم الديمقراطية خارج أمريكا طالما أن مصلحتنا أن نفعل ذلك».

وهكذا تكون المصلحة هي المحور، والمبادئ مجرد وسيلة لها.

* * * *

بعد استعراض تلك الحقائق عن النموذج المعكوس، كم يبدو الكلام الذي يدور في أوساط اليمين الأمريكي الذي يقول: «لابد لأمريكا أن تقود العالم»، مضحكاً؟ فهل العالم بحاجة إلى إمبراطور يقوده؟ ألم تصل البشرية إلى حدّ النضج بعد، كي تقود نفسها؟

لو أن أحداً قال اليوم إن قرية من قرى أفريقيا بحاجة إلى دكتاتور لإدارتها، لضحك علينا الناس. فكيف يقولون إن العالم، بكل ما فيه من حضارات، وكل من فيه من شعوب عالية الثقافة، بحاجة إلى دكتاتور يقوده، سواء تحت عنوان (قيصر كونيٌّ واحد) أو تحت عنوان (إمبراطورية واحدة)، أو تحت عنوان (نظام واحد) أو (قوة عظمى واحدة) أو أي عنوان آخر.

إن العالم يرفض أن يبايع إمبراطوراً بلا ثقافة سيداً على نفسه.

إن أمريكا تحاول أن تكون إمبراطوراً وحيداً على العالم، كما قال السناتور الأسبق (بيفردج). فقد خرج هذا السناتور بعد احتلال أمريكا للفلبين بهذه النظرية: «لقد خط لنا القدر سياساتنا. فالتجارة العالمية يجب أن تكون، وسوف تكون لنا، وسوف نغطي المحيطات بمراكبنا التجارية. سوف نبني بحرية حربية على قدر عظمتنا. فالقانون الأمريكي والنظام الأمريكي والحضارة الأمريكية سوف تزرع على تلك الشواطئ التي ما تزال حتى الآن دامية وغارقة في ظلمات الجهالة، لكنها سوق تصبح

مباركة وسعيدة تحت تأثير القوى الأمريكية التي تحددت من عند الله. إن الامركيين جنس فاتح، فلا بد من أن نطيع دماءنا. وأن نحتل أسواقنا جديدة، وأراضي جديدة إذا لزم الأمر، لأنه في لحظة القوة اللانهائية لا بد من أن تختفي الحضارات الوضعية، والأجناس المتعفنة، أمام الحضارات السامية للإنسان: الأقوى والأعظم نبلاً».

لكن العالم ينتفض على هذه القيادة المزعومة، حتى قبل أن يتاح له التمتع بفضائل مثل هذا الإمبراطور.

ويمكن القول: إن الواحدية الأمريكية سعت إلى إنتاج أسباب فشلها، أكثر مما استطاعت تأكيد نجاحها، فهي واحدية محكومة بالانهيار، ولا حظ لها في التأصل والتجذر بمرور الزمن، فضلاً عن كونها لا تجيء في الزمان العالمي المناسب، لأنها تريد فرض إمبراطوريتها في عصر انهيار الإمبراطوريات، وتريد أن تختلق لنفسها إيديولوجية في زمن انقضاء الإيديولوجيات.

إننا نتساءل: هل من الممكن أن تفرض أمريكا شروطها على كامل التاريخ؟ أو تحتكر ثمرته دون الإنسانية جمعاء؟

لا نعتقد أن الجواب على ذلك سيكون بالإيجاب.

والخيار حينئذٍ بين أمرين: إمّا أن تتعقل أمريكا، وتتعايش مع العالم. وإلا فإن العالم سيتجاوزها.

وفي الحقيقة فإن وهم الإمبراطورية هو آخر الأوهام الكبرى التي تبتلى بها الحضارات، وهو أحد أسباب انهيارها.

لقد تنبأ المفكر الاستراتيجي (بول كنيدي) منذ أوائل الثمانينات بانهيار كل من الإمبراطوريتين السوفيتية والأمريكية، معللاً سبب ذلك بالعامل الاقتصادي وحده، وهو عجز الإمبراطورية في هذا العصر عن الإيفاء بتكاليف التفوق العسكري الدائم.

وقد إنهار النظام السياسي السوفيتي بالفعل، وسقط كما لو كان بناءً كرتونياً منخوراً لدى أول ضربة سددتها قيادته نحوه، ولم يستطع أحد أن يصلح ذلك النظام، وانتهى إلى غير رجعة.

وبقيت الإمبراطورية الثانية، الولايات المتحدة الأمريكية. وهي بالطبع لا تعاني مما كانت تعاني منه الإمبراطورية السوفيتية، لا من الناحية الاقتصادية، ولا من الناحية الاجتماعية والإيويدلوجية، فلا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من عوامل القوة ما تفرض نفسها به على الحلفاء، ولا تزال قادرة على تحمل نفقات تفوقها، كما فعلت ذلك إبان حرب الخليج الثانية.

ولكن السؤال هو إلى متى يمكنها أن تفعل ذلك؟ صحيح أن قوة أمريكا تضاعفت بسبب أنه لم يبق هناك أي منافس لها، ولذلك فإنها تستطيع أن تفرض على الدول الأخرى تحمل نفقات سيادتها وتدخلاتها ومشاريعها وبناء قوتها العسكرية. ولكن السؤال هو: إلى متى يستمر مثل هذا الوضع، وهل أن ذلك سيدوم إلى الأبد؟

إن فكرة الإمبراطورية كانت منذ بدايتها خاطئة، وهي لا تزال كذلك، وستبقى أيضاً خاطئة، لأن الإمبراطورية تعني الاحتكار، والاستقطاب، والاستعمار، والاحتلال، والتفرد، والحرب، وكل هذه صفات تضر بأصحابها أكثر مما تضر بضحاياها.

ويبدو أن الدرس البريطاني في سقوط إمبراطوريتها، التي لم تكن الشمس تغيب عنها، لم تستوعبه الولايات المتحدة الأمريكية بعد، كما لم يستوعبه الاتحاد السوفياتي من قبل.

فقد كانت بريطانيا، دولة عظمى بكل معاني الكلمة، ولكنها انتهت إلى دولة تسعى للانفصال عنها حتى تلك الدول التي هي في الظاهر جزء منها، مثل (إيرلندا) و(أسكتلندا)، ولم تنفعها في شيء كل الحروب التي شنتها، والأموال التي سرقتها من البلاد الأخرى، والسلطة التي فرضتها على الأمم والشعوب. لقد أصبحت بريطانيا دولة قزمة تبحث عن دور لها، ولو بالانتماء لخصمها القديم: ألمانيا، أو لمستعمرتها القديمة: الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل أن بعض أصحاب النفوذ في الغرب لا يزالون يفكرون بعقلية الحرب الباردة، ولا يحبذون وداع تلك الحقبة السوداء، ولذلك فإنهم يصرون على التمسك بسياسة الأحلاف، والبحث عن الأعداء، والاستمرار

في بناء القوة. إلا أن تلك أمور خاطئة فالشعوب بطبيعتها سترفض سياسة الهيمنة، وتقاوم أولئك الذين يحاولون إخضاعها بقوة السلاح، أو بقوة الاقتصاد، أو بقوة السياسة، أو بها جميعاً.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الآخرين تكمن في تلك الادعاءات الثقافية التي تحاول بها نفي ثقافة الآخرين وتحقير حضاراتهم.

فلا شك أن جذور مفهوم (المركزية) المعتمدة من قبل الولايات المتحدة اليوم تقوم على مبدأ إقصاء الثقافات الأخرى، والنظر إليها على أنها أوهام. وهذه الجذور موجودة في عمق الفكر اليوناني القديم، فهي موروثة من أفلاطون الذي لم ير أبعد من (أثينا) باعتبارها المنبع الثقافي الأول في العالم، وبنى فلسفته على معطياتها، وفاته أن يدرك أنه حتى الفلسفة اليونانية هي جزء من الفلسفة الصينية القديمة، وهي مستمدة من الأساطير التي كانت منتشرة في وادي الرافدين ومنطقة النيل والهند.

ولم يدرك أفلاطون ذلك بسبب ارتكازه على مجموعة من الأساطير في متنه الفلسفي حيث يقول في إحدى محاضراته: «إن معتقدات الشعوب الأخرى ليست سوى ملهاة أطفال!» ملغياً بذلك، ليس فقط ثقافات الشعوب الأخرى وحضاراتهم، بل الديانات السماوية كذلك.

إن مبدأ إلغاء ثقافة الآخرين، وفرض الثقافة البديلة عبر القمع السياسي أو العسكري أو الإعلامي، هو اليوم جزء من سياسة الولايات المتحدة، بحيث نستطيع القول: إن أمريكا تعتمد بالنسبة إلى بقية الشعوب، سياسة الاضطهاد الثقافي، كما كانت بريطانيا تعتمد سياسة الاضطهاد السياسي بالنسبة إلى الشعوب المستعمرة.

إن الغرب يظن أنه المنتج الوحيد للثقافة والفكر، وهو من يملك وحده حق احتكار الحقيقة، كما أنه وحده يملك حق السيادة، وحق إدارة العالم، وكل من سواه ليس إلا مجرد مستهلك للثقافة، كما هو مستهلك للبضائع والحاجيات المصنّعة لديه.

ولأن ذلك ضارب في عمق الفكر الغربي، المستند إلى فلسفة أرسطو وأفلاطون وأمثالهما، فإن للغربيين التبرير الكافي لفعل كل ما هو ضد الثقافات

الأخرى وشعوبها، إما بالتجاهل والنفي، أو بالإبادة، أو بهما جميعاً.

ويكفي مثالاً على ذلك أن نذكر صناعة الأفلام السينمائية والتلفزيونية التي تعيد تركيب الأساطير وتضخيمها، ووضع النموذج الأمريكي في هذا الحقل كنموذج وحيد يجب الاقتداء به، والسير وراءه.

وكما أن فرض السيطرة بقوة السلاح تعني وضع الطرف الآخر بين أحد خيارين: إما القبول بالسيادة لحامل السلاح، وإمّا القبول بالموت. كذلك الأمر فيما يرتبط بالثقافة، فإن كل الإعلام الأمريكي قائم على سياسة ضخّ أكبر عدد ممكن من المفاهيم، وتسريبها إلى الكيانات الأخرى، ومن ثم حشد الآخرين في زاوية ضيقة بين أحد خيارين لا ثالث لهما: إما الانضواء في الأسطورة الأمريكية الحديثة، أو القبول بالانسحاب من الحياة، أي إمّا أن تكون ثقافتهم أمريكية، أو لا تكون لهم ثقافة بتاتا.

فلا مجال للعجب حينئذ ألّا تجد في الثقافة الأمريكية أي حضور للثقافات الأخرى، لا تاريخاً، ولا حضارة، ولا قيماً، ولا بطولة ولا أبطالاً.

والجدير بالذكر أن الثقافة الأمريكية تعتمد على الخرافة كمصدر وحيد لبطولاتها، وتوظف ذلك للأغراض السياسية والعسكرية وما شابه، وهو ما فعلته الإمبراطوريات الاستعمارية في التاريخ. ولعل ذلك يرجع إلى أن أمريكا هي أساساً بلا تاريخ، ومن ثم فهي بلا بطولات، ولهذا فإنها تحاول أن تصنع تاريخها البديل الذي تركن إليه، وتطمئن به من خلال الاستقطاب، وتوظيف الأساطير القديمة، أو المصنعة حديثاً، وضخها عالمياً عبر آلتها السينمائية الضخمة.

ألا ترى كيف أن الإعلام الأمريكي يعتمد، خاصة في مجال الأفلام، على سرقة الأساطير والبطولات من الشعوب الأخرى بعد تبديل الأسماء والحوادث، ووضع عبارة (صنع في أمريكا) عليها، أي فبركتها وتسميتها بأسماء تناسبها هي، على شاكلة ما حدث إبان الحرب الصليبية ضد العالم الإسلامي، حيث إن الصليبيين قرروا أن يغيروا أسماء المكتشفين، والمخترعين وغيرهم من المسلمين، باعتبارهم كانوا يحاربون هؤلاء، فكيف يمكنهم القبول بتاريخهم، والإشادة بدورهم في صنع الحضارة، وأبوتهم للعلم؟

من هنا فإنهم سموا كثيراً من المكتشفات والمخترعات في العلوم

وغيرها بأسماء من ترجم أو ذكر اسم ذلك الاكتشاف، كما نسبوا كثيراً من الأفكار وحتى الكلمات الحكيمة إلى مترجميها، لا إلى أصحابها.

وهكذا الأمر فيما يرتبط بمسألة الأبطال والبطولات في الآلة الإعلامية الأمريكية. غير أن الأمريكيين يخطئون في ذلك مرتين:

مرة حينما يظنون أن كل الشعوب مستعدة لأن تؤجرهم عقولها، كما تؤجرهم الأراضي لإقامة قواعدهم العسكرية عليها.

ومرة أخرى حينما يظنون أن صاحب القوة هو الذي سيكتب نهايات التاريخ، وهو من يمسك بناصيته، ويوجهه كيفما أراد.

إن إعادة التاريخ إلى الوراء أمر غير ممكن، كما أن فرضه على الآخرين أمر غير وارد. والثقافة التي تعتمد على الأساطير والتمثيل، تبقى ثقافة التمثيل والأسطورة، وليس ثقافة الحياة.

والسؤال الملحّ هنا هو: إلى متى يستمر التمثيل الأمريكي؟ وإلى متى يستمر الناس في تصديق الأساطير؟

* * * *

ترى هل أن أمريكا آيلة إلى السقوط؟

ربما من السابق لأوانه أن نؤرخ لسقوط أمريكا، لأن هذا لم يحدث بعد، إلا أنه ليس أمراً ممكن الحدوث فحسب، وإنما هو احتمال وارد جداً. وكما أن أي خبير في الزراعة يستطيع أن يتنبأ بنتاج الموسم الزراعي الفاشل في مكان ما، إذا كانت الطريقة التي يعتمدها الفلاحون خاطئة، والبذور فاسدة، والموسم غير مناسب.

وكما أن باستطاعة أي طبيب أن يتنبأ بموت المريض، إذا كان لا يحمي نفسه مما يضره، ولا يستخدم الدواء الذي يحتاج إليه.

كما أن أي خبير تربوي قادر على التنبؤ بمستقبل أي طفل لا يدرس، ولا يتعلم، ولا يقبل التربية.

كذلك فإن باستطاعة أي مؤرخ أن يتنبأ بسقوط الحضارة التي تمثلها أمريكا.

ونحن حينما نتحدث عن أمريكا فإنما نتحدث عن النموذج الخاطئ، ولا نغفل بالطبع عن النقاط الإيجابية، وهي ليست قليلة على كل حال، لكن الحكيم هو من يقلد الناجح في نقاط نجاحه، لا في نقاط فشله.

إن أمريكا تدير حضارة عبثية، ولن يكتب النجاح لمثل هذه الحضارة.

فالحياة حينما تصبح هدفاً لنفسها فهي بلا شك تصبح (عبثية).

فأن يأكل المرء لكي يأكل..

وأن يشرب لكي يشرب..

وأن ينام لكي ينام..

وأن يحيا لكي يحيا..

وأن يكسب المال لكي يكسب المال..

وأن يحرز القوة لكي يكسب القوة، فهي العبثية بعينها والجنون بعينه، ذلك أنه من دون أهدافٍ عليا لا يمكن لأية أمة أن تستمر في التماسك، وإذا كانت الدول الغربية وجدت هدفها، خلال حقبة الحرب الباردة، في محاربة الشيوعية تحت عباءة الدين أو عباءة حقوق الإنسان، أو الديمقراطية. فماذا تملك هذه الدول الآن؟

إن حقبة ما بعد الحرب الباردة تتطلب أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمثل الحضارة الغربية، أحلام القوة، والمتعة العابرة، والسعادة السطحية، وأن تحمل رسالة للبشرية.

وهذه الرسالة لابد أن تكون هي العدل لا الظلم، والسلم لا الحرب، والدفاع عن المظلومين لا التحالف مع الظالمين، وهو أمر نشك كثيراً أن أمريكا ستفعله.

لقد أشرق التاريخ على أمريكا منذ فترة طويلة، ولكنها لم تتصرف بالشكل الذي يجب عليها أن تفعل، لأنها لا تملك (مُثُلاً عليا) في الحياة وهي لذلك عوراء.

إن على أمريكا أن تزيل غشاوة الطغيان عن بصرها لكي تشد أزر

المضطهدين، وأن تخرج من غياهب الطغيان، لكي تعيش في نور العدل.

والسؤال: هل أن أمريكا بوضعها الفعلي سترتقي إلى هذا المستوى من المسؤولية بعد إنتهاء الحرب الباردة أم ـنها تبقى أسيرة للعبثية وأحلام القوة والتعصب الأعمى؟!

* * * *

لقد وجدنا كيف أن أمريكا تنكرت لكل القيم والمبادئ لمصلحة إسرائيل، وكيف أنها تغير كل القوانين لكي تكون في مصلحة إسرائيل فمثلاً في ٢٩ أيار مايو ١٩٩١م أعلن الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) خطة ضد التسلح في الشرق الأوسط، وجاءت الخطة في تطبيقاتها فورياً، حيث تألفت هذه الخطة من البنود التالية:

١- تخفيض عدد الصواريخ من نوع: أرض أرض في منطقة الشرق الأوسط.

وفي اليوم الثاني ٣٠ أيار مايو ١٩٩١م أعلن وزير الدفاع الأمريكي اتفاقين مع إسرائيل، تموّل الولايات المتحدة بموجبها ٧٢٪ من المرحلة الثانية لتطوير المشروع الإسرائيلي القائم على وضع مضادات للصواريخ (أرد) في إسرائيل. أما بالنسبة لمخزون صواريخها أرض أرض (جيريشو) ومداها ٤٠٠ كلم فقد رفضت إسرائيل أيَّ ضبط لها وأيَّ تخفيض.

٢- تخفيض إنتاج اليورانيوم والبلاتنيوم وشرائهما.

وقد هددت الولايات المتحدة العراق بقصفه مجدداً إذا ما اشتبهت بأنه يحضّر برنامجاً نووياً، في الوقت الذي تحتفظ إسرائيل بأكثر من مائتي رأس نووي -حسب معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن- وهي لا تزال تعتقل العالم الإسرائيلي (فانينو) لأنه فضح البرنامج النووي الإسرائيلي.

أما بالنسبة إلى إنتاج البلاتنيوم وشرائه، فسيكون إجراءً تحترمه بريطانيا وفرنسا اللتان لن تشتريا هذا الأورانيوم والمركبات من العراق. وفي ظل حماية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستسترجعانه، من دون دفع سعره، وذلك لتعزيز ترسانتها.

٣- تحضير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

إن الدول الغربية تملك من هذه الأسلحة مخزوناً يفوق مخزون زبائنها في دول العالم الثالث، لكن من شأن القضاء على أسلحة التدمير الشامل أن يكون محموداً إذا ما طبّق القرار على الأسلحة كلها لاسيما على أكثرها تدميراً وهي الطاقة الذرية التي هي سلاح الأغنياء، وتبقى همة أمريكا أن تمنع تكاثره، بهدف الاحتفاظ بهذا المؤهل في وجه خطر الثورات في العالم الثالث.

٤- دعوة بائعي الأسلحة التقليدية إلى تخفيض مبيعاتهم.

بادئ ذي بدئ لابد أن نذكّر بأن بائعي الأسلحة الخمسة الكبار هم أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمون وهم: الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، والصين، والمملكة المتحدة ويعطي أهم هذه الأعضاء الولايات المتحدة المثال على ذلك. ففي ٣١ أيار/ مايو ١٩٩١م أعلن (ريك تشينى) أنه وقع اتفاقية ثانية مع إسرائيل بشأن تخزين العتاد العسكري في إسرائيل. وقال: «إن هذا ليس بيعاً بل هو تخزين» وتجدر الإشارة إلى أن صناعات الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية تشهد تألقاً كبيراً، فلقد كانت حرب الخليج الثانية حملة تنموية تجارية كبيرة في مجال الأسلحة لأمريكا.

وفي ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٩١م كشف مدير (ايروس باتريال) (AEROSPATRIALE) إلى صحيفة (لموند) أن في الولايات المتحدة برامج عسكرية ضخمة قد أطلقت طائرات ومروحيات القتال وكلفتها مليار دولار وقد تدفقت الطلبات من جهة الحلفاء العرب الأثرياء وهي مسددّة، لأنه في كل مرة يحصل العرب على فئة من الأسلحة التقليدية، تسلم إلى إسرائيل عتاد أكثر تعقيداً لتدميرها.

وفي المقابل بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩١م سلم (ديك تشيني) بموجب عقد قدر بـ(٣٠٠ مليون دولار) إسرائيل عشر طائرات اعتراضية من نوع (F15) قادرة على تدمير الأساطيل الجوية العربية كلها؟

وهكذا فإن القانون الدولي الوحيد المعمول به من قبل أمريكا في المنطقة، هو قانون تسليط الأقلية على الأكثرية، وإشغال المنطقة كلها بتلك الأقلية. أي الدفاع عن إسرائيل في مقابل العرب والمسلمين جميعاً.

ويتحقق بذلك ما قاله هرتزل من أن إسرائيل تشكل حصناً لأوروبا في وجه آسيا، وقد طبق هذا البرنامج تطبيقاً فعلياً لدرجة أن الغرب سمح لإسرائيل بانتهاك القانون الدولي في كل مجال.

فدولة إسرائيل هي الوحيدة التي قبلت في منظمة الأمم المتحدة بشرط عدم المس بوضع القدس والسماح للفلسطينيين العرب بالعودة إلى ديارهم، واحترام الحدود الموضوعة سنة ١٩٤٧م، لكن هذه التعهدات لم تكن سوى حبر على ورق. وقد تم السماح لإسرائيل بالقيام بكل جريمة بوصفها حارسة في الشرق الأوسط، وهذا لم يكن ليحصل إلا بسبب تأييد الغرب المطلق لها.

إن أمريكا تتعامل مع الإسرائيليين والعرب على طريقة ما حصل في الواقعة التالية:

هاجم مجرمان رجلاً عمره واحد وسبعون عاماً في صيف عام ١٩٨٤م في طريق فرعي في (نيويورك) وأسقطاه أرضا وضرباه بما أوتيا من قوة، ثم قاما بخنقه وسلب ما في جيوبه، ولما بلغ صراخ الرجل مسامع شرطيين صادف وجودهما هناك هرعا لإغاثته، وهنا فرّ المجرمان متجاهلين أوامر الشرطة بالتوقف. عند ذاك أطلق أحد الشرطة النار فسقط أحدهما مشلولاً، وتبين أنه من المجرمين ذوي السوابق السيئة، لكن المجرم رفع دعوى على جهاز الشرطة واستطاع أن يحصل من محكمة ولاية (نيويورك) تعويضاً مقداره أربعة ملايين وثلاثمائة ألف دولار، وتم رفض مطالبة الضحية: العجوز الذي ضرب وسرقت أمواله بالتعويض حتى عن نظارته التي تهشمت.

أليست هي السياسة نفسها التي يستخدمها الأمريكيون في الدفاع عن إسرائيل؟

فعندما قامت إسرائيل بغزو البلاد العربية، واحتلت سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان في عام ١٩٦٧م فإن أمريكا عوضت إسرائيل عن كل خسائرها بأضعاف مضاعفة مجاناً ولم تعوض العرب حتى عن ضحاياهم.

وكذلك يحدث في كل مرة كانت إسرائيل تعتدي، ثم تأخذ ثمناً

لعدوانها، ليس أربعة ملايين وثلاثمائة ألف دولار كما حدث للمجرم وإنما بالمليارات.

إن دولة تقف مع الظالمين بغير حدود..

وتمارس الموبقات بغير خجل..

وتحتقر أكثرية أهل الأرض بغي مواربة..

لا يمكن إلا أن تكون نموذجاً مقلوباً، لا يجوز الاقتداء بها، بغير شك.

١٣

مشاكل العالم الثالث

لو افترضنا، على نحو التمثيل، أن عوائل غنية كانت تسكن في إحدى البنايات، ثم جاءت عائلة فقيرة وسكنت إلى جوارها في البناية ذاتها، فهل يا ترى أن مشاكل هذه العائلة ستبقى مقصورة عليها، أم أنها ستنتقل إلى العوائل الغنيّة أيضاً؟

ولو افترضنا، على نحو التمثيل أيضاً، أن رجلاً مريضاً سكن مع مجموعة من الأشخاص الأصحاء في غرفة واحدة، فهل إن عوامل المرض فيه تبقى مقصورة عليه، أم أنها ستنتقل أيضاً إلى أولئك الأصحاء؟

نحن نفهم هذه المعادلة فيما يرتبط بقضايا جزئية مثل القضيتين الافتراضيتين السابقتين، ولكن هل نفهم هذه المعادلة أيضاً فيما يرتبط بسكان الكرة الأرضية كلها، والبشرية جمعاء؟

إن عالمنا اليوم أصبح مثل قرية صغيرة يعيش فيها الأغنياء والفقراء جنباً إلى جنب، وتعيش الدول الصناعية إلى جانب الدول النامية، فهل يمكن أن يبقى الأغنياء بمنأى عن مشاكل الفقراء، وتبقى الدول الصناعية بعيدة عن كوارث الدول النامية؟

إن البعض يحاول أن يجد حلّ مشاكل العالم الثالث في التنكر لهذا العالم، والتغاضي عن مشاكل الذين يعيشون فيه، وفي أفضل الحالات فإن البعض يرى أن من الممكن أن يبقى الأغنياء إلى الأبد أغنياء، وأن يبقى الفقراء إلى الأبد فقراء، ومن ثم فإن من الممكن بناء جدار مثل جدار الصين حول العالم الثالث كله، لمنع انتقال مشاكله إلى العالم الصناعي، عن طريق منع الهجرة مثلاً من الدول الفقيرة

إلى الدول الغنية، وإبعاد المشاكل التي تتفاعل لدى الفقراء من دولهم.

لكن مثل هذا الأمر ليس إلا مجرّد تمنٍّ ساذج، فلقد أثبتت الأحداث أن العولمة لا يمكن أن تقتصر على الجوانب الإيجابية، لمصلحة الدول الغنية، وضدّ مصالح العالم الثالث.

إن العولمة كما تعني سيطرة الشركات متعددة الجنسية ورؤوس الأموال في الدول الصناعية على الدول النامية، بشكل أو بآخر، فإنها تعني أيضاً انتقال مشاكل الدول النامية إلى تلك الدول، شاء أولئك أم لم يشاؤوا.

ومن جهة أخرى فإن الأمر الذي لا ريب فيه هو أن مشاكل العالم الثالث ليست كلها محلية ومتوارثة من الآباء والأجداد، وإنما هي أيضاً مستوردة. أي أن العالم الصناعي مسؤول عمّا يعاني منه الناس في العالم الثالث مسؤولية كاملة؛ لأن مشاكل هذا العالم كما هي محلية فهي مصدَّرة إليهم. فالناس يعيشون في الفقر والعوز والحاجة في الدول النامية؛ لأن الأغنياء في الدول الصناعية يعيشون مرفهين على حسابهم.

ولذلك فإن نسبة «الغنى» في العالم الصناعي هي مساوية لنسبة «الفقر» في العالم الثالث، أي أن هذا العالم يزداد فقراً كلمّا ازداد العالم المتقدم غنىً، وهذه المعادلة هي تماماً مصداق لما يقوله الإمام علي (عليه السلام): ما رأيت نعمة موفورة إلا وإلى جانبها حق مضيّع».

ونظراً لتخلف العالم النامي وعدم قدرته على الدفاع عن نفسه إعلاميًّا، وسياسيًّا، واقتصاديًّا، وعسكريًّا، فإن الدول الصناعية تستغل ضعف هذا العالم وحاجته وعوزه لغرض فرض هيمنتها عليه.

ولاشك أيضاً في أن الأغنياء في الشمال غير راغبين، وغير صادقين، وغير جادين في حلّ مشاكل العالم الثالث، مع أن المواد الأولوية كلها تقريباً موجودة في الدول الفقيرة إلا أن هذه الدول تعيش في ظروف اقتصادية قاسية، نظراً لما تفرضه الدول الصناعية عليها من التبعية والتخلف.

ومما لاشك فيه كذلك أن العالم الثالث -الذي جرى نهب ثرواته واستنزاف طاقاته بصورة منظمة خلال فترة الاحتلال التي عاشها تحت نير الدول الاستعمارية سابقاً- لايزال يعاني من آثار ذلك.

ومن جهة أخرى فإن النظام العالمي المعاصر، ومن خلال القوى المسيطرة

عليه، يمارس دور العامل المساعد على استمرار الفقر والتخلف في هذا العالم. ومع أننا لا يمكن أن نرفع المسؤولية في ذلك عن كاهل قادته وأبنائه، إلا أننا لا يمكن أيضاً أن نبرِّأ العالم الغني عمّا يحدث في العالم الثالث.

فتبعات الفقر والتخلف والعوز وما شابه ذلك لا يتحملها أبناء هذا العالم وقادته فحسب، بل إن الشمال الغني، بأبنائه ومسؤوليه وكل من يعيش فيه، يتحملون الشطر الأكبر من المسؤولية في ذلك أيضاً. ويمكننا أن نعرف حجم المأساة ومسؤولية الأغنياء في صناعتها من خلال الإحصاءات والتقارير التي أصدرتها الأمم المتحدة، وهي جمعية محايدة على كل حال، في هذا المجال.

يقول تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي صدر في عام ١٩٩٤م: « إن خمس البلدان الأكثر ثروة في العالم تستأثر بما نسبته ٨٥٪ من نتاج العالم، بينما لا يجني خمس البلدان الأكثر فقراً سوى ما نسبته ١,٠٤٪».

وتؤكد الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٧م هذا الوضع المأساوي واستمراره، فهناك مليار وثلث المليار من الفقراء في العالم، لا يحصل واحدهم سوى على نصف دولار في اليوم، ومن هؤلاء تسعمائة مليون يعيشون في آسيا، ومائتا مليون في أفريقيا، وعشرة ملايين في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي.. ومبلغ الكسب السنوي لهذه المجموعة الكبيرة يعادل نصف ما ينفقه الأمريكيون في اليوم الواحد فقط في شؤونهم اليومية، أو ما يعادل ثمن نفايات الغذاء التي يرمي بها الأمريكيون كل شهر. ولا تتجاوز حاجات الفقراء من المواد الغذائية وتكاليف الصحة والعلاج والتعليم العشرة بالمائة من نفقات التسلح في العالم، وواحد في المائة من الدخل العالمي.

ويقول التقرير، فيما يتصل بالتنمية: إن الفارق بين الشمال والجنوب يتسع من عام إلى عام، إلى حد أن الوضع المعطّل في الجنوب، يدل على حصار لا تراجع فيه ولا فكاك منه. وواقع أفريقيا بمجموعها -باستثناء أفريقيا الجنوبية- مثال يستدعي الاعتبار. ومع أن هذا الوضع يتراوح في درجات مختلفة هنا وهناك، فإنه متساوٍ بالنسبة للجميع، وينطبق على الجميع في العالم الثالث.

والمشكلة الكبرى تكمن في أن أية دولة، أو مجموعة من الدول، تحاول أن تشق طريقها باتجاه التقدم وتصنيع بلدانها، فإنها تواجه ضربات مهلكة من قبل الشركات متعددة الجنسية، ومن قبل الحكومات الغنية في العالم الصناعي مباشرة.

ومثال ذلك النمور الآسيوية التي كانت في طريقها إلى الخروج من شرنقة

التخلف لتكون متقدمة صناعيًّا وعلميًّا واقتصاديًّا. وقد رأينا كيف أن هذه البلدان تعرّضت لانهيار اقتصادي مخطط له سلفاً من قبل بعض الدول الغنية بهدف تحويلها إلى مجموعة من الفئران تمدّ الأيدي إلى صندوق النقد الدولي.

وإذا كانت الجوانب المالية والصناعية، هي المستهدفة في الدرجة الأولى في العالم النامي، من قبل الدول العظمى الصناعية، إلا أن الزراعة أيضاً ليست أفضل حالاً من الصناعة في هذه البلدان.

ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن المهمة الأساسية للزراعة، هي أن تلبي في أولوياتها حاجات البلد المنتج الغذائية، غير أن الزراعة في العالم الثالث استخدمت في تلبية حاجات سكان الشمال الغني، ولذلك فإنها حوّلت عن هدفها الأساسي، وانحرفت بسبب الحاجة إلى الترخيص، أو بسبب ضغوط قانون التسوق التي أفضت إلى نظام الزراعة الأحادية، والأمثلة على ذلك كثيرة منها: زراعة القطن في مصر، والكاكاو في ساحل العاج، والفول السوداني في السنغال، والسزال في تنزانيا، وقصب السكر في كوبا، والبن في كولومبيا، وغير ذلك من المواد في بقية البلدان.

ونستطيع أن نقول: إن ما تعرضت له الزراعة في العالم الثالث، إنما كان عبارة عن مجزرة حقيقية، بنيوية، شاملة للحالة الزراعية في الجنوب، وقد جرت هذه المجزرة بالتواطؤ بين بعض المسؤولين في العالم الثالث في الجنوب، والشركات الفاسدة المفسدة في الشمال.

وفي الحقيقة فإن من جملة الأسباب الرئيسة لهذا الدافع، هو ما يمكن تسميته بـ« تأليه السوق» وتقديس قوانينه، الأمر الذي يسبب موت الملايين من الناس في كل عام من الجوع، في الوقت الذي نجد أن أسواق أوروبا تفيض من المنتجات الزراعية، التي تحار في تصريفها، وتصرف كميات هائلة من الأموال لتخزينها، أو إتلافها، محافظة على مستوى الأسعار فيها.. في الوقت الذي تعاني شعوب بائسة من الضيق والعذاب، ويفارق الناس الحياة أمام أعين سكان الشمال وسط هول ورعب لا يطاقان.

وواضح أن الجوع يؤدي إلى كثير من المشاكل منها الموت، ولعل الموت أرحم النتائج بالنسبة إلى تلك الشعوب، أما بقية الأشياء فهي: التخلف العقلي، والإصابة بنقص دائم في وظائف الأعضاء، بالإضافة إلى تبعات ذلك مثل الفساد الأخلاقي.

لقد نشرت صحيفة (لوموند) في ٢٧ تموز ١٩٩٢ م إحصائية عن عدد الأطفال الذين يعيشون في الشوارع في البرازيل وحدها فكان اثنين وثلاثين مليون

طفل، ولهؤلاء الأطفال من أصحاب البطون الجائعة الكثير من الزملاء في نصف الكرة الأرضية الجنوبي في أفريقيا والهند ومصر، وهم إما أن يصبحوا ضحايا الهوس الجنسي لدى السياح الأغنياء، وأمّا ضحايا تجارة الأعضاء البشرية، أو أن عوائلهم يقومون ببيعهم بالكامل في أسواق النخاسة التي لها عناوين أخرى تختلف عن عنوانه: وهو العمالة الأجنبية، حيث إن تلك الأسر تعجز عن إعالة أولادها.

وهكذا فإننا نواجه بعد الزراعة الأحادية -التي تعني أن يزرع الجنوب كل ما يحتاج إليه الشمال وليس ما يحتاج إليه هو- الاختصاص في تجارة أعضاء الإنسان، وهكذا تختص كولومبيا بتجارة العيون خاصة الزرقاء منها، وتختص كل من الهند والأرجنتين بتجارة الكلى.

ونتيجة لانهيار اقتصاد العالم الثالث تراكمت الديون على هذا العالم حيث تجاوزت الألفين وأربعة عشر مليار دولار، وهي تزداد كل عام باستمرار بما يبلغ مائة مليار دولار سنويًا، ولاشك في أن هذه الديون تشكل عبئاً ثقيلاً يفوق كل عمل من أجل التنمية في أي مجال من المجالات في العالم الثالث، فهذه الدول تكون غالباً عاجزة عن دفع فوائد الديون، فكيف بأصولها!

وفي الحقيقة فإن الديون بالنسبة للفقراء تشكِّل مثل الحبال التي تُربط بها أعناق الحيوانات لجرها إلى المسلخ، فمساعي ضبط الهيكليات التي فرضها صندوق النقد الدولي قد بدت وسيلةً من وسائل ربط العالم الثالث بعجلة الرأسمالية، وقد أدى خفض أسعار العملات، والامتناع عن دعم أسعار السلع الغذائية الضرورية، والتدابير التسهيلية، وإزالة العوائق أمام العالم الغني، أسفرت هذه عن ازدياد البطالة، وأيضاً التململ الاجتماعي الذي يُقمع يوميًا في بلدان العالم الثالث.

وهكذا فإن الجنوب الفقير ينزف موارده في الشمال، كما ينزف الفقراء الدمّ على أيدي السلطات المحلية دفاعاً عن مصالح الأغنياء. وبهذا يمكن القول: إن الجنوب الفقير هو الذي يموّل الشمال الغني، فحسب صحيفة (لوموند دبلوماتيك) في عددها الصادر في أيار ١٩٩٢م: فإن خسارة بلدان الجنوب خلال تسع سنوات -من عام ١٩٨٠م إلى عام ١٩٨٩م- كان ٧٥ مليار من الدولارات، أما في العام ١٩٨٩م فقد أدت فوائد الديون إلى تحويل دول الجنوب إلى الشمال أكثر من ١٥٨ مليار من الدولارات.

وفي الحقيقة فإن الأضرار التي تحدثها أزمة الديون منذ سنوات عديدة تعتبر بإجماع المختصين « نكبة العصر » فيما يتصل بالتنمية، فقد أدت الحلقة المدمرة للاقتراض المرتفع إلى تراجع اجتماعي واقتصادي في عشرات البلدان التي كان عليها -ولا يزال- أن

تمضي سنوات الثمانينات العشر والتسعينات، وهي تتحمل خسائر وفوائد الديون.

أما في مجال الصحة فإن مما لاشك فيه هو تراجع الجانب الصحي في بلدان العالم الثالث عما كان عليه الوضع في البلدان نفسها قبل عشر سنوات، فمع أن العلم استطاع أن يوفر العلاج لكثير من الأمراض التي كانت تفتك بالبشرية، مثل الطاعون والكوليرا والجدري والسل، إلا أننا نجد أن بعض هذه الأمراض عادت من جديد تفتك بالملايين في بلدان العالم الثالث.

ومثالاً على ذلك نستطيع أن نذكر (السّل): فقد ذكرت التقارير إن ثلث البشرية تقريباً مصاب بهذا المرض ويقتل الملايين سنويًّا، وينتشر بسرعة وسهولة في الهواء، ويقال: إن نصف المصابين به لا يدركون أنهم مرضى، ولا تلوح بارقة من أمل في إمكان القضاء عليه، بسبب امتناع الدول الغنية البعيدة عن هذا المرض تقريباً في المساهمة بالقضاء عليه، بالرغم من أنه قابل للعلاج عند اكتشافه مبكراً. ولأن (السّل) داء صامت، فإنه يختلف عن الكوليرا التي تكشف عن نفسها بطريقة أو بأخرى، لكن (السّل) ينتشر بصمت، ومع إن المصابين به كثيرون إلا أنهم يبدون طبيعيين، ويتحركون هنا وهناك وينقلون العدوى إلى الآخرين.

وتشير منظمة الصحة العالمية في إحصائيتها عن عام ١٩٩٦م إلى وجود أربعمائة شخص مصابين بالسل بين كل مائة ألف من الفلبينيين، بالمقارنة مع خمسة بين كل مائة ألف في استراليا، ويقول بعض المستشارين لمنظمة الصحة العالمية: إنهم لا يرون أي وسيلة للقضاء على السل في المستقبل القريب، وذلك لأسباب عديدة منها: إن ثلث سكان البشرية في الأرض مصابون به، وهذا يحتاج إلى حملة عالمية للقضاء عليه، ولا يوجد من يمول مثل هذه الحملة.

ومن جملة الأسباب أيضاً أن الإصابة بالسل تتفاقم عندما تضعف مقاومة حاملي المرض نتيجة للإصابة بأمراض أخرى، مثل مرض سوء التغذية أو الإجهاد في العمل وخاصة في سن العشرين إلى ثلاثة وأربعين، وتقول المنظمة التي أعلنت السل (وباءً عالميًّا)، قبل خمسة عشر عاماً: إن الإصابة بفيروس (الإيدز) أدى إلى انتشار السل. وهكذا فإننا نجد شراكة قاتلة بين هذين المرضين تزيد كثيراً احتمالات الإصابة بأمراض معدية، وأشرسها السل للمصابين بفيروس الأيدز، وبنهاية القرن الحالي ستسبب الإصابة بمرض السل نحو بليون ونصف إصابة سنويًّا. وثلث المصابين بفيروس الإيدز في العالم اليوم وإجمالي عددهم اثنين وثلاثين مليون شخص

مصابون بالسل أيضاً، وهو أيضاً السبب الرئيس في الوفاة بالإيدز.

ويقدر بعض التقارير الذين يموتون بسبب السل بأكثر من ثلاثة ملايين شخص سنويًّا، ومع ذلك لا نسمع عنهم الكثير: لأنهم فقراء من العالم الثالث.

وبالإضافة إلى السل فإن الأزمات التي تصيب الجنوب الفقير هي الأمراض الاستوائية التي يعاني منها مليار ونصف مليار من البشر، أي ما يعادل ربع سكان العالم.

ومن المفارقات الغريبة هنا أنه في الوقت الذي تكثر فيه أعداد الدراسات، والأبحاث، والمؤلفات التي تعالج قضايا التنمية فإن صمتاً ثقيلاً يلفّ قضية الأمراض الاستوائية مثل: (حمى المستنقعات) و(الملاريا) و(البلهارسيا) و(الجذام) ومرض (النوم)، وبالرغم من أن منظمة الصحة العالمية تملك برنامجاً لمكافحة هذه الأمراض، إلا أن الموازنة المخصصة لهذه الغاية ضئيلة إلى حد أن أكثر من نصفها تلتهمه القضايا الإدارية للمنظمة ذاتها.

وفي الواقع فإنه في مواجه ضخامة مشكلة هذه الأمراض تبدو منظمة الصحة العالمية عاجزة تماماً، وإذا كانت هنالك أبحاث جدية حول هذه الأمراض، فهي من قبل شركات صناعة الأدوية التي تريد بيع أدويتها، بدل مساعدة المحتاجين.. هذا بالإضافة إلى أن شركات صناعة الأدوية إنما تهتم بالأمراض المنتشرة في المجتمع الاستهلاكي الغني، فالذي يهمها هو ما يعاني منه الشمال من الأمراض، للحصول على أرباح في صناعة الأدوية وبيعها عليه.

وفي خطوة أخرى أكثر خطورة، فإن هذه الشركات الصانعة للأدوية غالباً ما تبيع أدويتها الفاسدة -التي تمنعها حكومات الشمال الغني والدول الصناعية الكبرى لما تحدثه من أضرار لمواطنيها- تبيعها إلى دول العالم الثالث بأسعار باهضة وبالنقد الأجنبي.

إن المشكلة الرئيسة تكمن في أن الشمال الغني لا يهتم حسب تعبير (رينيه باسميه) في كتابه (الاقتصاد والأحياء) إلا بما هو ميّت، أو كما يقول: «إن علم الاقتصاد المستند إلى قانون السوق قام على البضاعة، والأشياء المادية الأخرى، وهي أشياء ميتة، وتجاهل ما هو حي وهو الإنسان في المقام الأول، وهدف هذا العلم ومبتغاه ليس الإنسان، بل النتاج الداخلي الأولي».

إن النظرة الضيقة للشمال، والأنانية المبتلى بها في تقييمه للشعوب وللمشاكل

في العالم الثالث، وإهماله لمعالجة هذه المشاكل، لن يمنع انتقال الأوبئة والأمراض والمشاكل من العالم الثالث الفقير إلى دول الشمال الغني بأي شكل من الأشكال، ولذلك رأينا كيف أن الملاريا التي هي من أمراض الجنوب الفقير، والتي كان الشمال الغني يعتبرها مشكلة هامشية، لأنها ثمرة الفقر، وتباطوء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الجنوب، كما كانوا ينظرون إليه، رأينا كيف أنه انتقل إلى بعض بلدان الشمال مثل فرنسا، حيث إنه انتشر في (كاماراغ) بجنوب فرنسا ومن ثم تبدلت النظرة، التي تصدر عن أنانية مفرطة ومثيرة حيال تلك الأمراض الجنوبية الوافدة، مما حدا بفرنسا إلى الاهتمام بهذا المرض، ليس باعتباره فتَّاكاً بالنسبة للبشرية بشكل عام، بل باعتباره قابلاً للانتقال إلى دول الشمال.

وانتقال الأمراض والأوبئة من هنا إلى هناك يجعلنا نتساءل: كيف يريد العالم الصناعي ودول الشمال الغنية، أن تتعامل مع مشاكل العالم الثالث؟

هل تنتظر أن تنتقل تلك المشاكل والأمراض إليها فتعالجها؟.

أم أن العقل يدعوها إلى معالجة ذلك، عبر المساهمة في حل مشاكل العالم الثالث في بيئتها الأولية؟.

هل هنالك أساساً جدية لدى دول الشمال لمعالجة مشاكل الجنوب، أم أنهم لا يزالون يتصرفون تصرف المحتلين والاستعماريين لهذه الدول؟.

أحياناً نجد أن دول الشمال تبدي الاهتمام بمشكلة هنا أو مشكلة هناك، ومجاعة هنا ومجاعة هناك، ومرض هنا ومرض هناك، إلا أن التدقيق في هذا الاهتمام والمساعدات التي ترافقها، التي عادة ما تأتي مضخَّمة في وسائل الإعلام، كل ذلك يكشف عن فضائح وكوارث يرتكبها الشمال بحق الجنوب، فمثلاً: في عام ١٩٩٠م عندما كان السودان يواجه الحرب الأهلية والمجاعة، تبرعت له شركات الأدوية الغربية بإرساليات طبية تحتوي على (عدسات لاصقة) وأدوية (محفزة على الشهية للطعام) وعقاقير لعلاج (الكولسترول) الذي يصيب الناس بسبب الإفراط في تناول الأطعمة الغنية بالدهون، وأثار ذلك السخرية. لأن المشكلة في السودان كانت تتمثل في المجاعة وقلة الأطعمة وليس كثرتها، ولم تكن هنالك مشكلة عدم وجود الشهية للطعام، حتى يحتاج الناس هناك لأدوية محفزة للشهية، ولا كانت هناك مشكلة عدم وجود «العدسات اللاصقة» للعين لكي يستبدلها السودانيون بنظاراتهم الطبية، ولا كانت المشكلة

في ارتفاع نسبة (الكولسترول) في دماء السودانيين، ولذلك فإن هذه المساعدات أثارت السخرية، بدل الامتنان لدى السودانيين.

وهناك واحدة أخرى من الفضائح التي وردت في تقارير طبية أمريكية وأوروبية كشفت أن شركات صناعة الأدوية تحقق أرباحاً بملايين الدولارات عن طريق التخلص من أدوية تالفة على حساب صحة الناس في بلدان العالم الثالث.

وأوردت التقارير أسماء شركات كبرى قامت بإرسال مضادات حيوية انتهى مفعولها، وأدوية لعلاج الحيوانات أدت إلى حوادث عمى بين الناس، وكشفت تقارير ساهمت في إعدادها جامعة (بوسطن وهارفرد) فضائح مثيرة، مثل إرسال أجهزة طبية من مخلفات الحرب العالمية الثانية إلى إحدى جمهوريات يوغسلافيا السابقة، وذكرت التقارير أن البلدان المحتاجة التي تتلقى التبرعات، تواجه غالباً مشكلة التخلص من المعدات والأدوية الفاسدة التي تحتاج إلى محارق وأفران ووسائل متقدمة لا تتوافر عادة لديها، مقابل ذلك تحصل الشركات المصدرة للأدوية على إعفاءات ضريبية بملايين الدولارات، باعتبار أن ما تقدمه إلى تلك البلدان هي تبرعات لمحتاجين، وهبات إنسانية لأهل الجنوب.

وأورد تقرير أعده الدكتور (ريتشارد دلينف) أستاذ الصحة العامة العالمية في جامعة (بوسطن) أمثلة عن قيام شركات أدوية كبرى مثل شركة: (ELI.. LILLY) بإرسال مضادات حيوية غير مجازة من قبل السلطات الصحية الأمريكية إلى رواندا، وقيام شركة (JANSSEN PHARMACETICA) بإرسال أدوية بيطرية خالية من الإرشادات حول استخدامها، مما أدى إلى إصابة إحدى عشرة امرأة في (لتوانيا) بالعمى الكامل.

ونشرت المجلة الطبية الأمريكية المعروفة: (NEW ENGLAND JORNAL MEDICINE) تقريراً فاضحاً عن تبرعات الأدوية، الفاسدة والمستهلكة، إلى جمهوريات يوغسلافيا السابقة. وأيضاً ذكر التقرير الذي أعده الاتحاد الأوروبي للصحة والتنمية، أن جمهورية البوسنة والهرسك تلقت تجهيزات طبية عسكرية يعود تاريخها إلى الحرب العالمية الثانية، وأرسلت لها أدوية لعلاج مرض «الجذام» الذي لا وجود له في البلاد. وكشف التقرير عن تراكم سبعة عشر ألف طن متري من الأدوية غير النافعة، والتي لا يمكن استخدامها، في المستودعات والعيادات في البوسنة والهرسك، ويمثل هذا الرقم نحو ٦٠٪ من مجموع تبرعات الأدوية لهذه البلاد، التي لا تملك اليوم وسائل للتخلص منها.

وتعترف بعض شركات الأدوية بأن التبرعات هذه إنما هي طريقة للتخلص من مخزونات أدويتها القديمة، وبخاصة تلك التي اقترب أجلها أو انتهى، وحسب المجلة السابقة الذكر فإن التبرعات تمثل حافزاً اقتصاديًّا قويًّا لشركات الأدوية، وأوردت مثلاً على ذلك مجموعة شركات (BERCK MAN) التي حققت ربحاً يتجاوز (خمسة وعشرين مليون دولار) عن طريق إرسال الأدوية إلى البلدان المحتاجة، بدلاً من التخلص منها في مواطنها، وأقرت الشركة: أن المتبرع يستفيد أيضاً من التخفيضات الضرائبية، لأن التبرعات تعتبر منحاً إنسانية، ولقد كانت هذه الأدوية فاسدة إلى درجة أن منظمة الصحة العالمية، وضعت تعليمات خاصة حول تبرعات الأدوية وإفهام الشركات قائلة: إن التبرع بأي دواء لا يعني دائماً أفضل من لا دواء.

وكما تفعل دول الشمال الغنية مع العالم الثالث الفقير، فيما يرتبط بإرسال الأدوية في صورة تبرعات للتخلص منها، كذلك فإن بلدان العالم الصناعي تنظر إلى العالم الثالث بوصفه مخزن نفايات لمخلفات تقنياتها النووية، حيث تدفن تلك النفايات في بلدان العالم الثالث.

وكان آخر ما اكتشفته شركة (GREEN PEACE) المدافعة عن البيئة، مجموعة براميل لنفايات نووية أرسلت إلى لبنان أيام الحرب الأهلية. وتم إرجاعها إلى هولندا البلد المرسل.

أما في مجال الصناعة، فإن التقدم الصناعي يظل في الواقع بمثابة الأحلام الممنوعة التحقيق لدى سكان العالم الثالث، ويعود ذلك إلى منطق النظام الدولي الذي يمنع كل تقدم في الجنوب للاقتصاد التنافسي لكيلا يصبح هذا العالم منافساً لمصالحها في بلدانها، ومن هنا فإن المثلث الصناعي الذهبي، الذي يتشكل من أوروبا وأمريكا واليابان، يحاول بكل قوة أن يحافظ على تفوقه الساحق في مجال الإنتاج، فمثلاً بالرغم من أن أجر العامل الصيني يقل بأربعين ضعفاً عن أجر العامل الفرنسي، إلا أن إنتاج العامل الفرنسي يزيد بعشرة أضعاف عن إنتاج العامل الصيني.

ومع أن المراكز التقليدية للصناعة اضطرت تحت عوامل اقتصادية إلى ترحيل صناعتها إلى البلدان التي تكون الأيدي العاملة فيها رخيصة، إلا أنها تمنع انتقال التكنولوجيا والصناعة المتقدمة إلى تلك البلدان، ففي مجال إنتاج السيارات نجد أن اليابانيين نقلوا صناعتهم إلى البلدان الفقيرة، وهم ينتجون اليوم عشرين بالمائة من معدّاتهم الإلكترونية وثمانية عشر بالمائة من سياراتهم

خارج اليابان. وقد أنتجت المصانع اليابانية في الخارج ثلاثة ملايين ومائة وخمسة وسبعين ألف سيارة في العام ١٩٩٦م. وكذلك أيضاً فعلت المانيا، ولكن تلك البلدان تبدي حرصاً شديداً على التمسك بما يسمى بالحاجز التكنولوجي، فهي تحتكر لنفسها القطاعات الأكثر تقدماً في الصناعة، وتعمل باستمرار على تبعيد الحد التكنولوجي الذي يفصل بينها وبين البلدان الملتحقة حديثاً بالثورة الصناعية، ففي صناعة الطائرات على سبيل المثال -وهي واحدة من أولى الصناعات التي ينطبق عليها مفهوم الحاجز التكنولوجي- فإن هذه الصناعة كانت ولا تزال حكراً أمريكيًّا في المقام الأول وأوروبيًّا في المقام الثاني، فالولايات المتحدة تؤمن بمفردها نصف الإنتاج العالمي من الطائرات، ومقابل كل أربع من الطائرات الأمريكية، فإن الشركات الأوروبية لا تنتج سوى طائرة واحدة، وفي مجال الطائرات العملاقة أنتجت معامل (بوينج) الأمريكية أربعة آلاف ومائتين وخمسة وثمانين طائرة، في الفترة ما بين ١٩٨١م و١٩٩٥م، في حين لم يتعدَّ إنتاج معامل (أيرباص) الأوروبية المشتركة خلال الفترة نفسها ألف ومائتين وثمانية عشرة طائرة فقط، أما في البلدان الأخرى فلا إنتاج للطارئرات أصلاً!

وفي مجال صناعة الفضاء يتقاسم الأوروبيون والأمريكيون بالمناصفة هذه الصناعة التي لم يكن لها وجود قبل عام ١٩٧٠م، ويسيطر الأمريكيون على نحو ٦٠٪ من فضائيات الاتصال المدني، كما يسيطر الأوروبيون على نحو ٣٤٪، في حين تعود حصّة ٦٪ إلى اليابانيين والروس والصينيين..

وكذلك فإن الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين يسيطرون على ٨٠٪ من الصناعة الأكثر أهمية في العالم وهي صناعة الإلكترونيات، في حين تتراكم في بلدان العالم الثالث الصناعات الاستخراجية، مما يعني أن دور الصناعة فيها لا يتعدى إنتاج المواد الأولية برسم التصدير إلى البلدان المصنّعة.

هذا بالإضافة إلى ضمور القطاع الصناعي في هذه البلدان، وإن النشاط الصناعي الغالب فيها هو النشاط الصناعي الخفيف الذي يعتمد على تكنولوجيا سهلة، ويد عاملة غزيرة وغير ماهرة، وكثافة رأسمالية ضعيفة، واستراتيجية تصنيعية إحلالية، تتركز على إنتاج السلع الاستهلاكية غير المعمّرة ولا تعتمد على الصناعات التصنيعية، ولهذا فإنه حتى بعد سقوط فرضية حتمية التخلف بعد صعود النمور الآسيوية، فإن الجنوب يبقى مرشحاً لأن يبقى جنوباً ومتخلفاً في القرن الحادي والعشرين في مجال الصناعة، وذلك بسبب فرض

الدول الصناعية الكبرى حاجزاً تكنولوجيًّا أمام صناعاتها.

أمّا في مجال السياسة، فإن الكارثة تبدو أكبر مما هي في مجالات الاقتصاد والزراعة والصناعة، ذلك أن بلدان العالم الثالث تعاني من استبداد سياسي مقيت، وحكومات شمولية بلا حدود، وغالباً ما تكون متحالفة مع الدول الصناعية الكبرى، أو مفروضة من قبلها على تلك البلدان.

ولاشك في أن تصدير الاستبداد من قبل دول الشمال إلى الجنوب، هو من أجل استمرار سيطرتها، ولاستمرار استنزاف الطاقات والمواد الأولية من هذه البلدان.

فالسياسة الفاسدة هي حليفة فساد الاقتصاد في هذه البلدان، ولكن لاشك في أن نتائج الاستبداد في العالم الثالث لن تبقى محصورة فيها، ولابد أن تنتقل إلى الدول الأخرى بما في ذلك الدول الصناعية.

ولنا في تجربة احتلال الكويت من قبل صدام حسين في العام ١٩٩١م خير دليل على ما نقول. فلقد قرر دكتاتور العراق، بعد انتهاء حربه مع إيران، أن يغزو جارته الكويت، ويلغيها من الجغرافيا، مبرراً ذلك بأنها كانت، في يوم من الأيام، جزءاً من العراق، ثم وجدنا كيف أن هذه القضية أصبحت مشكلة عالمية استدعت تحالف ثلاثين دولة من الدول العظمى والصغرى، والدخول في حرب مدمرة، ليس ضد حاكم العراق، وإنما ضد البنية التحتية في العراق.. وبعد إخراج القوات العراقية من الكويت تم فرض حصار اقتصادي شامل على هذا البلد الذي لازال يعاني منه.

وأتذكر أنني اشتركت في مؤتمر الجمعيات الإسلامية في كل من أمريكا الشمالية واللاتينية في مدينة (ساوباولو) في البرازيل، وعلى المنصة كان إلى جانبي رئيس مجلس النواب البرازيلي، وكان الاقتصاد البرازيلي يعاني بسبب غزو الكويت من ارتفاع في أسعار البترول، وفي كلمته أشار رئيس مجلس النواب إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية في البرازيل بسبب ذلك، وبعد انتهاء كلمته جاء دوري لإلقاء كلمتي فعلّقت على هذا الكلام في خطابي قائلا: إن آثار الطغيان لا يمكن أن تقتصر على دولة في العالم الثالث، بحيث لا تنتقل إلى الدول الأخرى، وذكرت أن صدام حسين حينما قام بالتعاون مع أحمد حسن البكر بانقلابه العسكري، واستلم الحكم في بغداد وبدأ يمارس الطغيان بحق الشعب العراقي، واعتقل الأبرياء، وعذّبهم، وقتلهم، وفرض حكماً شموليًّا على العراق، ظن

جيران العراق أن هذا الأمر لا يخصهم، باعتبار أن تلك هي مشكلة داخلية، تخص العراقيين فحسب، ولكن لم يمر زمن طويل حتى انتقل طغيان الرجل إلى إيران، فشنَّ حرباً طاحنة سببت دماراً شاملاً في كلا البلدين، وأدت إلى تدمير أكثر من ألف قرية، ومائتي مدينة، وقُتل فيها ما لا يقل عن مليون من البشر، وتجاوز عدد الجرحى والمعاقين المليونين.

وإبّان تلك الحرب، كان حكام الدول المحيطة بكل من العراق وإيران، ينظرون إلى الحرب وكأنها لا تخصهم، بل إن بعض تلك الحكومات زودت صدام حسين في تلك الحرب بالمال والسلاح، إلا أن مشكلة صدام حسين لم تقتصر على العراق وإيران، بل إن طغيانه شمل بعد ذلك الكويت أيضاً، كما طال بقية الدول وحوّل دول الخليج الغنية، إلى دول مدينة تعاني من عجز في ميزانياتها.. وأتذكر أن مندوب الكويت في مؤتمر البرازيل أشار في كلمته إلى أنه يتمنى أن يُبنى جدار بارتفاع عشرين متراً بين الكويت والعراق، وكان تعليقي على كلامه أن مثل هذا الجدار لن يمنع انتقال شرور صدام حسين، في أيّ يوم من الأيام، إلى دول الجوار، كما أنه لا داعي إلى مثله إذا سقط صدام وأصبح الوضع في العراق يحكمه الخير لا الشر، والحكمة لا الطيش، والصلاح لا الفساد، والشورى لا الاستبداد.

وكما في مسألة العراق كذلك في قضايا العالم الثالث كله، وفي الحقيقة فإن ما لا يقل عن ٨٠٪ من مشاكل العالم الثالث في المجال السياسي هي ألغام تم زرعها من قبل الدول الصناعية لإثارة الحروب والأزمات في تلك البلاد، ففي كل مكان حكمه الاستعمار، ترك (دمّلة) قابلة للانفجار ونشر القيح في محيطها.

وعلى كل حال فإن مشاكل العالم الثالث في عصر العولمة والقرية الواحدة، لا يمكن أن تنحصر في بلد دون بلد، أو تنحصر على البلدان المتخلفة، ولا شك في أن العلاقات البشرية تبقى مترابطة ومتشابكة، وكذلك مصالحها.

ومن هنا فإن نظرية أن عالم الأغنياء يجب أن يبقى غنياً، وعالم الفقراء يجب أن يبقى فقيراً، وعالم الأصحاء يجب أن يبقى صحيحاً، وعالم المرضى يجب أن يبقى مريضاً، هذه النظرية لا يمكن أن تستمر.. وإن أولئك الذين يجلسون في أبراج عاجية ويتكئون على الأرائك في قصورهم، غاضّين الطرف عن مشاكل العالم الثالث يخطئون مرتين:

مرة حين لا يساهمون في حل تلك المشاكل التي هي في مجملها من صناعة أيديهم.

ومرة حينما يظنون أن تلك المشاكل ستبقى مختصرة على شعوبها، ولا تنتقل إليهم البتة.

ومن هنا فإن من الضروري جدًّا أن يكون هنالك اهتمام دولي بالعالم الثالث -بدل الإهمال الدولي لهذا العالم- اهتماماً صادقاً وجديًّا، والتعاون مع شعوب هذا العالم لتجاوز محنه ومشاكله.

ولابد هنا من تذكير المسؤولين في العالم الصناعي بأن الكرة الأرضية، تدور ليس فقط حول محورها، وإنما هي تدور في واقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أيضاً. فالبشر يدورون في دولاب، فمن يعيش اليوم في المقصورة الصاعدة، فإنه سينزل منها في يوم من الأيام لينتقل إلى المقصورة النازلة، وربّ العباد يمتحن الناس بالغنى والفقر ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾، فالرب ينظر اليوم نظرة عطف إلى منطقة معينة فإذا لم تكن تستحق ذلك العطف، وظلم سكانها غيرهم، ولم يلتزموا بقيم السماء، فإن الله يسلب منهم عطفه، ويسوقه إلى غيرهم.. ذلك ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾.

وبكلمة فإن مصلحة العالم تكمن بلا تردد في المساهمة في حل مشاكل (أهل المشاكل)، ففي ذلك خدمة لهم، ووقاية من انتقالها إلى الآخرين.

وإلاّ فإن سكان سفينة الأرض لن ينجو منهم أحد إذا غرقت السفينة بسبب مشاكل أهل الجنوب وجشع أهل الشمال !

١٣

ملاحظات في شأن العولمة

مصائر البشر متداخلة، ومصالحهم متشابكة، ومع دخولنا في عصر شبكة الارتباطات الدولية وتقارب المسافات الجغرافية، فإن ما يؤثر على بعض الناس في مكان يؤثر على كل الناس في كل مكان.

ومن الممكن أن تنطلق البشرية نحو الخير إذا اتبعت من يدعوها إلى ذلك ولو كان الداعي في أقصى قرية في أفريقيا، كما أن من الممكن أن يضع أحدهم حجر عثرة أمام البشرية كلها ويجعلها تنقلب على ذاتها.

وفي عصر بات مصير البشر مترابطاً ومتشابكاً مع مصائر الآخرين إلى هذه الدرجة. ومع انزياح الحدود بين الشرق والغرب، وإعادة الانتشار لموازين القوى في العالم، عادت المنظومات الفكرية والثقافية إلى الاصطفاف مجدداً بعضها في مواجهة بعض وظهرت العولمة رمزاً لعصر جديد، حيث يحاول كل طرف -وخاصة الغرب- أن يسيطر على كل ما يجري في هذه الأرض، ويديرها بالشكل الذي يريد.

بدأت قضية العولمة تأخذ أبعاداً أكثر تأثيراً مع تعاظم ثورة الاتصالات، وتحويلها الكرة الأرضية إلى قرية كونية غاب فيها حاجز الزمان والمكان، ولعل الأهم في قضية العولمة أن العالم سيدخل بها القرن الواحد والعشرين[١]، وستفرض نفسها بوصفها إحدى السمات الأساسية

١ كتب البحث عند نهايات القرن العشرين، وتركنا العبارة كما هي للأمانة العلمية، لذا لزم التنويه. (المحرر).

لاتجاهات التطور البشري في القرن القادم.

إن العولمة في اللغات الأوروبية المختلفة هي سياسة أو سلوك على المستوى العالمي (GLOBALISATION)، وفي معنى آخر هي (السياسة الكونية)، ويقال عنها أيضاً الكوكبة وما إلى ذلك، وهي متقاربة مع مصطلح التدويل (INTERNATIONAL) والمقصود بها كل ما هو أممي أو غير قومي. وهذه المصطلحات وأمثالها تصب في المفهوم الفكري الذي يضفي الطابع العالمي أو الدولي أو الكوني على النشاط البشري.

وفي الواقع فإن العولمة ليست شيئاً بسيطاً يمكن تحديده ووضعه بدقة ضمن أطر معينة، بقدر ما هي جملة عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء وحتى الأشخاص، بصورة لا سابق لها من السهولة والآنية والشمولية والديمومة. إنها قفزة كبرى تتمثل في تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو يجعل العالم منطقة واحدة أكثر من أي يوم مضى، من حيث كونه سوقاً للتبادل أو مجالاً للتداول أو أفقاً للتواصل.

وبهذا المعنى للعولمة، نحن نجد أنفسنا اليوم إزاء حدث كوني ندخل معه في العصر الكوكبي بآفاقه ومجالاته، بثوراته وتحولاته، وهذا العصر تختصره أربعة عناوين كبرى لفتوحات وابتكارات وقدرات وتكتلات تؤثر في حياة البشر وتهيمن على مقدراتهم ومصائرهم هي:

- الاقتصاد الإلكتروني.
- والمجتمع الإعلامي.
- والمجال التلفزيوني أو البصري.
- والفضاء (السبراني) الذي يعني القدرة على السمع والرؤية واللمس والمراقبة والتحكم في كل شيء، وفي كل مكان عن بعد.

إن العولمة لم تعد مجرد خطة لهذه الجهة أو تلك، بل هي حقيقة قائمة، فمن شبكة الاتصالات، إلى شبكة الإنترنت، إلى دمج الشركات الكبرى، إلى ثورة المواصلات، كل ذلك يوقفنا على حقيقة أنه لا يمكن النظر إلى الذات، أو الآخر، ولا إلى المشاكل الموجودة في هذه الدولة أو تلك إلا في إطارها العالمي، سواء في المسائل السياسية أو الثقافية أو المعرفية أو الاجتماعية أو أي شيء آخر.

وهذا يعني أن العولمة يجب أن تكون هي أيضاً خاضعة لنفسها، بحيث يتم التفكير في أمر العولمة عالمياً، لا أن يجري البحث من قبل الدول

المتقدمة الباحثة عن أسواق جديدة تحت شعار العولمة، من دون أن يجري البحث عن حل مشاكل العالم كله.

من هنا فإنه لا يجوز أن يهتم الأوربيون -مثلاً- باتفاقية (ماستريخت) التي هندست (الدولة الفدرالية الأوروبية) بتشريعاتها السياسية والقضائية والاقتصادية والمالية والمؤسسية.. من دون أن يكون هنالك ذكر للعالم الثالث في هذه الاتفاقية، مع العلم أنه يشكل ثلاثة أرباع العالم.

إن استخدام (العولمة) من قبل البعض لإخضاع العالم مخالف لمسيرة التاريخ، فالعالم إما أن ينجو كله أو ينهار كله.

إن المصير واحد، ولذلك لابد أن يكون المسير واحداً، وهذا ما كانت تبشر به الديانات السماوية التي تخاطب البشرية جميعاً، كما يتحدث القرآن الكريم دائماً عن الأرض، وليس عن مدينة هنا أو منطقة هناك، ويتحدث عن الناس، وليس عن قوم هنا أو عشيرة هناك، يقول ربنا: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾. ويقول: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ ويقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ ويعتبر ما على الأرض كلها للناس كلهم، يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّباً﴾ ويعتبر الفرد ممثلاً للبشرية والبشرية متماثلة للفرد، يقول سبحانه: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾.

صحيح أن العولمة ذاتها لا تحمل معنى خيّراً أو شريراً، لأن العولمة لاتزال في لحظات ولادتها الأولى، إلا أن المطلوب من العولمة أن تكون (خيّرة) وإلا فإنها لن تكون.

إن الإنسان في هذا العالم لا يستطيع أن يفكر في نفسه فقط، ولا يجوز لأحد -وعلى الخصوص المثقف- أن يتقوقع حول ذاته، دون أن تكون له فاعلية في صناعة العالم.

إن الثقافة في مفهومها الصحيح هي صناعة الحياة، والعمل على صناعة العالم بشكل صحيح، ومن المطلوب أن يفكر كل واحد على مستوى العالم ويكون فاعلاً فيه، لأنه على كل حال مسؤول عنه.

إن كل إنسان كبير في ذاته، كما أن مسؤولياته كثيرة أيضاً. وتلك هي مقولة سيد الحكماء الإمام علي(عليه السلام) الذي قال:

أتحســـب أنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

معتبراً أن الإنسان يختزن في ذاته كل العالم، ولذلك فهو مسؤول عنه أيضاً. يقول الإمام(عليه السلام): «واعلموا أنكم مسؤولون حتى عن بقاع الأرض وبهائمها».

ولعل البعض يعتبر اصطلاح العولمة اصطلاحاً جديداً ويتساءل هل العولمة حالة صحية أم هي حالة مرضية؟

وهل أن العولمة ستعمّق التبعية، أم أنها بالعكس ستحرر الشعوب التابعة؟

أليست هي حالة استعمارية لتذويب الشعوب داخل إطار واحد؟

وأخيراً ما هو الموقف الصحيح منها، هل المطلوب الانكماش في وجهها، أو الانغماس فيها؟

وفي الحقيقة إن العولمة أمر جارٍ بالفعل، شئنا ذلك أم أبينا. فالعالم يتجه إلى أن يكون منطقة واحدة. ولا يستطيع أحد أن يوقف ذلك عند حد معين، فالتحولات المتجهة نحوها سريعة إلى درجة لم يعد بالإمكان التحكم في سرعة التطورات الحياتية، حتى إن الجهاز العصبي للإنسان المعاصر أصبح عاجزاً عن متابعة، ومجاراة، وفهم تلك التحولات التي تتدفق ربما خارج أي تحكم من قبل أي شخص.

إن هذه السرعة في المستجدات العالمية هي فصل من فصول التاريخ الحضاري للإنسان، وإن كان لم يكتب بعد تفاصيل ما يجري في هذا الفصل من خير أو شر ومن صلاح أو فساد.

ومن هنا فإننا لا نستطيع أن نوقف حركة العولمة، وإنما باستطاعتنا فقط أن نحاول فهم طبيعة تداعياتها، وتأثيراتها المتجددة، واستكشاف آفاقها وفرصها وتحدياتها ومساراتها ومشاكلها ومآسيها في المستقبل لنحاول تصحيح مساراتها، ومنع استغلالها من قبل دعاة الشر.

إن شاباً يافعاً في الثانية عشرة من عمره قادر على أن يجلس وراء الكمبيوتر ويرتبط عبر الإنترنت بكل ما يجري على الأرض، ويتحدث كتابة أو بالصوت والصورة مع أناس مثله جالسون وراء أجهزة مثل جهازه

الصغير في أقصى نقاط العالم، ويتناقش معهم ويؤثر فيهم ويتأثر بهم، كما أن باستطاعة أي إنسان أن يجلس في بيته ويتعامل عبر جهاز الإنترنت بملايين الدولارات فيبيع ويشتري، وفي الوقت ذاته فإن باستطاعة كبار السرّاق أن يسرقوا على هذا المستوى أيضاً، كما هو حادث بالفعل عبر الإنترنت، وليس الإنترنت إلا ظاهرة من ظواهر العولمة.

وكذلك فإن شبكة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية وشركات نقل الأخبار العالمية مثل: (سي إن إن) و(سكاي لاين) و(بي بي سي)وغيرها، وسقوط عشرات الأفلام مثل المطر على رؤوس الناس في كل القرى والأرياف في كل مناطق العالم، هي أيضاً ظاهرة من ظواهر العولمة.

ومن جهة أخرى فإن العولمة حالة متشابكة ومتداخلة من القضايا والمسائل والحوادث والثقافات والأفكار والمشاكل أيضاً، بحيث نستطيع أن نجزم بأن العولمة ليست خيراً مطلقاً ولا هي شر مطلق، بل هي «أمر بين الأمرين» وكما أن السراق يحاولون استغلال الإنترنت لمزاولة السرقة، كذلك فإن أصحاب النيات الشريرة يحاولون أن يركبوا حركة العولمة في كل مجالاتها ليزدادوا ثراء على حساب الفقراء، ويكسبوا الرفاهية على حساب المعدمين، وليسيطروا على تفكير الناس وعقولهم وحركتهم الثقافية والحضارية وهذا لاشك فيه، إلا أن باستطاعة أصحاب النيات الخيّرة أيضاً أن يستفيدوا من حالة العولمة إذا أرادوا. بل لابد وأن يفعلوا ذلك..

إن صراع الإرادات يزداد ظهوراً وبروزاً عبر -العالم اليوم- أكثر مما كان على مستوى القرى والمدن سابقاً، ولابد أن نعرف أن المؤسسات الدولية الكبرى، ستحاول الاستفادة من حالة العولمة بتوجيه العالم بالاتجاه الذي تريد، وهذا يعني أن على الآخرين ألّا يقفوا مكتوفي الأيدي حيال ذلك.

إن بعض أصحاب القرار في الغرب يريدون أن يجعلوا من العالم (كوناً قروياً) يتحكمون فيه، بينما المطلوب أن يتجه العالم لكي يصبح (قرية كونية) يتعاون فيه الجميع، فإذا استطاعت النيات الشريرة أن توجه العالم عبر (العولمة) فإن عالمنا سيتحول (كوناً قروياً) وإذا فشلوا في ذلك فإن العالم سيصبح «قرية كونية» والقضية ليست بسيطة بحيث نصدر حكماً مطلقاً بهذه الجهة أو تلك، بل إنها في غاية التعقيد، لأن الحضارة أساساً هي حالة معقدة، ولكننا نستطيع أن نقول ببساطة إن العقلية المضادة للعالمية لن

تنجح في يوم من الأيام لأنها ضد حركة التاريخ.

لقد خلق الله الإنسان بحيث يكون هو قادراً على أن يتجه بفكره إلى الكون كله، وخلق له خيالاً مجنحاً يطير به إلى كل مكان، وجعله بحيث يستطيع أن يجلس في غرفة مغلقة الأبواب ويجول بفكره في الأجرام السماوية، بل وجعله قادراً على أن يصنع مركبات فضائية تحمل أجهزة تصوير لتصور الزوايا السحيقة في هذا الكون العظيم.

فالإنسان يولد عالمياً، ولكنه قد يجعل من نفسه قروياً فيما بعد.

إذن فحركة (العالمية) هي حركة صحيحة. بشرط ألّا تؤدي إلى ذوبان الصغار في الكبار، والفقراء في الأغنياء، الأمر الذي يريده أصحاب النيات الشريرة ليبقى الأقوياء مسيطرين على كل شؤون الحياة، ويبقى الضعفاء مهيمناً عليهم من دون تغيير.

إن هذا العالم أكبر من أن تسيطر عليه دولة واحدة أو شركة واحدة. ففي الأمم المتحدة مائة وأربعة وثمانون دولة يمثل كل واحد منها عالماً قائماً بذاته. وهذه المجاميع من الأمم يتكلمون أربعة آلاف لغة، وكل ذلك يعني أننا لا نستطيع أن نفرض على هذا العالم لغة واحدة، ولا طريقة واحدة في الحياة، ولا اقتصاداً موحداً، ولا شكلاً موحداً للحضارة، ومن هنا فإن العولمة لا تعني بالضرورة توحيد الاقتصاد والحضارة ودمج الحكومات في بعضها بعضاً، بل لابد أن يتعاون الجميع ويتفاهموا ضمن المتغيرات، وضمن التمايزات، وضمن الاختلافات، وضمن تناقض المصالح.

إن العولمة لن تستطيع إلغاء الهوية للشعوب والمجتمعات، ولا إلغاء الديانات، كما أنها لا تستطيع إلغاء الحاجة للحرية وللوحدة الإقليمية.

فالعولمة وإن كانت تعمل على توحيد العالم حضارياً بفعل التقنيات الجديدة، فلا يعني ذلك أنها ستوحد العالم ثقافياً أو أنها ستقضي على الخصوصيات الثقافية، فما دام المرء يفكر ويتكلم ويتخيل، فهو يتفرد عبر أعماله الإبداعية وابتكاراته الأصيلة عن غيره من الناس، وبهذا المعنى لن تصبح الثقافة واحدة حتى في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتصدر قوى العولمة، بل سيبقى المجال مفتوحاً أمام التكاثر المعرفي والتباين الدلالي، والتنوع البشري الخلّاق.

والعولمة في شقها السياسي هي محصلة لتحولات كبرى في النظام العالمي الذي شهد انهيار دولة عظمى، واستفراد دولة عظمى أخرى بالشأن السياسي في الأرض، دون وجود منافس على مستواها بحيث يعيد التوازن للساحة السياسية

في الوقت الحاضر، ولكن هذه العولمة مرشحة لكي تكون ضمن أقطاب مختلفة، وليس ضمن قطب واحد، بمعنى أن العولمة تتطلب ألَّا يكون هنالك استفراد من قبل دولة واحدة بالشأن السياسي، وإنما يكون هنالك تفاعل إيجابي، ما بين أقطاب مختلفة، وتتخذ مواقفها ضمن مصالح هذه الدول وتوجهاتها السياسية.

كما أن العولمة في شقها الاقتصادي محصلة بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، مثل السوق الأوروبية المشتركة، والأسواق الاقتصادية في جنوب شرق آسيا، والتغييرات العميقة في سوق العمل، وأساليب الإنتاج، وبروز القوى الصناعية الجديدة وسرعة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم.

ولكن الشأن السياسي والشأن الاقتصادي لا يمكن أن يكونا بعيدين عن الشأن الاجتماعي والإنساني، حيث هنالك مجموعة من القضايا المرتبكة كقضية الانفجار السكاني، وكقضية الفقر والمجاعة، والمشكلات البيئية العالمية المعاصرة، وقضية حقوق الإنسان، ومصادرة الحريات السياسية والمدنية، وتفاقم الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير، وكلها بحاجة إلى التعاون الكوني لحلها، والتعاون عالمياً لمعالجتها.

إن العولمة ستنكمش على نفسها إن اقتصرت على الجانبين السياسي والاقتصادي فقط، بينما ستنحى منحى سليماً إن شملت الجوانب الإنسانية الأخرى، وتعاونت الدول في المجال العلمي بالإضافة إلى المجال الاقتصادي والمجال السياسي.

إننا أمام ولادة لحظة حضارية جديدة من لحظات التاريخ البشري، والعولمة هي بنت كل التطورات التي سبقتها ولكنها لحظة تتداخل فيها الأمور أشد التداخل، ومليئة بكل الاحتمالات الإيجابية والسلبية ويمكن أن تأتي هذه الولادة (سليمة) إذا سلمت النيات والإرادات، كما يمكن أن تأتي (مشوهة) إذا لم تكن كذلك.

فإذا أردنا لهذه اللحظة أن تكون لحظة إيجابية في حياة البشر فلابد من الاهتمام بالجوانب الإنسانية في حياة الإنسان، بمقدار الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والسياسية، ولابد أيضاً من التخلص من التعصب الأعمى لنمط معين من الثقافة، وعدم محاولة فرضها من قبل هذه المجموعة البشرية أو تلك، وتهميش الثقافات الأخرى لشعوب العالم.

إن ولادة العولمة تكون سليمة بشرط ألَّا تتوجه نحو (صدام الحضارات) أو أن توضع في نفق (نهاية التاريخ)، وإلا فإن العولمة ستكون بداية انهيار البشرية ضمن حروب إقليمية تجر معها العالم إلى أتونها. والحروب الإقليمية سرعان ما

تتحول إلى حروب دولية، شئنا ذلك أم أبينا لأن ذلك من مقتضيات العولمة.

ثم إن على أولئك الذين يريدون للعالم أن يتجه اتجاهاً سليماً، أن يكونوا حريصين على السلام لمنع وقوع الصراعات، ونزع فتيل الانفجارات من حياة البشرية، كما لابد من الاهتمام بالتطورات الهائلة التي هي على وشك الحدوث في مجال الهندسة الوراثية وتغيير الجينات، وإذا لم تفرض القيم الأخلاقية بحيث تمنع هذه التطورات الهائلة من أن تستمر لصالح أصحاب النيات الشريرة فإن حضارة البشر ككل تكون في لحظة من لحظاتها المقلقة جداً.

وعلى كل حال فإن العولمة بحاجة إلى عقلية متطورة توازيها وتستطيع أن تتحملها وتمنع انهيارها أو استخدامها بشكل خاطئ، ولن يحدث ذلك إلا بالعودة إلى القيم الإنسانية العليا، والابتعاد عن التعصب والأنانية وحب الذات، حتى لا تأتي العولمة على حساب إنسانية الإنسان وعلى حساب القيم الحقة بحيث يترحم الناس على عصر الثنائيات والتحزب، ويتوقون إلى عالم القرى والأرياف المتناثرة والجزر غير المرتبطة ببعضها البعض، ويتمنون العودة إلى الماضي السحيق بعيداً عن كل التطورات الحضارية، وعن كل التقنيات والوسائل الحديثة.

إن العولمة المطلوبة هي عولمة التعددية، وليست عولمة الأحادية.

وعولمة الاعتراف المتبادل والتعاون المشترك، وليست عولمة الهيمنة.

وعولمة العطاء لا عولمة الأخذ.

وعولمة أن يربح الجميع، لا أن يربح البعض ليخسر الآخرون.

إن المجتمع في ظل العولمة سيكون سليماً حينما لا يفوز طرف على حساب طرف آخر، ولا يقوم تقدم طرف على حساب تخلف طرف آخر، ولا يقوم نجاح فئة على حساب فشل فئة أخرى، ولا ربح قوم على حساب خسارة قوم آخرين، إن النجاح الحقيقي قائم على قاعدة أن النجاح للجميع، والفوز للجميع، والربح للجميع. وبعبارة أخرى «اربح وربّح» وليس «اربح وخسّر» إذ ليس بالضرورة يجب أن تنجح على حساب فشل غيرك، ولا أن تفشل على حساب نجاح غيرك.

إن العولمة الخاطئة هي التي تقوم على فلسفة أن (ربح دولة) يتطلب بالضرورة (خسارة دولة) أخرى، وأن (نجاح شعب) يتطلب (فشل شعب) آخر، ولكي نتجنب ذلك لابد أن تأتي العولمة بعيداً عن التفكير الأناني في الذات والرفاهية على حساب الآخرين، فالحياة شركة تقوم على ربح الجميع أو انهيار الجميع.

أما العولمة في مجال السلام فإنه يتطلب عالماً بعيداً عن سباق التسلح النووي واحتكار التفوق من قبل دولة أو مجموعة دول على حساب مصالح دول العالم.

إن العولمة السليمة هي عولمة التخلص من عقلية الحرب الباردة، وسياسة حافة الحرب، وتوازن الرعب، وما شابه ذلك، والاهتمام بدل ذلك بالأخطار التي تهدد الأرض كلها كخطر التلوث البيئي الذي يزداد تفاقماً ويهدد الحياة على الكرة الأرضية، وتتطلب الاهتمام بقضايا حقوق الجميع، وإنجاح الجميع، والتعاون مع الجميع مما يعني أن العولمة بحاجة إلى (عقلية عالمية) وليس عقلية ضيقة تحاول أن تسخّر العالم لنفسها.

العولمة السليمة تتطلب التفكير في الحاضر بعقلية المستقبل، وليس التفكير في المستقبل بعقلية الماضي، ولا بناء نظام جديد على أسس أنانيات النظام العالمي القديم، إذ لا يمكن مجاراة التاريخ بالتعصب للذاتية الحضارية، والقوقعة داخل ثقافة معينة أو الانكماش في المصالح الخاصة.

إن الحياة تتطلب في ظل العولمة شفافية عالمية، وضميراً عالمياً، لأن العولمة فرصة جيدة من فرص التاريخ النادرة إذا بنيت بشكل صحيح، ووضعت البشرية في مسار جديد بحيث يكون القرن الواحد والعشرون قرناً نتخلص فيه عن حماقات البشر في القرن العشرين، لا أن نترحم فيه على القرن الماضي ونقول كما قال الشاعر:

رُبّ يوم بكيــت منه، فلمّا صرت في غيره، بكيت عليه

وفي مواجهة العولمة لا نستطيع أن نعتمد على سياسة الانكماش والانغلاق على الذات فهي قادمة على كل حال، كما لا يجوز أن نقبل بسياسة الذوبان كما يطالبنا به بعض غلاة الغربيين، بل لابد أن نفهم العولمة ضمن إطار التعددية والاحترام المتبادل، والتعاون المشترك، والأخذ من الآخرين أحسن ما عندهم، وإعطاء الآخرين أحسن ما عندنا.

المطلوب في العولمة هو تعايش التيارات، وتفاعلها، وتنافسها السليم، والانفتاح على الآخر.

إن علينا على أعتاب العولمة أن نودع ليس القرن الذي مضى من حيث الزمن، بل إن نودع تلك الأخلاق والصفات التي صبغته بلون قاتم نتيجة الحروب التي طحنت أكثر من مائة مليون إنسان، ومزقت الدول، وجعلت

البشرية تنقسم إلى أغنياء متخمين، وفقراء معدمين.

يجب أن نودع عقلية الهيمنة والسيطرة، ونظام السادة والعبيد، وعقلية البحث عن عدو نقضي عليه، بدل البحث عن صديق نتعاون معه.

إن عقلية العولمة، بمعنى ثقافة البعد الواحد، والاقتصاد الموحد، والسياسة الوحيدة هي عقلية القرن الماضي، وليس عقلية القرن القادم، فلا التقوقع على الذات ممكن، ولا الاستسلام للهيمنة مقبول، ولا استغلال الأغنياء للفقراء يمكن أن يستمر.

وإنما الممكن، والمقبول، والمطلوب هو التحرك مع الآخر، وبالآخر، وللآخر. وفي سبيل ذلك لابد من تجاوز كل العقبات التي تمنع البشرية من التفاهم مع بعضها والترابط والتعاون، والعمل المشترك.

يجب التخلص من عقلية العنكبوت الذي يقيم نفسه منتصباً على حساب ضحاياه.

وحينئذ تكون العولمة واحدة من أهم قفزات البشرية في تاريخها العام.

١٤

مستقبل الشرق الأوسط على ضوء القضية الفلسطينية

إذا نظرنا إلى قضية فلسطين بعين المؤرّخ فستختلف استنتاجاتنا تماماً، عمّا لو نظرنا إليها بعين الصحفي.

ذلك أن المؤرخ ينظر إلى ما وراء الحدث، أما الصحفي فينظر إلى وقائع الأحداث اليومية، والمؤرخ ينظر إلى النتائج، أما الصحفي فينظر إلى الأسباب.

فعندما ينظر الصحفيون إلى قوة إسرائيل العسكرية، وإمكاناتها المادية، والتأييد المطلق الذي تحصل عليه من الولايات المتحدة الأمريكية، فإنهم ربما يحكمون بأن الدولة الصهيونية ستبقى كما هي إلى الأبد، وأن العرب ومن ورائهم المسلمون، لا يملكون إلا الاستسلام للواقع، والقبول بما هو كائن، وعدم التطلع إلى ما يمكن أن يكون،

لكن المؤرّخ ينظر بعين أخرى إلى هذه المسألة.. فهو في الوقت الذي يأخذ (الواقع) الفعلي بعين الاعتبار إلا أنه ينظر أيضاً إلى نقاط ضعف القوة، لأنه يعرف أن الحق يبقى إذا كان قويًّا، وأن القوة تبقى إذا كانت مع الحق، وأن هزيمة الحق على يد القوة لن تكون هزيمة نهائية، كما أن انتصار القوة من دون الحق لن يكون انتصاراً نهائيًّا.

إن المزيج من الحق والقوة هو الذي يكتب له الدوام، أمّا إذا انفصل

أحدهما عن الثاني فإن بقاء الآخر أمر مشكوك فيه. وما نحتاج إليه ليس هو زرع القناعة بقوة الصاروخ والمدفع والطائرات الحربية، بل القناعة بالعيش المشترك والالتزام بالحقوق والاحترام المتبادل.

إنّ مما لا شك فيه أن لليهود حقًّا في أن يعيشوا آمنين مطمئنين في أي مكان كانوا فيه، ولكن بشرط ألّا يكون ذلك على حساب الآخرين، أو أن يفرضوا إرادتهم بقوة السلاح.

إن من المشاكل التي ابتُلي بها اليهود على مرّ التاريخ أنهم كانوا يريدون لأنفسهم انتزاع الامتياز من المحيط الذي يعيشون فيه، وذلك من خلال السيطرة عليه، وهذا ما كان يؤدي بالآخرين إلى ردة الفعل تجاههم. ولذلك وقعت الكثير من المجازر بحق اليهود، كما ارتكب اليهود الكثير من المجازر بحق الآخرين.

ومن دون أن تتفتح عقول اليهود على الحقائق.. ويخرجوا من قوقعة أحلام السيطرة، والامتياز، من دون ذلك فإن من غير الممكن أن يحدث التعايش بينهم وبين الذين يعيشون في أوساطهم في أي وقت، وفي أي مكان.

وعلى كل حال فإن ما وقع في فلسطين هو أمر غريب للغاية، حيث أن اليهود كانوا يعانون من مشاكل في التعايش مع الشعوب الأوربية، ومن ثم فقد تعرضوا للمجازر في النمسا وألمانيا ومناطق أخرى، وبعد الحرب العالمية الثانية قرر الأوربيون حل المشكلة اليهودية، ولكن ليس من خلال إنصافهم في بلادهم والتعايش معهم هناك، وإنما من خلال نقل المشكلة إلى منطقة أخرى.

من هنا جاء وعد (بلفور) -وزير الخارجية البريطاني الأسبق- لليهود بإعطائهم قسماً من أرض فلسطين لإقامة دولتهم، وذلك بعد تحالف اليهود إبان الحرب العالمية الثانية مع قوات الحلفاء ضد ألمانيا، وبعد هزيمة هتلر ومطالبة الحركة الصهيونية بتأسيس دولة في فلسطين ونتيجة تفاعلات كثيرة، بعضها يرتبط بضعف العرب وبعضها يرتبط بالجانب الأوربي، قامت دولة إسرائيل، واعترفت بها الأمم المتحدة، ولأن العرب شعروا بالغبن والهزيمة والظلم فقد حاولوا استرداد أراضيهم بشتى الطرق فوقعت خمسة حروب بينهم وبين إسرائيل، وكان الغرب دائماً يقف إلى

جانب إسرائيل، ومن ثم يفرض الهزيمة على العرب بشكل أو بآخر.

وهكذا قامت دولة إسرائيل بقوة السلاح، وعلى حساب حقوق الجيران، تمادت في مصادرة أراضي الفلسطينيين.

لقد جاء اليهود الأوربيون الذين فرّوا من النازية إلى أرض غيرهم، ليحتلوها ويصادروها، وذلك بمساعدة الأوربيين أنفسهم، خاصة بريطانيا أي بمساعدة تلك الشعوب التي عندما كانوا يذبحون اليهود في أوربا.. وكأنهم أرادوا أن يُكفّروا عن ذنبهم ذاك بذنب أكبر حيث أعطوا اليهود وطن شعب آخر. وأخذت أمريكا مكان أوربا في مدّها بما تريد من مال وسلاح، حيث تتلقى إسرائيل -وباستمرار- أكبر جزء من المساعدات الخارجية الأمريكية، وهو ثلاثة مليارات دولار في العام، حسب التقديرات الرسمية، وسبعة مليارات دولار حسب الواقع. هذا بالإضافة إلى أن إسرائيل تدَّعي احتكار الميراث الإبراهيمي، والدين اليهودي وتستغلهما في المجال السياسي، وبذلك فإنها تستدرّ العطف الديني من جهة، وتمنع أي تهجم عليها معتبرة إياه معاداة للسامية من جهة أخرى. وكان لتأثير اللّوبي الصهيوني على السياسة الأمريكية وامتلاكه لوسائل الإعلام ومن ثم على الناخب الأمريكي، الدور الكبير في وقوف أمريكا إلى جانب إسرائيل.

هذا هو الواقع الموجود، وعين الصحفي تلاحظه فتقول: إن إسرائيل دولة قائمة، والغرب يؤيدها بلا حدود، ومن ثم فهي باقية.

لكن المؤرخ ينظر بعين أخرى، وهو يقول: إن القوة في إقامة الدولة أمر ممكن، ولكن حينما لا تكون القوة إلى جانب الحق، فإن الحق سيثأر لنفسه إن عاجلاً أو آجلاً، وإذا كان الضعف الفلسطيني والتمزق العربي، وضياع الإرادة لدى قادتهم، ووجود حكومات ظالمة في البلاد العربية تمنع تفجر طاقات الأمة، إلا أن هذا الواقع ليس بالضرورة سيستمر إلى الأبد، فكم من شعوب كانت ضعيفة ثم أصبحت قوية، وكم من شعوب كانت قوية ثم أصبحت ضعيفة. فليس ميزان القوة يبقى كما هو إلى أبد الآبدين.

صحيح أن إسرائيل اليوم تعادل نصف الشرق الأوسط من الناحية السياسية، كما تعادل كل الشرق الأوسط من الناحية العسكرية، وتملك مائتي قنبلة نووية، وعندها إمكانات مالية ضخمة تساوي كامل مبيعات النفط في الدول العربية.

وتحظى إسرائيل أيضاً برعاية عالمية، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التي تضعها في مصاف ولاية من ولاياتها، وتلتزم بالحفاظ على تفوقها الاستراتيجي على كل جيرانها، الأمر الذي يدفع إسرائيل إلى ارتكاب مزيد من الظلم بحق الفلسطينيين والإصرار على احتلال الحق والأرض، وعدم الاستعداد لدفع أي ثمن للتعايش..

صحيح كل ذلك، إلا أن هذا لن يكون بالضرورة أبديًّا.

لقد كانت قوة اليهود قبل قيام إسرائيل تكمن في ضعفهم، حيث كانوا مستضعفين في الأرض. أمّا اليوم فإن ضعف اليهود يكمن في قوتهم، وكما تغيّر ميزان القوة لمصلحة اليهود بعد أن كانوا ضعفاء فأصبحوا أقوياء، كذلك فإن الميزان يمكن أن يتغير ضدهم، فيصبحوا ضعفاء بعد أن كانوا أقوياء ويصبح العرب أقوياء بعد أن كانوا ضعفاء، وإن في تاريخ الأمم الأخرى التي ضعفت بعد قوة، وفي الحضارات التي سادت ثم بادت، لخير دليل على أنه ليس بالقوة وحدها يستمر وجود الأمم وتستمر حضارتها.

فقد قامت إمبراطورية (بني أمية) على حساب أهل البيت عليهم السلام، ووجدنا كيف أن الظلم الذي لحق بأهل البيت أسقط فيما بعد إمبراطوريتهم، ثم قامت الإمبراطورية العباسية تحت شعار «إلى الرضا من أهل بيت محمد صلى الله عليه وآله وسلم»، ولما سلكوا سبيل بني أمية في ظلم أهل البيت، فإن لعنتهم لاحقت الظالمين حتى سقطت الإمبراطورية العباسية أيضاً.

ثم استمرت الإمبراطوريات تقوم هنا وهناك، ثم ترتكب الأخطاء نفسها التي ارتكبتها الأمم السابقة فتسقط، وتقوم غيرها.

﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى (٦) أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى ﴾.

إن الطغيان يضرّ بالطاغين أكثر مما يضّر بمن وقع عليهم الطغيان، ومن أمثلة ذلك الإمبراطورية السوفيتية التي سقطت وتمزقت مع أنها كانت تملك من القوة، ومن ترامي الأطراف ما لا تشكل إسرائيل إلا بمقدار دولة واحدة من عشرات الدول التي كانت منضوية تحت لوائها. كما أن عشرين ألف قنبلة نووية كان يملكها الاتحاد السوفيتي لم تمنعه من التفكك والتمزق، فكيف بمن يملك مائتين فقط؟

وهكذا فإن عين المؤرخ تنظر إلى الواقع من خلال النتائج، وليس من

خلال الأحداث، ومن خلال الجذور لا من خلال الأغصان. إن شجرة تقوم على رمال متحركة، مهما كانت باسقة، فإنها آيلة إلى السقوط لا محالة.

وإن بناية تُبنى في أرض الآخرين مرشحة، مهما ارتفعت، للانهيار. وكما يقول الحديث الشريف: «إن الحجر المغصوب في البناء هو ضمان سقوطه».

إن دولة إسرائيل قامت على ظلم عريض، ليس فقط للجيران القريبين، بل للجيران البعيدين أيضاً، فكيف يمكنها أن تستمر؟

* * *

وهنا مجموعة ملاحظات لابد من أخذها بعين الاعتبار:

الملاحظة الأولى: إن اليهود نجحوا في إقامة دولة قومية لهم، لكنهم خسروا بسبب ذلك دينهم، فقد اضطروا للحفاظ على دولتهم لمخالفة نصوص التوراة، ومخالفة تعاليم الأنبياء العظام بمن فيهم موسى بن عمران (عليه السلام). ولم تكن خسارة الدين مسألة جانبية، حتى يقال مادام النجاح هو حليف اليهود اليوم، فما ضرهم لو تراجعوا عن معتقداتهم السابقة؟.

اليهود أساساً إنما انعزلوا على مرّ التاريخ عن الآخرين، وتقوقعوا داخل مجتمعاتهم حفاظاً على دينهم، ومنعاً للذوبان في المجتمعات التي عاشوا فيها. فما قيمة وطن قومي يُبنى على أنقاض كل القيم والمثل العليا التي دعتهم إلى بنائه؟ لقد أراد اليهود إقامة دولة يهودية كي يحتفظوا بدينهم. ولكن هذه الدولة جاءت على حساب هذا الدين.

ولكي نعرف هذه المسألة لابد من العودة قليلاً إلى القرن التاسع عشر حيث احتدم النقاش بين اليهود في أوربا بين مدرستين:

الأولى: مدرسة تطالب بالاندماج في المجتمعات التي يعيش اليهود فيها.

الثانية: مدرسة تطالب بالعكس، فقد رأوا أن القيصرية الروسية قد حدّدت حركة اليهود في مقاطعات معينة في بولندا الغربية وجنوب روسيا، وبالرغم من أن هذه المقاطعات كانت أكبر حجماً من مساحة فرنسا إلا أنها

سميت بحزام الاستيطان، وتدفقت الهجرة خارج روسيا القيصرية بسبب القوانين التي فرضت التفرقة على اليهود وكذلك في الاتجاه إلى العالم الجديد: الولايات المتحدة الأمريكية، وخاض اليهود فيما بينهم الحرب على جانبين: جانب يقول بالاندماج في المجتمعات الغربية التي أخذت تتحرر من العنصرية، والانصهار في هذه المجتمعات كمواطنين عاديين، وجانب آخر يدعو إلى إيجاد أرض تجمع اليهود لأن الاضطهاد والعزلة التي جرى عليها تاريخهم في أوربا لابد أن توقظ حتى في البلدان الليبرالية، بعض عناصر الاضطهاد.

وعند هذه النقطة تقدم الفكر السياسي لليهود، بالحل فقد قدم (مويز مندلسون) فكرة فصل الدين اليهودي عن القومية اليهودية، لأن أمان القرون الوسطى التوراتية لم تقدم لليهود إلا الاضطهاد والشتات، في مقابل أجواء الحرية الغربية المتفتحة التي كانت تدعو اليهود للتجنس بجنسيات بلدانهم التي ولدوا فيها، والخروج من الغيتو الضيق والدخول في معترك الحضارة الغربية، وقد وافق على صحة هذه الدعوة جمع من الحاخامات، واعتنقها كثير من اليهود في أوربا الغربية، وبرر بعضهم ذلك بأن عبارة (صهيون) الواردة في التوراة إنمّا هي رمز على سيادة العدل والإصلاح، وليس معناه جبل صهيون والأمر باحتلال فلسطين.

أمّا المدرسة الفكرية الثانية فقد وصّلت الدين بالقومية، وأنكرت الفتوى بنسيان فلسطين، وقدم (موزيش هيث) الألماني الاشتراكي من بين كتّاب آخرين نظرية تقول: «إن من المستحيل أن ينهض اليهود في الشتات الأوربي المسيحي، بل لابد من إقامة دولة يهودية في فلسطين كشرط مسبق لإعادة اليهودية»، وأضافت هذه المدرسة: «إن ذلك لن يتحقق مادام أن اليهود لا يعملون بفلاحة الأرض، فلابد أن يتعلم اليهود كيف يعتنون بالأرض ويزرعونها».

وقال أحدهم: «إن الله يفضل أن يعيش مع أبنائه اليهود في أرض فلسطين، ولو لم يتقيدوا بتعاليم التوراة، على أن يظلوا في الشتات متقيدين بها».

وهكذا نجد أن المحور في قضية إقامة الدولة اليهودية أو عدم إقامتها كان هو كيفية الحفاظ على الديانة اليهودية، فإذا جاءت إقامة الدولة

على حساب هذه الديانة يكون اليهود قد ناقضوا الهدف الذي من أجله أقاموها.

هذا بالإضافة إلى أن بقاء هذه الدولة أمر مشكوك فيه من خلال الرؤية التاريخية، وليس من خلال الرؤية الصحفية.

إن النقاشات ما بين اليهود أنفسهم حول المدرستين المختلفتين وصلت إلى محصلة هي المؤتمر الصهيوني الأول في (بازل) في سويسرا، والذي انعقد في عام ١٨٩٧م وقد كان المفكر الرئيسي خلف هذا المؤتمر هو (هرتزل) الصحفي النمساوي اليهودي الذي أخذ على عاتقه وضع الخطوط العريضة لمعالم الطريق إلى دولة يهودية في فلسطين، وبعد عشرين عاماً من هذا المؤتمر -أي في نوفمبر عام ١٩١٧م- صدر وعد باسم وزير الخارجية البريطاني «بلفور» الذي كان نصه: «إن بريطانيا العظمى تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»، وكان هذا الوعد محركاً جديداً لتدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

ولا شك في أن هذا الوعد كان له التأثير الكبير في تحويل حلم بعض اليهود لتأسيس دولة يهودية في فلسطين، ووجد الدعم الكافي من قبل الدول الغربية في أوربا، وبعد ذلك من قبل أمريكا لتحقيقه.

ولكي نعرف كيف أن هذا الحلم تحقق خلافاً لإصوله ودوافعه، لابد أن نذكر ما يقوله الكاتب الإسرائيلي (ياروت إزراحي)، وهو ممّن يوصف بأنه مطّلع على أحوال إسرائيل الحديثة، في كتابه (الرصاصات المطاطية) والذي عنوانه الفرعي: (القوة والضمير في إسرائيل). ولنستنتج أن القوة في إسرائيل جاءت على حساب الضمير، ومن ثم فإن الدافع إلى إقامة دولة إسرائيل، وهو الضمير قد قُضي عليه تماماً لدى تحقيق هذا الحلم.

يقول في مشهد افتتاحي: «في إحدى ليالي يناير من سنة ١٩٨٨م، أي بعد حوالي أربعة أسابيع على اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، كنت جالساً في غرفة العائلة في المنزل أشاهد التلفزيون، وكان والدي (ياريز) البالغ من العمر ثمانية وأربعين سنة، جالساً خلفي وابني البالغ الثالثة عشر من عمره (ياريل) جالساً قريباً من قدمي، والصور في التلفزيون تتغير من اشتباك مع الفلسطينيين، إلى اشتباك آخر.. وفجأة توقفت الكاميرا على جندي إسرائيلي، كان يتحرّق من الغضب، وهو يوجه

فوهة بندقيته، سريعة الطلقات على مجموعة من الفلسطينيين الصغار، الذين كانوا يصرخون ويرمون الأحجار عليه، شعرت بعرق بارد إنساب في سلسلة ظهري رغم البرد، وتملكتني رغبة عارمة بأن أغطي عيني والدي بيميني، بينما بطريقة ما أفتح عين ولدي بيساري، بعد ذلك عرفت أسباب هذه الرغبة، وهي جزئيًّا لتغطية عيني والدي الذي شب على الحلم الصهيوني حتى لا يعرف ما حدث لهذا الحلم، وتصميمي على أن أوفر الألم على أبني».

إن إسرائيل في التحليل النهائي هي دولة غربية -وليست في واقعها يهودية- تعيش في الشرق الأوسط، بالرغم من أن ثلاثة أرباع مواطنيها هم إسرائيليون، ولذلك فإنها الدولة الوحيدة من بين دول المنطقة التي تحظى بموازنة وصلت إلى ٦٠ مليار دولار، وأن نصيب الفرد من الناتج المحلي يزيد على أحد عشر ألف دولار سنويًّا، في حين أن متوسط ذلك في مصر وسوريا والأردن وحتى لبنان بالإجمال هو الف وخمسمائة دولار سنويًّا، وهو مستوى معيشي يحاذي المستوى المعيشي في الدول السبعة الأوربية.

أمّا الناتج المحلي الإسرائيلي فتشير الأرقام إلى أنه يعادل نواتج الأقطار العربية الممتدة من مصر إلى العراق، مما يعكس انكسار التكافؤ في كل المعايير بين الدول العربية وإسرائيل، وكل هذا ليس بفضل العقل اليهودي، ولا التنظيم اليهودي، وإنما لأن إسرائيل تحصل على معاملة (البنت المدللة) من قبل كافة الدول الغربية، بحيث نستطيع أن نقول: إنها ببساطة دولة غربية في هذه المنطقة ولا غير.

والسؤال هنا هو: كيف سيتم التمازج بين إسرائيل وبين محيطها الذي ينتمي إلى الشرق الأوسط، الذي له ثقافة تختلف عن ثقافتها، ودين يختلف عن دينها، وهي في المحصلة النهائية تبحث عن الامتياز وليس عن التعاون، وعن السيطرة وليس عن التعايش، وعن الأخذ وليس عن العطاء، وعن القوة وليس عن الحق.

* * *

الملاحظة الثانية: إن هنالك واقعاً مهترئاً في العالم العربي الذي يتحمل القضية الفلسطينية، وتكمن المشكلة مع هذا العالم المهترئ في أن الدور المرسوم للمنطقة العربية يأتي من خارجها، فالذي يقرر مصير

المنطقة ومستقبلها ليس أبناؤها بل الأجانب، ومن البديهي أن ذلك يجري بغض النظر عن توافق هذا العامل مع مصالح الأمة، أم عدم توافقه معها، كما يجري ذلك بمعزل عمّا إذا كان ذلك يعبر عن متطلبات المستقبل في التطور الاقتصادي والسياسي للمنطقة، أو لا يعبّر عنها.

فالمصالح الاستراتيجية العليا للدول الكبرى هي الراسم للمستقبل في هذه المنطقة، وهي المقرر، وهي المنفذ.. والمنطقة ظلت ضحية لمصالح الدول الكبرى منذ عام ١٩٢٠ تقريباً، وجل اهتمام الدول الكبرى ينصب على ما في المنطقة من ثروة مالية تقدر بين ٩٠٠ أو ألف مليار دولار في العام، وهي تمثل ثروة العرب الاستثمارية والمالية والمصرفية؛ حيث إن من المؤسف أن هذه الثروة تسبح في فضاء غير فضائها، وفي مجال غير مجالها، وفي بناء مستقبل لا يمت بصلة لمستقبلها، وتدور في حلقة لا ترتبط بدورتها الحضارية.

وهذه المنطقة هي محط جشع قلّ نظيره في التاريخ، لأنها تملك ثلثي الاحتياطي النفطي في العالم أجمع، وستظل هذه المادة الذهبية حتى منتصف القرن المقبل على الأقل كما هي، وبمقدار ما تكون الحاجة إليها كمادة أساسية للصناعات في أمريكا، وأوربا، وآسيا على حدّ سواء، بمقدار ما يكون التكالب عليها لنهبها شديداً بين الدول الكبرى.

بالإضافة إلى أن هذه المنطقة تعتبر من أكبر الأسواق العالمية في استيراد المنتجات الغذائية، والصناعية والدوائية والتكنولوجية... إلخ. في حين لا يتعدى حجم المبادلات التجارية فيما بين دول المنطقة نفسها نسبة ٨٪ من مجموع المبادلات التجارية مع الآخرين، وتصل نسبة ٩٢٪ الباقية من تجارة العرب الخارجية مع أوربا وأمريكا واليابان.

إن ٢٥٠ مليون نسمة من العرب، يعيشون فوق ما يعادل ١٤ مليون من الكيلومترات المربعة -وهي قياسات قارية في مفهوم الدول- ومع ذلك فإنه ليس هنالك ما يدعو الغرب لإجراء مخططات عن مقاس المنطقة ووزنها، فستة أقمار صناعية مع حاملتي طائرات أمريكية، كافية لحراستها ضد أي مشاكس داخل هذه المنطقة أو خارجها، ولذلك كله فإن الغرب يحذر من أية محاولة لإيقاظ أبنائها، خاصة إذا جاء هذا الإيقاظ عن طريق الإسلام، وقد رأينا -عقب انتهاء الحرب الباردة- كيف أن الإعلام

الغربي -المدفوع بخلفية يهودية واضحة- قام برسم عدو جديد على وزن الشيوعية الآفلة اسمه.. الإسلام!

وقبل (حرب الخليج الثانية) عام ١٩٩١م احتفل الإعلام الأمريكي بذكرى هزيمة المسلمين أمام بوابات فينا، ثم نحت المفكرون الأمريكيون -على طريقة أفلام هوليود- (دراكولا) إسلامية قادمة على الطريق.

أمّا عن الخطر الماحق فقد نشرت (صنداي تايمز) بقلم يهودي متطرف في حينها افتتاحية تقول: «في كل شهر يتراجع الخطر القادم من بؤر وتوترات عديدة في هذا العالم، ليحل محله تهديد جديد قادم من الإسلام، إنه تصعيد يختلف بالنوع والذريعة عن تهديدات الحرب الباردة، وعلى الغرب أن يتعلم كيفية محاصرته واحتوائه».

ومن الواضح أن هذا العدو وهمي، وأن هذه المعركة هي معركة وهمية، وأن الإعلام الصهيوني العالمي يمهد السبيل لخلق المسوّغات من أجل استمرار العدوان على هذه الأمة واستمرار المقاطعة لها، والمحاصرة لشعوبها وتفتيت المنطقة، لإعادة احتلالها من قبل القوى العظمى.

* * *

الملاحظة الثالثة: بناءً على ما سبق فإنه لا يمكن الاعتماد على تسوية منصفة تأتي من الغرب، بحيث تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع شعوب المنطقة، فوراء الوجوه المبتسمة هنالك مصالح جشعة، ودوافع غير إنسانية تجاه هذه الشعوب. والمشكلة الرئيسية لا تكمن في العدو الخارجي المتمثل بإسرائيل أو الدول المساندة لها، وإنما تكمن في داخل المنطقة: أي في تفتتها وتمزقها وفي عدم تمسّك المنطقة بحبل الله المتين الذي أمر الله عز وجل بالتمسك به قائلاً: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ والقائل: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾.

إن المشكلة تكمن في أن ميزان العدالة مختل في هذه المنطقة، فهنالك من الحكام من هو موبوء الضمير، ويقبل بأن يعيش على حساب الآخرين. كما تكمن أيضاً في النظام السياسي المستبد الحاكم على معظم بلاد المنطقة، وفي الغنى الفاحش لدى الطبقة الحاكمة، إلى جانب الفقر المدقع لدى الشعوب، وفي قبول الهيمنة الخارجية في مقابل دور ضحل يُعطى لمسؤول

هنا أو مسؤول هناك.

فلدى العودة إلى حساب الأرقام نكتشف مثلاً أن كل دولار عربي يستثمر في المنطقة العربية، يقابله سبعون دولاراً عربيًّا تستثمر في خارجها، وأن ألف دولار يبقى في هذه المنطقة يقابله مليار دولار ينحدر إلى الخارج، هذا في الوقت الذي تصل الديون العربية مائة مليار دولار! فقسم من العرب يستثمر أمواله في الخارج، والقسم الآخر يستدين من الخارج حتى يعيش، وتبقى المنطقة على كل حال رهينة الغرب!

هذا بالإضافة إلى أن الوطن العربي يستورد سنويًّا ما قيمته مائة وخمسون مليار دولار من السلع المصنعة، والأدوات، والغذاء والأسلحة، إما الدولارات التي تصرف على الليالي الحمراء في مواخير أوربا وآسيا فهي بلا حساب، وبالرغم من أن البعض يملك إلى حد التخمة، فإن على الجانب الآخر من الحياة العربية ما يزيد على أربعين ألف طفل يموتون سنويًّا من سوء التغذية، كما أن هنالك فوارق نجومية بين متوسط الدخل في الوطن الواحد تبعث على الأسى، ففي حين لا يصل دخل ابن الصعيد المصري إلى متوسط ثلاثمائة دولار سنويًّا، فإن هنالك -في بعض الأمصار النفطية- يصل متوسط الدخل إلى اثنين وعشرين ألف دولار سنويًّا. وتعاني بعض الأقطار العربية مثل السودان والصومال وموريتانيا من المجاعة.

ولو أن المرء استعرض جدولاً بالدول الأعلى دخلاً والأقل دخلاً في العالم سيجد أنهما يعيشان جنباً إلى جنب في هذه المنطقة الاستثنائية من العالم.

* * *

الملاحظة الرابعة: أن المؤسسات العربية غير قادرة بأي شكل من الأشكال على أن تؤدي دوراً في ترتيب الأوضاع من جديد، وأصحاب القرار في المنطقة ليسوا مؤهلين، ولا جادين، ولا مرشحين لكي يقوموا بأي دور لإصلاح الخلل القائم، لأنهم جزء من المشكلة، ولا يمكن أن يكونوا جزءاً من الحل لها.

إن كل الحلول المطروحة لمشكلة فلسطين -والتي يصفها أصحابها بأنها حلول واقعية- ليست في حقيقتها إلا مناهج تُفرض على المهزوم لكي

يقبل بالهزيمة، والقضية تشبه أن اثنين يدخلان في معركة فيخسر أحدهما ويربح الثاني، ويكون الرابح على باطل والخاسر على حق، ولذلك فإنه يبدأ بالصراخ مطالباً بحقه فيضربه الذي ربح عليه، فيأتي شخص ثالث ويطلب من الذي يصرخ أن يقبل بالحل، لكن الحل الذي يعرضه عليه هو عبارة عن مطالبته بأن يسكت عن المطالبة بحقه، لا أن يُعطي له حقه، في مقابل ألّا يعتدي عليه غاصب حقه. وكل العروض والتسويات والحلول التي عرضت حتى الآن من (كامب ديفيد) إلى (أوسلو) إلى (شرم الشيخ) كانت تدور ضمن هذه الحلقة المفرغة.

ولنأخذ مثالاً على ذلك ما سمّي بعملية السلام التي انطلقت من مدريد، ووصلت مفككة إلى أوسلو، فبعد مرور أكثر من ست سنوات عليها، سقطت الأقنعة الإعلامية عنها لينكشف أنها لم تكن اتفاق سلام، بل اتفاق على استمرار الهيمنة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، من خلال الاتفاقيات المقيدة للفلسطينيين ومن خلال القوة العسكرية الإسرائيلية. وأيضاً قبول أطراف ضعيفة بدور تجزيئي صغير على حساب الحق العام للشعب الفلسطيني.

فلقد تحوّل الذين كانوا يناضلون من أجل تحرير فلسطين، إلى مجرد شرطة للأمن الإسرائيلي.. وهكذا تريد إسرائيل من الفلسطينيين أن يكونوا خدماً لهم وشرطة لحراسة أمنهم، وعليهم تحمل العقاب إذا فشلوا في ذلك، بحيث إنه إذا وقعت عملية تفجير في وسط القدس في المكان الذي تكون فيه إسرائيل هي المسؤولة عن الأمن فيها فإن على كل الفلسطينيين أن يتحملوا عبء ذلك تنكيلاً وتشريداً ومصادرة أموال، ومنعاً من العمل وإلى آخر القائمة، ولا يوجد أحد يعترض على ذلك. فحينما يُنزل العقاب الجماعي على أكثر من مليونين من البشر جرّاء عملية يقوم بها رجل مجهول، فإنك لا تسمع اعتراضاً إلا من مسؤول صغير في دولة منسية من الدول الغربية فيتمنى على إسرائيل أن ترفع الحصار على الضفة الغربية مثلاً.. فما دام أن البعض من الفلسطينيين يقبل بأن يؤدي دور الحارس للأمن الإسرائيلي، وأن يكون غطاءً للإجراءات الإسرائيلية، وما دام أن هنالك قبولاً من قبل الأكثرية من الحكومات في العالم العربي بما يجري في فلسطين فكيف نُطالب الآخرين بأن يعترضوا؟!

ثم نجد أيضاً امتهاناً للكرامة الإسلامية حينما يتم الاعتراف الرسمي من قبل الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمةً (أبديةً) لإسرائيل، متجاهلين الارتباط الإسلامي بهذه المدينة المقدسة التي فيها مسرى رسول الإسلام محمد ﷺ، ومسجد الصخرة. فتعترف الإدارة الأمريكية بالقدس المغتصبة ملكاً لليهود على قاعدة: «وهب من لا يملك، لمن لا يستحق» و«شر البلية ما يُضحك»، فالكونجرس منح ما ليس يملكه وهو «القدس» لمن لا يستحقه وهم يهود إسرائيل. ويبدو أنه في عصر الغطرسة الغربية لا يوجد في السياسة ما يجب إخفاؤه أو التغطية عليه، فتحدي الشعوب والسعي لإذلالها عن سابق تصميم وإصرار لا يثير لدى أصحابه أدنى شعور بالظلم.

فالغرب الذي ظلم اليهود في السابق من أجل نفسه، لا مانع لديه من أن يظلم المسلمين اليوم من أجل اليهود، فهو عالم قائم على العنف والتحايل والظلم والعدوان. فترى (الكونجرس الأمريكي) الذي يفترض أن يضم نخبة من القادة السياسيين الذين يفكرون في مستقبل العالم والبشرية، يتورطون في مخالفة الحق والمنطق جهاراً، وارتكاب الأذى الصارخ مجاناً من دون أن تكون فيه فضيلة من الفضائل الأخلاقية، أو حتى أدنى مصلحة لأمريكا، أو أية منفعة لأصحاب القرار سوى بالطبع إرضاء مصالحهم الانتخابية، وهكذا فإن الإدارة الأمريكية لا تمانع من المشاركة في الاغتصاب الاستيطاني في هذه المنطقة، باعتبار أن إسرائيل هي الولاية الواحدة والخمسين لأمريكا، دون الإعلان عن ذلك.

فكما أن أمريكا تسمح لنفسها بأن تدفن الجنود العراقيين أحياء في حرب الخليج الثانية، وأن تقصف بيروت على رؤس الناس إبان تدخلها هناك، وأن تصادر أراضي هذه الدولة أو تلك ما دامت لها مصلحة في ذلك، على طريقة (الكاوبوي) في مواجهة السكان الأصليين من الهنود الحمر، فلماذا تمتنع عن ذلك على مستوى الأمم والشعوب؟ خاصة وأن الإعلام لديهم قادر على أن يحوّل الحق باطلاً، والباطل حقًّا، والمنفعة مضرةً، والمضرة منفعةً. وأن يصوروا أُناساً مسالمين مؤمنين كالمسلمين وكأنهم أعداء من دون أي سبب، وهم الذين يستفيدون منهم ومن أراضيهم ومن أموالهم؟

ترى كيف يقرر (الكونجرس) بما يشبه الإجماع نقل سفارة أمريكا إلى القدس، ويخصص مائة مليون دولار لتغطية نفقات النقل، في ذروة الهجمة الاستيطانية التي كان يقوم بها رئيس وزراء إسرائيل السابق؟!

إن ذلك يعني أنه لا فرق في صميم الموقف بين الولايات المتحدة الأمريكية، والمشروع الصهيوني في فلسطين. ويتم كل ذلك حتى من دون مشاورة الدول الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وليست المسألة مقتصرة على الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، بل يراد لإسرائيل أن تكون اليد الضاربة للغرب في منطقة الشرق الأوسط كلها، وفي الوقت نفسه العقل المفكر، والسيد المطاع.

ومن هنا نجد معاناة الجنوب اللبناني قبل تحريرها في ظل الاعتداءات الإسرائيلية اليومية، برًّا وبحراً وجوًّا، ولا أحد يلتفت إليها أو يتساءل عنها، وتتجدد هذه المعاناة باستمرار، وتأخذ أطراً مختلفة في كل مرة تعمد فيها إسرائيل إلى ضرب صمود السكان بغية تهجيرهم، وتحويل أراضيهم إلى منطقة محروقة كما يعترفون بذلك، ومع ذلك يجري الحديث عن السلام والأمن، ويُقصد به السلام لإسرائيل، والأمن لليهود، في حين تشهد الشواطئ الجنوبية الممتدة من جنوب صور، حتى القاسمية والصرفنه حصاراً قديماً تزامن مع وجود الاحتلال الإسرائيلي للبنان، وتعمل إسرائيل من وقت لآخر إلى تضييق هذا الحصار، وقد فعلت ذلك عام ١٩٩٥م معطلة عمل الصيادين، ومعرضة حياتهم للخطر، حيث إن الزوارق المطاطية الإسرائيلية كانت تعمل دائماً على ملاحقة زوارق الصيادين والدوران حولها، في محاولة لإثارة الرعب، وتطلق النار لترهيبهم وتعطي الأوامر للصيادين بخلع ملابسهم، والنزول في الماء.

ومن جهة أخرى هنالك الاعتداء يوميًّا على الجنوب والبقاع الغربي بالمدفعية، والقصف، والتمشيط، وحرق المزروعات والكمائن وما شابه ذلك، ولا أحد يتحدث عن أمن هؤلاء وعن السلام لهم.

وهنالك أيضاً عانى في سجون إسرائيل العشرات من اللبنانيين، في حين لم يكن هنالك يهودي واحد معتقلاً في البلاد العربية كلها، ولو تم اعتقال مثله لأقام الغرب الدنيا ولم يقعدها حتى يتم إطلاقه.

إن إسرائيل والولايات المتحدة تطالبان بوقف الإرهاب والعنف، وكأن

إسرائيل تخلّت بالفعل عن طائراتها، وفكّكت مفاعل ديمونة الذي ينتج القنابل النووية.

وكأن إسرائيل توقفت عن قصف فلسطين وجنوب لبنان، وسحبت قوات الاحتلال من الـ ١٧٪ من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية التي لا تزال تحت سيطرتها.

وكأن إسرائيل أزالت الحواجز العسكرية التي تعزل بها المدن الرئيسية الفلسطينية عن بعضها، وبالطبع لا أحد يسأل عن هؤلاء، بل نجد تأييداً غربيًّا لها في ضرب المدنيين فلقد نشرت (الإندبيندنت) بعددها الصادر (٩٧٧٨) وهي صحيفة بريطانية رصينة تقريراً حمّلت فيه الولايات المتحدة مسؤولية مقتل النساء والأطفال في (قانا)، وتوصلت بعد بحث موسّع أجرته في دول شرق أوسطية، وواشنطن، أن إسرائيل تعمل على بناء ترسانتها العسكرية على حساب القوات العسكرية الأمريكية ذاتها، وذكرت الصحيفة أن معظم القذائف والصواريخ التي تطلق من الجو إلى الأرض، والتي أطلقتها القوات الإسرائيلية في عام ١٩٩٦م في لبنان سُلّمت بالأصل للجيش الأمريكي، وليس لإسرائيل.

وأفاد تقرير أجراه مراسل الصحيفة في الشرق الأوسط (روبرت هيسك) أن هذه الذخائر نقلت من المخزونات العسكرية الأمريكية من دون أية قيود، وأوردت على سبيل المثال صاروخ (الغابر)الذي قتل في نيسان ١٩٢٦م امرأتين وأربعة أطفال في سيارة إسعاف بجنوب لبنان، حيث باعته في الأصل شركة (مارتن ماريتا) في فلوريدا إلى قوات مشاة البحرية الأمريكية، ونقل في وقت لاحق إلى إسرائيل.

وأضاف مراسل (الإيندبيندت) أن الولايات المتحدة تلقّت في مطلع حزيران ١٩٩٦م من إسرائيل طلباً للحصول على ٩٨ ألف قذيفة مدفع من عيار ١٥٥ ملم، يبلغ سعرها الإجمالي ٣٠ مليون دولار، هي كمية تزيد ثلاث مرات على القذائف التي ألقيت في لبنان خلال ثلاثة أسابيع من العملية التي أطلقت عليها إسرائيل اسم (عناقيد الغضب) وقد وافقت اللجان البرلمانية في واشنطن على هذا الطلب، مع أن إسرائيل لم تقدم أي تفسير للأسباب التي تدعو إلى مثل هذا الطلب الضخم من الذخيرة، بعد ست سنوات من رعاية الولايات المتحدة لمبادرة السلام في الشرق الأوسط.

والغريب في ذلك أن تكاليف القذائف سوف تدفع من قيمة برنامج المساعدات العسكرية الذي تعهدت به واشنطن لإسرائيل، والبالغة رسميًّا مليار وثمانمائة مليون دولار في العام.

وقالت الصحيفة البريطانية: «إن عملية عناقيد الغضب، عند قصفها لجنوب لبنان في عام ١٩٩٦م والتي أودت بحياة مائتي مدني لبناني وأربعة عشر عنصراً من أفراد المقاومة اللبنانية، استهلكت ما لا يقل عن ألف وسبعمائة قنبلة وصاروخ، نقلت كلها من المستودعات العسكرية الأمريكية إلى إسرائيل، بدون أي رادع أو تحريم لاستخدامها ضد المدنيين».

وأضافت: «أنه في الجلسات الخاصة يعبر المسؤولون الأمريكيون عن قلقهم تجاه إساءة إسرائيل في استخدام الأسلحة الأمريكية، بما فيها صواريخ جو أرض الخاصة بقوات المارينز، والتي قتلت عشرات المدنيين في لبنان في السنوات الماضية».

وقالت: «إن عمليات نقل الأسلحة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل أصبحت مسألة طبيعية، لا تحتاج إلى دعاية أو نقاش».

«وشكا بعض الأمريكيين من أن إسرائيل الآن تملك تفويضاً مطلقاً لنهب المستودعات الأمريكية، لإدراكها أن المتعاطفين معها في «كابيتال هول» (الكونجرس)، لن يثيروا أي تساؤلات حول استخدامها التكنولوجيا العسكرية الأمريكية ضد الدول العربية».

وتحدث بعض الذين أن معظم القذائف والصواريخ، التي استخدمت في عملية عناقيد الغضب، كانت تعود للجيش الأمريكي، تحدثوا عن آلاف الدبابات والأسلحة والمدفعية التي نزعت من مستودعات الولايات المتحدة في أوربا خلال العشرين عام الماضية تمّ نقلها إلى إسرائيل، رغم الاحتجاج الخجول من قبل وزارة الدفاع الأمريكية.

وقال مسؤول عسكري أمريكي متقاعد، ممن لعب دوراً في نقل الأسلحة إلى الدولة العبرية: «إن وزارة الخارجية الأمريكية تستجيب لكل مطلب، أو رغبة إسرائيلية، وإن كل ما تريده إسرائيل تتم الموافقة عليه بلا مشاكل».

مشيرا إلى أنه لا يصاحب هذه العملية أية أسئلة، وتنفّذ في الحال،

في الوقت الذي ينص القانون المتعلق بتصدير الأسلحة من الولايات المتحدة، على أن بيع أو تأجير الأسلحة للدول الصديقة يجب أن يتم بدواعي الأمن الداخلي، أو للدفاع المشروع عن النفس، وليس للعدوان على الآخرين.

وحسب مصادر وزارة الدفاع الأمريكية فإن الحكومة الأمريكية لم تقدم أية شكوى حول الغارات العسكرية على جنوب لبنان حتى الآن. وقالت (الإنديبندنت): إن الولايات المتحدة هي التي صنّعت القذائف التي أُطلقت على مقر الأمم المتحدة في قانا، متسببة في قتل مائة وتسعة لاجئين مدنيين بضمنهم خمسة وخمسون طفلاً في ١٨ نيسان ١٩٩٦م.

ويسود الاعتقاد أيضاً أن الصواريخ الأمريكية مسؤولة عن مقتل تسعة أفراد من عائلة واحدة، عندما أُطلق، في اليوم ذاته، صاروخ إسرائيلي على المبنى الذي يقيمون فيه في النبطية، وكان عمر أصغر ضحية في العائلة يومين فقط، وقال (هيسك) مراسل (الإنديبندنت): «إنه بعد أن نشرت (الإنديبندنت) صورة الصاروخ الذي قذف على سيارة إسعاف، لاحظ خبير أسلحة أمريكي أن الرمز المكتوب على الصاروخ يؤكد أنه صناعة (مارتن) في (فلوريدا)».

والتقى (هيسك) مع خبير أمريكي آخر في دولة أوربية، حيث حمل معه دراسة أكدت أن الصواريخ التي أُلقيت في جنوب لبنان كانت مباعة للجيش الأمريكي، وليس لإسرائيل.

وقال محلل أمريكي لشؤون الدفاع: «إن كميات كبيرة من القذائف تنقل إلى إسرائيل ولا أحد يعلم عنها شيئاً».

وأضاف: «إن الأجهزة العسكرية هنا تريد التخلص من بعض الأسلحة القديمة، لكن هناك كمية كبيرة من القطع الجيدة تنقل من مستودعاتنا إلى إسرائيل، عبر (قنوات شرعية) حسب تعبيره، لكن من دون أن يسجلها أحد، ولا أحد أيضاً يثير تساؤلات حولها، ولا أحد يسأل عن كيفية استخدامها أو ضد من تستخدم؟ وإذا ما قتلت مدنيين أبرياء فإن الإدارة الأمريكية ستقول: إن انتقادها لإسرائيل سيدمر عملية السلام، مشيراً إلى أن كل التطمينات التي أعطيت لإسرائيل تقول: إنها لا تُمس، وتحتاج الأسلحة التي تنقل إلى إسرائيل إلى تقديم طلب مسبق إلى الكونجرس بحوالي ثلاثين يوماً، بالنسبة إلى معدلات التسلح الكبيرة التي تصل قيمتها

إلى حوالي ١٤ مليون دولار، ولكن المعدات التي تقل قيمتها عن ١٤ مليون دولار فإنها لا تحتاج إلى ذلك. ولكيلا يتم إبلاغ الكونجرس فإن كثيراً من طلبات الأسلحة يتم تقسيمها إلى دفعات صغيرة، قيمة كل واحدة أقل من ١٤ مليون دولار، وتمر الصفقات من دون مراجعة الكونجرس.

وقال مسؤول عسكري سابق: «إن كل شخص في (الكونجرس الأمريكي) يعرف أن تحدي إسرائيل لا يخدم مستقبله السياسي الانتخابي». وأضاف: «إن اللّوبي الإسرائيلي يتمتع بنفوذ قوي، ويضمن عدم توجيه أي نقد للدولة العبرية».

وقال (هيسك): «إن كلمة (مصنفة) كثيراً ما تستخدم في الوثائق العسكرية الأمريكية في موضوع الأسلحة المنقولة إلى إسرائيل، وأن أرشيف الأمن القومي يتضمن تعبيرات كثيرة من هذا النوع والتي تعني: «أُقر نقلها شرعيًّا إلى إسرائيل لكنها غير مسموحة للعامة» مشيراً إلى أنه لا أحد في واشنطن يستطيع تفسير أسباب طلب إسرائيل ثمانية وتسعين ألف قذيفة ويتساءل: هل تكون لضرب مدن الضفة الغربية؟ مع ظهور بوادر انتفاضة جديدة، أم أنها لضرب لبنان في المستقبل؟ فالقضية ليست مهمة ما دام الذين سيقتلون بها هم من المسلمين والعرب».

وأفاد (هيسك) أنه بالرغم من تحقيقات وزارة الخارجية حول قوانين بيع الصواريخ الأمريكية، التي استمرت أربعة أسابيع وشملت ثلاثين مكالمة هاتفية أعطت رمز الصاروخ الذي قتل ضحايا سيارة الإسعاف في ٣١ نيسان وتأكد أنه صناعة أمريكية، إلا أن أية منها ما وجدت نفسها قادرة على إجابة أسئلة صحيفة (الإنديبندنت) وأضاف: «إن وزارة الدفاع زعمت أن وزارة الخارجية هي المعنية بالرد على الأسئلة، فيما قالت الخارجية إن الأسئلة يجب أن ترد عليها وزارة الدفاع. وهكذا ضاعت أرواح شهداء لبنان ما بين وزارة الخارجية الأمريكية وما بين وزارة الدفاع، أما إسرائيل فبقيت في منأى من أيّ تساؤل؟».

والسؤال الأساسي هنا الآن: إلى أين من هنا؟

* * *

هذا هو الواقع الموجود: فإسرائيل قوة بحجم المنطقة، والولايات

المتحدة الأمريكية بشكل خاص، والغرب بشكل عام معها وهي ظالمة. والعرب مشتتون، والأمة الإسلامية غير متفقة على عمل، فهل معنى ذلك أن الوضع سيستمر؟

لاشك في أن هذا الوضع القائم سيستمر مادامت الأمور كما هي عليه. لكن المسلمين ومن ضمنهم العرب، يملكون إمكانات تغيير الواقع عندما يتغير شيء ما في نفوسهم، فيقومون بتغيير الواقع بجدية عملية، وليس بهزلية شعاراتية.

إن الله عز وجل خلق هذه الحياة دار صراع وتنافس، وأعطى الجميع القدرة على ذلك. ومن كان ضعيفاً اليوم قد يصبح قويًّا غداً..

إن هنالك حقيقتين:

الأولى: أن الغلبة للقوة.

الثانية: أن كل الأطراف يمكن أن يصبحوا أقوياء. فإذا كانت إسرائيل قوية اليوم، فلا يعني أن المسلمين سيبقون ضعفاء إلى الأبد.

ثم إن كل عنجهية إسرائيل لم تستطع أن تسلب من الأمة إرادتها في التحرر، بل إن إسرائيل فشلت حتى الآن في التطبيع مع أولئك الذين يعيشون تحت احتلالها منذ عام ١٩٤٧م. والأمة تملك إمكانات هائلة، فمن جهة يزداد المسلمون عدداً في القرن المقبل، فإذا كانوا اليوم يشكلون خمس البشرية جمعاء فإنّه سوف يتجاوز عددهم المليارين في القرن القادم.

ومن جهة أخرى فإن سرعة انتشار الدين الإسلامي هي الأولى، بالقياس إلى المسيحية وبقية الديانات، إذ إن الإسلام ينمو بمعدل ١٥٪.

كما أن المسلمين أصبحوا قوة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الناحية الحضارية فإن الحضارة آخذة بالانتقال من الغرب إلى جنوب شرق آسيا حيث ليس لليهود نفوذ فيها، مما يجعل يد اليهود ضعيفة في المستقبل.

ثم إن مجانبة القيم، ومن ضمنها قيمة العدالة والحق، تجعل إسرائيل ضعيفة، بينما كون الحق إلى جانب المسلمين يجعلهم أقوياء، وهذا أمر لاشك فيه.

ونستطيع أن نقول: إنه مع اقتراب المسألة إلى درجة اليأس المطلق، فإن الحل الوحيد للخروج من النفق المظلم سيجده المسلمون في العودة إلى الأصالة، والرجوع إلى الذات، والاضطلاع بمشروعهم الحضاري بعيداً عن الاتكال على الآخرين في مثل ذلك.

إن اليأس عما في أيدي الناس -حسب تعبير الأحاديث والروايات- الذين لا يردون حقًّا ستكون عاقبة وضع المسلمين وسيقول هؤلاء: إنا إذا تغافلنا وبقينا ننتظر من العدو أن يرحم، ومن الخصم أن يعدل، ومن الظالم أن يترك ظلمه، ومن الطاغوت أن يُنهي حكمه فإن انتظارنا سيطول وسوف يبدأ هؤلاء بترتيب أوضاعهم بالاعتماد على أنفسهم، وتغيير ما بأنفسهم وحينئذٍ يتغير ميزان القوة بينهم وبين إسرائيل.

ولابد هنا من أن نضيف أن حماقات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وتطرفهم ستؤدي إلى ضعف الدولة العبرية في نهاية المطاف.

إن الحديث الشريف يقول: «الحمد لله الذي جعل أعداءنا من الحمقى». وهذا ينطبق بالتأكيد على التطرف الإسرائيلي، فبعد أن وصل الحكام العرب إلى حافة القبول بإسرائيل كدولة صديقة في المنطقة أدى التطرف الإسرائيلي إلى أن يهربوا منها ويؤيدوا المقاومة لها. لقد قبل بعض العرب أن يؤدوا دور الموتى لكن العدو رفض أن يسمح لهم بأداء هذا الدور، ولم يبقَ أمامهم في الدفاع عن حقهم، واسترداد أرضهم، إلا أن يعودوا إلى الحياة ويؤدوا دور الأحياء.

لقد صدق الإمام علي عليه السلام الذي قال:

«خفْ من الضعيف اذا كان تحت راية الإنصاف، أكثر من خوفك من القوي وهو تحت راية الجور، فإن النصر يأتيه من حيث لا يشعر، وجرحة لا يندمل».

١٥

كارثة بوسنيا عجز الغرب، والعِبر المستقاة

لم يكن ما جرى على أرض البوسنة والهرسك مجرد حرب أهلية، يتقاتل فيها طرفان من أجل السيطرة على أرض، أو حامية..

ولا كان مجرد قتال بين شعبين، يسعى كل طرف للغلبة على الطرف الآخر وإنزال الهزيمة به، بل إن ما حدث هناك كان حرب إبادة جماعية ضد سكان عزّل، تهدف إلى القضاء على الثقافة والكيان، وتدمير كل ما يمت إلى حضارتهم بصلة.

إن الوصف الذي يمكن إطلاقه على ما جرى هو أكثر من مجزرة، إنما هو «التطهير العرقي»، وهو أمر لم يحدث في ليلة واحدة، وإنما خلال أربع سنوات كاملة.

ولم يكن الذي جرى بعيداً عن أنظار أهل العالم خاصة الغربيين والأخص الأوربيين، بل كان العالم كله يتفرج عليه، قبل أن يتدخل ويفرض على أطراف النزاع توقيع اتفاقية السلام في (ديتون) بالولايات المتحدة الأمريكية.

وبين البداية والنهاية ثمة تفاصيل مرعبة، ومواقف مخزية كشفت عن سقوط الغرب أخلاقيًّا.

فقبل سنة ١٩٩١م كان (علي عزت بيغوفيتش) يحذّر من أن (سلوفدان ميلوسيفتش) رئيس وزراء صربيا يريد كل البوسنة، وحين طلب اعتراف الجماعة الأوربية بجمهورية البوسنة، كدولة مستقلة، اشترط الأوربيون إجراء استفتاء حول استقلال تلك الجمهورية، وهو الأمر الذي

حدث في ٢٩ فبراير عام ١٩٩٢م حيث وافق المسلمون والكروات في البوسنة -وهم الذين يمثلون ٦٣٪ من سكان الجمهورية- على الاستقلال بالإجماع، في حين استجاب صرب البوسنة لدعوة قيادتهم بمقاطعة الاستفتاء، وكان ذلك مقدمة للقتال الذي اعتبر بالنسبة لديهم مسألة وقت فقط.

ففي أوائل مارس قامت القوات الصربية بإقامة الحواجز على الطرقات، وتمَّ استيلاؤهم بمساندة مكشوفة من الجيش اليوغسلافي، على الأراضي في كل أنحاء البوسنة.. ثم حاصروا سراييفوا وأسقطوا (بانيالوكا) ثم بدؤوا في تنفيذ أكثر المجازر دموية وبشاعة في التاريخ المعاصر، وحسب تعبير (ديفيد رايت) كانت «مذبحة» لأن الإشارة إلى ما كان يحدث على أنه حرب، يُعتبر تشويهاً بل تجميلاً للطبيعة البشعة لما حدث، فالصرب احتلوا، وذبحوا، وغزوا، ومارسوا الزنى، والتطهير العرقي، في حين كان العالم كله يتفرج على ما يجري وكأنه يستعرض فيلماً على شاشة السينما!

ونقل عن أحدهم قوله: لقد اعتاد كثير من الناس في أوربا أن يسمّوها حرباً ولكنها لم تكن حرباً، بل كانت مجزرة.

وقد راح ضحية هذه المجزرة أكثر من مائتي ألف مسلم بوسني، تم تقتيلهم وذبحهم علناً أمام كاميرات وتلفزيونات العالم، في الوقت الذي تمت فيه أكبر عمليات الاغتصاب الجماعي للنساء، إلى جانب طرد مليوني مسلم آخر من ديارهم بالقوة، وتشريدهم في بقاع الأرض. وقد قام الصرب خلال تلك الفترة بهدم ٢٧٧٥ بناية بينها ١٨٥ مسجداً حسب الإحصائية التي ذكرتها (صابرة حسين زينوفيتش) والتي قدمت إلى الندوة الدولية عن الآثار العثمانية في العالم التي عقدت في تونس في عام ١٩٩٧م.

ولقد تعرضت الـ(٢٧٧٥) بناية للقصف أو الحرق على يد القوات الصربية، بينها كل مساجد صربنيستا، وبانيلوكا، وبوسانسكي، ونوفي، وبريدكو، وبوشيتاج، إضافة إلى الجسر القديم في «موستار».. وكان من أجمل المعالم الإسلامية التي تعرضت لتدمير جزئي أو كليّ (مسجد فرهدى) ومسجد (بيرم أفندي) ومسجد (الأرناؤوط) في بانيلوكا، ومسجد (عصمت سلطان) في (جايشكى) كذلك تم تدمير أقدم مسجد في البوسنة، وهو مسجد (أمين باي) في (إستيكولينا) إضافة إلى ثلاثة مساجد في موستار وهي «مسجد محمد باشا» و«مسجد حاجي حسن» و«مسجد قاباشيكا».

كما دمّرت المدارس الدينية العتيقة، والمتاحف، والمكتبات. وحتى الموتى لم يتخلصوا من التدمير، حيث إن كل مقابر المسلمين دمرت على أيدي الصرب، مما يعني أن تلك الحرب العدوانية التي شنها الصربيون على البشر العزّل لم تكن تستهدف الأرض، إنما كانت تستهدف الكيان الثقافي والحضاري لبوسنيا، لأن تلك الأماكن كانت مراكز لحياتهم الاجتماعية والثقافية على مدى قرون.

وهكذا فإن الصرب قضوا على ثروة المسلمين من المعالم والشواهد التاريخية، التي كانت تشكل كلًّا متجانساً، وتعتبر قطعة من التاريخ الإسلامي في أوربا.

من هنا نعرف لماذا صمت الآخرون على ما كان يجري في البوسنة؟

وكيف أن التطهير العرقي الذي جرى على نطاق واسع كان هدفه هو إذلال المسلمين، وتدمير ثقافتهم مثلما كان يهدف إلى القتل والإبادة، فلم يكن القضاء على التراث المعماري الإسلامي في كل أنحاء البوسنة والهرسك ناتجاً عن القتال، ولا مصاحباً له، بل كان هدفاً مهمًّا للحرب العدوانية. فبالنسبة لقيادة صرب البوسنة، التي كان هدفها (صربنة) مناطق البوسنة كانت تدرك أن طرد المسلمين دون تدمير تراثهم لن يكون مجدياً في شيء إذا استمر اللاّجئون يأملون في العودة يوماً ما إلى منازلهم، عندما يتغيّر ميزان القوى أو لأي سبب آخر.

ولذلك فإن البرنامج الأهم لدى الصرب، والخاص بالتطهير العرقي، كان ينطوي على محاولة إعادة التاريخ البوسني في تلك المنطقة، ففي (بوسانيكا كرايينا) كان يوجد ألف مسجد تقريباً قبل بدأ القتال، ولكن بحلول شتاء عام ١٩٩٤م لم يبق من ذلك سوى أقل من مائة مسجد.

لقد كانت حرباً صليبية من نوع آخر، ولذلك فإن المسألة لم تقتصر على قضية القتل وإنما في مدى استمرار إراقة الدماء. فقد تصرّف الصرب بثبات، وكأن الأعمال الوحشية التي ارتكبوها ليس فقط لها ما يبررها، بل كأنها من الطقوس الدينية التي يؤدونها، وعندما استحوذت قوات الصرب على الأراضي والبيوت وحيوانات المزارع كانوا يحرقون البيوت، ويذبحون الثروة الحيوانية، برغم أنهم كانوا يدركون بوضوح أن أفعالهم تلك جعلت من المحال حتى على مواطنيهم الصرب أن يبدؤوا الزراعة هناك.

لقد كان الصرب في الحقيقة يريدون نفي الآخر جسداً، وعقلاً، وتاريخاً، وروحاً.. بل روحاً أولاً ثم تاريخاً ثانياً، ثم جسداً ثالثاً، وكانت المواجهة في الواقع مواجهة ما بين ثقافة حضارية وثقافة مضادة لها، وبين روح وأخرى،

كما كانت مواجهة بين الحق والباطل، والخير والشر، والظلم والعدل..

وبقيت البوسنة جرحاً مفتوحاً يلطّخ بنزيفه وجه العالم المعاصر، ويعلن السقوط الأخلاقي للحضارة الغربية، هذه الحضارة التي تتباكى على مقتل بجعة في أدغال أفريقيا، أو سمكة قرش في القطب الجنوبي، وتحرّك أساطيلها لوقف مثل ذلك، ولكنها كانت تمرّ على ما يجري في البوسنة وكأنه لا يجري هناك أي شيء.

وفي الوقت الذي لا نزال نسمع كل يوم نواحة دولية على ما جرى على اليهود قبل نصف قرن، بحيث لا يمر أربع وعشرون ساعة إلا وهنالك من يذكرك بمآسيهم القديمة في الإذاعة والتلفزيون والمحطات الفضائية والجرائد والمجلات..

ومازال العالم كله يدفع ثمن ما جرى على اليهود في أوربا أبان الحرب العالمية الثانية، ومع كل هذا فإن الأوربيين راقبوا ما جرى في البوسنة والهرسك وكأن الأمر لا يهمهم.

هنا كانت تذبح حضارة، وكان يذبح دين، وكان يذبح شعب. وأيضاً كان يذبح حلم البشرية بالتعاون المشترك، والتعددية، ومع ذلك فإن الحضارة الغربية كانت تتفرج عليه!

إن إقليم البلقان الذي تتوسطه جمهورية البوسنة والهرسك هو الإقليم الذي تتقاطع خطوط العالم عليه. حيث إن الشرق والغرب يلتقيان هناك، ولو أن الغربيين كانوا جادين في إنهاء مقولة «الغرب غرب، والشرق شرق، ولن يلتقيا» لكان عليهم أن يفعلوا شيئاً ضد العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك منذ البداية، ولكنهم -كما يبدو- اختاروا أن يبقى الغرب غرباً والشرق شرقاً إلى الأبد.

بالطبع لم يكن هنالك مسلمون متطرفون، لكي يقال: إن ما يجري هو لمواجهة التطرف والعنف والإرهاب وما شابه ذلك، فالموقع من حيث الجغرافيا كان موقعاً أوربيًّا، إنما الروح كانت روحاً شرقية لها منطلقات الدين الإسلامي.

لقد كان يرجى للبوسنة والهرسك أن تكون نموذجاً لتعايش الحضارات والأديان، وتلاقي الخطوط المختلفة، والتعددية المنشودة، والتقاء عوالم تنتمي إلى حضارات مختلفة، وسطوح متفاوتة، وثقافات متعددة.

وكان الناس هناك يؤمنون ولازالوا بالتعددية، ويؤمنون بالسماحة، وعاشوا مع جيرانهم على أساس كلمة الإمام علي عليه السلام: «الناس إمّا أخ

لك في الدين أو نظير لك في الخلق». إلا أن ذلك اصطدم بتعصب الصرب الذي ينتمي إلى العالم أحادي الجنس المغلق على نفسه.

فهل جاء هذا التصادم طبيعيًّا لاستحالة التعايش بين الحق والباطل، والسماحة والأنانية؟ أم أن الغربيين وجدوا في ذبح المسلمين انتقاماً لهزيمتهم في الحروب الصليبية؟

إن شعب البوسنة يعيش مستوى حضاريًّا أرفع، ليس فقط من الصرب، وإنما من الأوربيين جميعاً. فالدول الأوربية إنما هي -إلى الآن- دول قائمة على قوميات، ففرنسا قائمة على القومية الفرنسية، وبريطانيا قائمة على القومية البريطانية، وإيطاليا على القومية الإيطالية.

أمّا أهل البوسنة والهرسك فكانت لهم ديانات، وكان لديهم تعدد الثقافات، وكان هذا غريباً على أوربا سابقاً، ولا يزال الأمر كذلك مع الأسف. ومن هنا لم يجد البوسنيون التفهم الكامل من قبل الأوربيين.

ومنذ القرون الوسطى كانت منطقة البوسنة ملاذاً لكل الهاربين من الاضطهاد، ففي الفترة الصليبية فرّ أتباع الديانة (البوجوميلية) من بلغاريا، وهي ديانة يترجم البعض اسمها إلى (أحباء الله) ويعتبرونها ديانة إبراهيم ﴿عليه السلام﴾، وكانت ديانتهم تقوم على أن الخير والشر يقبعان داخل البشر، وكانوا لا يؤمنون برفع الصليب، ولا يأكلون لحم الخنزير فحرمت ديانتهم في كل أوربا، ولكن رحّب بهم في البوسنة حتى أنها أعلنت ديانة رسمية هناك، بينما كانت المسيحية موجودة أيضاً.

وفي عام ١٠٥٤م مع حدوث الانشقاق بين الكنيستين (الأرثوذكسية والكاثوليكية) ازداد الضغط على (البوجوميليين) والأرثوذكس والكاثوليك، من قبل كل الأطراف الداخلية والمجاورة كانتشار لموجة ضغط ناشئة من المواجهة المسيحية المسيحية. في هذه الأثناء اخترقت قوات من الإمبراطورية العثمانية البلاد لحماية (البوجوميليين) وأدى وجود الأتراك إلى انتشار الإسلام إذ دخل (البوجوميليون) أفواجاً أفواجاً في الإسلام، تعبيراً عن قناعتهم لوجود إمكان لتقبّل الدين الجديد، باعتباره قريباً من نزوعهم الديني السابق.

وفي الحقيقة فإن الإسلام دخل إلى البوسنة قبل الأتراك، عن طريق البحارة المسلمين الذين تآخوا مع سكان (دوبروفينك) بعد تكرار جنوح سفنهم في البحر الأدرياتيكي، وبدعم من الكاثوليك وبقايا (البوجوميليين)

وهذا قيّض للمسلمين أن يحكموا البوسنة منذ مطلع القرن الخامس عشر.

وتبعاً لتقارير الكرسي الرسولي في عام ١٦٢٤م فإنه سجل آنذاك وجود تسعمائة ألف (مسلم)، وثلاثمائة ألف (كاثوليكي)، ومائة وخمسين ألف (أرثوذكسي) يعيشون في البوسنة.

وفي منتصف القرن السادس عشر، لاذ بالبوسنة عدد من اليهود أيضاً، فراراً من الاضطهاد الأسباني في زمن الملك (فردناند) و(الملكة اليزابيث) الأسبانية.

كما أنه في القرن الخامس عشر تدفق على البوسنة كثير من الغجر والإيطاليين والمجريين والأوكرانيين والتشيك والسلوفاك، وكانت كل فئة تحمل ثقافتها معها، فتكونت لوحة الفسيفساء الثقافية للبوسنة، وصارت التعددية جزءاً من تاريخ هذه المنطقة.

وكان الجميع يتوقع من الغرب أن يحمي هذه الفسيفساء، خاصة وأن الغرب ينادي بالديمقراطية والتعددية، ومن ثم فإنه كان المتوقع منهم الدفاع عن هذه التعددية في هذه البقعة بالذات..

غير أن ذلك لم يحدث.

إن الدولة في أوربا لاتزال مبنية على القومية، وهي بنية تحتية هشة لا تستمر فيها الحياة، لكن البنية في البوسنة والهرسك -كما يقول رئيس وزرائها (حارث سيلاديتش)- مؤسسة على تفهم أن هناك شيئاً أهم وأكبر من البنى التحتية، ومن البيلوجية ومن القومية، وهذا شيء لا يعرفه الأعداء ولا الأصدقاء حسب تعبيره، فالبوسنة والهرسك شيء غير معروف في أوربا، أما لقاء الحضارات فهو نتيجة لنشأة الأديان هناك، وهي تشكل الحدود غير المرئية.

هكذا فإنّ الحضارات والأديان تتقاطع في البوسنة من ألف سنة، ويمكن أن نقول: إن نموذج البوسنة والهرسك السابق، والموجود الآن، هو النموذج الذي لابد أن تقبل به البشرية في يوم من الأيام هناك على مستوى العالم كله.

إن البوسنة نموذج لقوله تعالى: « ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾ لكن الصرب أرادوها: «لتتقاتلوا ولينفي أحدكم الآخر». وكان الساكت عن الحق -وهو الغرب بالإجماع- شيطاناً أخرس في تلك المعركة.

كان البعض لا يريد أن يرى شعباً أوربيًّا يدين بالإسلام، والبعض الآخر كان يصرّح: «هل تظنون أن الغرب سيسمح بإقامة دولة إسلامية؟!».

لقد كان الشعب البوسني شعباً أوربيًّا أصيلاً، إن كانت للأصالة الأوربية من امتياز، إلا أنه مسلم في الوقت نفسه، وهذا اختيار هذا الشعب، وتاريخه وحضارته.

لم يكن الشعب البوسني إرهابيًّا ولا مخرباً ولا مدمِّراً، ولكنه كان ضحية للإرهاب والتخريب، والتشريد.

وفي الحقيقة فإن الغرب فشل فشلاً ذريعاً في امتحان البوسنة والهرسك، لأن الغرب لم يستطع أن يتجاوز نظرته الضيقة إلى المسلمين، وفشل في التخلص من ترسبات الماضي، واعتبر البعض أن قيام دولة إسلامية في تلك المنطقة في وسط أوربا سيكون خنجراً في خاصرتهم! ولذلك فإنهم سكتوا أمام التطهير العرقي، وكأنّ له ما يبرره.

فلقد جرى التطهير العرقي لإزالة الوجود المسلم من معظم أراضي البوسنة، لقد كان الماضي، وكذلك الحاضر -بسكانه المختلطين عرقيًّا في المدينة- هو المستهدف. وفي الواقع كان من الصعب القول أي هدف كان هو الأكثر أهمية منهما لدى الصرب؟.

كان من الضروري إراحة الصرب في سراييفو من عبء مدرسة الدراسات الشرقية، ومن المكتبة الوطنية، ومن مساجد العاصمة الكبيرة، فلم يكن الصرب يستطيعون العيش مع وجود تلك الآثار الإسلامية الضاغطة حسب تعبير بعضهم، ولذلك كان لابد من تحويل المنازل والقرى إلى ركام، وكان السكان الأبرياء يُذبحون بالجملة مع أعمال عنف لا تصدّق، وسلب ووحشية من كل لون، فالمساجد وهي مراكز العبادة لم يكن أحد يستخدمها كخندق أو كمركز لمهاجمة الصرب، ومع ذلك فإنها كانت تدمر بالمتفجرات، ويتم تحويلها إلى مواقع إنشائية حيث كان أفراد الميليشيا الصربيون يضعون الأساس لكنائس أرثوذكسية.

وإذا كان الغربيون يتحدثون بكثير من المرارة عما جرى في البلقان عام ١٩١٤م، إبان الحرب العالمية الأولى، فإن ما حدث خلال تلك الحرب لم يختلف أبداً عمّا حدث في أعوام ١٩٩١ إلى ١٩٩٥م على يد الصربيين في بوسنيا.

يقول تقرير لوكالة الأمم المتحدة للاجئين: «إن الصرب الذين هربوا من بيوتهم في كرواتيا، أثناء الحرب الصربية الكرواتية عام ١٩٩١م كانت تتم إعادة توطينهم في أملاك العائلات المسلمة، وبذلك تمّ تغيير وجه شمال البوسنة المسلم تماماً.

فقد كانت قوات صرب البوسنة ترسم تكتيكها حسب نوع المنطقة التي يحاربون فيها، ففرض الحصار حول (سراييفو) كان أحد الأساليب، أما في قرى البوسنة المختلطة عرقاً، فلكي يتمكن الصرب من تنفيذ التطهير العرقي بنجاح فقد كانوا يحاولون تحويل موقف الصرب المحليين، من الذين لم يكونوا راغبين في المشاركة معهم في القتال، القيام بذبح جيرانهم وأصدقائهم، امّا الذين عارضوا بصراحة المشاركة في الجريمة فقد تم القضاء عليهم.

وكان أحد السبل المستخدمة في ذلك، أن تدخل مجموعة من المقاتلين الصرب منزلاً صربيًّا، وتأمر الرجل القاطن فيه بأن يذهب معهم إلى منزل جاره المسلم، وعلى مرأى من القرويين الآخرين كان يُساق الرجل إلى هناك، ويُستدعى المسلم للخارج ويعطى الصربي بندقية (كلاشنكوف أو سكيناً) ويؤمر بقتل المسلم، فإذا فعل فقد أتخذ الخطوة الأولى التي كانت المليشيات الصربية تستهدفها، وإذا لم يفعل كان الحل بسيطاً: حيث إن رجال (الميليشيا) يقتلونه على الفور ويقتلون معه المسلم، ثم كانت العملية تتكرر مع الصربي صاحب المنزل التالي، وإذا رفض كان يقتل برصاصة، وعند البيت الثالث كان السكان الصرب يرتعدون هلعاً متسائلين: أين تريدون إصابة المسلم؟ وكم مرة تريدون إصابته؟

وهكذا كانوا يستسلمون للجريمة ويشتركون في ارتكابها.

لقد كان قتل المسلمين في البداية مجرد تكتيك، ثم تطور ذلك خلال ستة شهور إلى منهج مدروس لدمار شعب. ففي شمال البوسنة في عام ١٩٩٢ تم تقسيم الرجال المسلمين الذين أخذوا، سواء أثناء الحرب أو في فترة التطهير العرقي، إلى ثلاث مجموعات، فالمهنيون والوجهاء المحليون والشباب المثقف كانوا يفصلون وحدهم، ثم يُقتلون على أيدي مقاتلي الصرب.

ولم يكن قادة الصرب يتصرفون عن رغبة محضة في إراقة دماء المسلمين فقط، بل كانوا يريدون حرمان هؤلاء من طبقة المتعلمين أيضاً، فعندما كانوا يأمرون بقتل أكبر عدد ممكن من المسلمين المثقفين فإنهم كانوا يريدون أن يضمنوا أنه مهما حدث في المستقبل، فإن أية دولة بوسنية مستقلة ستكون فارغة من الرجال الذين يمكنهم أن يديروا الدولة، وسيعانون من نقص في الكفاءات.

كان التحريض من قبل قادة الصرب على قتل كل مسلم، يتم بدعوى أن وجود أي مسلم حيّ يحمل خطراً على كل صربي. وفي الحقيقة فإن الجذور لم تكن متأصلة

إلى العنف أساساً في البوسنة، كما ذكرنا فيما سبق، فقد كانت التعددية الثقافية ومركزها (سراييفو) ظاهرة من ظواهر الحياة في البوسنة، ولكن الدافع كان دافعاً خليطاً من الصليبية والجريمة، ولكن المشكلة كانت في صمت المجتمع الدولي، وإظهار بعض الرضا بما حدث، باعتبار أن السكوت علامة الرضا في هذا الموقع.

كانت الثقافة هي المستهدفة، كما كان الدين والعرق مستهدفين أيضاً، حيث إن الأكثر ثقافة والأكثر كفاءة من المسلمين، كان لدى الصربيين هو الأكثر استحقاقاً للقتل والذبح..

ويمكن استنتاج نجاح الحملة التي أطلق عليها الصربيون اسم (إبادة النخبة) من حقيقة أنه بصرف النظر عن آلاف قليلة من اللاجئين من الطبقة المتوسطة، الذين اتخذوا طريقاً إلى عاصمة كرواتيا (زغرب)، والعدد القليل الذين ذهبوا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة البوسنية، فإن فئات المهنيين المسلمين في منطقة (بوسانيسكا كرايينا) قد اختفوا عن بكرة أبيهم، والذين لم يُقتلوا في تلك المفرزة المهلكة كانوا يقسّمون إلى مجموعتين:

فالأولى التي لم يكن الصرب قد اتخذوا فيهم قراراً بعد، كانوا يرسلون في ذلك الوقت إلى ما يعرف بمعسكرات الاستخبارات، ثم يقتل بعضهم بعد ذلك، ويفصل عن الآخرين حسب مستواهم الثقافي، فالأكثر مستوى يُذبح، والأقل يطلق سراحه.

وأما المجموعة المتبقية الذين كان يتكوّن معظمهم من الفلاحين وأهل المدن الفقراء، فيتقرر الإفراج عنهم منذ البداية، ويوطنون فيما كان يسميه الصرب أحياناً بالمراكز المفتوحة، والتي كانت عمليًّا عبارة عن معسكرات يسمح لممثلي اللجنة العليا للصليب الأحمر بزيارتها.

يقول (ديفيد ريت) مؤلف كتاب (مجزرة البوسنة وتخاذل الغرب) عن زيارته لأحد المعسكرات التي كان يُحتجز فيها المدنيون المسلمون داخل بلدة (تيرينويولى): «عندما دخلنا القرية كانت هناك أعلام بيضاء فوق المنازل، وحتى على كومة أخشاب مكدسة في حقل قريب، وكما في كثير من المدن البوسنية، حيث عاش قبل الحرب الصرب والمسلمون في سلام ووئام على مدى جيل مع غيرهم على الأقل، كانت منازل المسلمين هي التي تحولت إلى كومة أحجار، بفعل القصف أو اخترقتها الطلقات الكثيفة، في حين ظلت بيوت الصرب قائمة لم تمس».

ويضيف «بدت بيوت المسلمين كأنّها قد أضرمت فيها النيران بعد

إصابتها بالرصاص، أما بيوت الصرب التي لم تكن تبدو شاذة عن الكميونات الريفية المزدهرة التي في النمسا أو سويسرا، وكان شائعاً في يوغسلافيا بين العمال الزائرين، أن يعودوا إلى قراهم كل صيف، ويبنوا جزءاً آخر من المنزل الذي من أجل الحصول عليه ذهبوا إلى الخارج، ليوفروا ثمنه».

« تلك المنازل غير الكاملة توقفت، وغالباً ما كانت محاطة بالسقالات وأكوام الطوب بين المنازل الجاهزة، ولمّا بلغنا المسجد وجدناه مدمراً، فقد زال السقف وهدمت المئذنة.

لقد قام الصربيون بتدمير البنية التحتية لأية دولة يمكن أن تقوم في المستقبل. وإذا أخذنا ببعض التفاصيل، فإننا نجد في بداية عام ١٩٩٣م وعند نقطة يمكن اعتبارها خطة متقدمة لتقسيم البوسنة والهرسك إلى مجموعة من الكانتونات يَتمّ تخطيطها طبقاً للأغلبية العرقية فيها، وتخضع لسلطة مركزية ضعيفة في (سراييفو)، ولم يكن هذا الحل مثاليًّا بحال، ولكن هذه الخطة في الواقع كانت تضمّن بمبدأ حق البوسنة -وهي الحكومة الشرعية- في تأكيد ذاتها كدولة لصالح الاستقلال الذاتي (لكانتونات) عرقية. من جانبهم الذي غيّر المعادلة بعض الشيء هو: إصرار المسلمين البوسنيين على الدفاع عن كرامتهم، والموت في سبيل قضيتهم.

لقد كان الصرب يظنون أنهم خلال أسبوعين، وعن طريق التطهير العرقي والقتل والذبح والتدمير، يمكنهم إخضاع المسلمين وإلى الأبد، ولكن الذي حدث هو شيء آخر.

لقد تصور الصرب في (بلغراد) أنهم قادرون على إلحاق الهزيمة بالمسلمين في أسبوعين، وكان ذلك خطأ ارتكبه الصرب كدولة وكشعب. ومقاومة البوسنيين هي التي خيّبت آمالهم، فقد كانوا مستعدين للموت في سبيل دولتهم ومبادئهم، وكان كل ما يطلبونه هو مساعدة عسكرية.

لكن الغرب لم يكن يسمح بتلك المساعدة، حتى للدفاع عن النفس، وبدل ذلك قدموا خطة لا يبقى في النهاية حاملاً لاسم دولة البوسنة، سوى شريحة محدودة المساحة، وغدت الخطة وقت ذاك، وبالرغم من كونها غير عادلة، أفضل ما يمكن أن يحصل عليه البوسنيون.

وبرغم رفض الحكومة البوسنية الإذعان في البداية، على أمل التدخل الغربي، فقد جاء التقسيم، وبحلول عام ١٩٩٤م كان السؤال الوحيد المطروح

هو: بموجب أي خريطة؟، وبأية ترتيبات دستورية مؤقتة يتم هذا التقسيم؟

أمّا ما يتبقى بعد ذلك لمناقشته، فهو ما إذا كانت أية دولة بوسنية قابلة للنمو أو الاستمرار اقتصاديًّا أو اجتماعيًّا يسمح لها بالبقاء.

أو ما إذا كانت البوسنة كلها ستصبح صورة مكبرة عن الجيوب الشرقية مثل: (سربنيسته وغوراشدة) التي تشبه قطاع غزة في فلسطين، ولكن بصورة مكبرة، مما يجعل من البوسنة دولة غير قادرة على الاستمرار اقتصاديًّا أو عسكريًّا، فيتحتم عليها أن تظل معتمدة على المساعدة الدولية في كل شيء، وتدخل في النهاية تحت رحمة صربيا وكرواتيا أو غيرها من دول العالم.

ويبدو أن ذلك هو ما كان يستهدفه الغرب من سكوته. أي أن الصمت كان جزءاً من الخطة، فمن جهة يقدم الصرب على القضاء على البنية التحتية لدولة البوسنة، ومن جهة ثانية يسكت الغربيون، حتى إذا أتمّ الصربيون مهمتهم، تدخلوا وفرضوا الأمر الواقع على البوسنيين.

كانت مساعدات الأمم المتحدة أيضاً مضحكة ومبكية ومخجلة في آن واحد.

صحيح أن بعض العاملين في قوات الأمم المتحدة وقوافل الإغاثة، قدموا بعض المساعدة، لكن الكارثة الإنسانية في البوسنة لم تكن سوى جزء من أعراض الكارثة السياسية، التي لم يحرك أحد شيئاً في البدايات لحلها، ولقد كانت حلقة مفرغة. حيث إن الأمم المتحدة كانت تمد الناس بالغذاء لكنها تتركهم عرضة لقصف القنابل، وحينما كانوا يرمون لهم الطعام من الطائرات كان الصرب ينتظرون المسلمين، لكي يصيدونهم بالرصاص عند أكوام الطعام الذي كان يرمى لهم من فوق، على طريقة صيد الفئران.

ومجلس الأمن كان يعلن عن تحديد مناطق آمنة. ولكنه لم يكن يعتمد أية قوة حماية لكفالة سلامة تلك المناطق، فكم من منطقة آمنة أصبحت تراق فيها الدماء بسخاء على مرأى من الجميع؟.

وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن هنا لم تكن مجرد حبر على ورق فحسب، بل كانت نوعاً من المصيدة، فحينما كانوا يعلنون منطقة آمنة، فإن الناس كانوا يتوجهون إليها بالآلاف، خاصة وأن الدعاية لهذه المنطقة كانت واسعة وعلى أساس أن مجلس الأمن (قرّر) وأن الأمم المتحدة (تدخلت) وأن الدول العظمى (وافقت) وإذا بها تتحول إلى منطقة مفتوحة كهدف لقوات الصرب.

وأحياناً كانت ترسل قوافل الإغاثة، ولكن دون توفير الحماية لها، ولم تثمر جهود قوة الحماية، وقوافل الإغاثة إلا مع المزيد من الشعور بالخيبة والامتعاض والإنهاك لدى أفرادها، من جراء تنفيذ مهمة، كان أغلب ضباطها يدركون منذ وقت طويل، أنها يائسة ومخيبة للآمال.

ومع كل جريمة للصرب كان من المفترض أن تكون الفظاعة قد بلغت منتهاها، فلقد مثّل التطهير العرقي في المدن الشرقية للبوسنة مثل (زيفورونيك) في مايو ١٩٩٢م ما بدا وكأنه الدرك الأسفل لتلك الفظاعة، ولكن الصحفيين كشفوا حينئذ عن وجود المعسكرات وعن التطهير العرقي في (كرايينا) البوسنية خلال ذلك الصيف وبداية الخريف، وبدأ اكتشاف معسكرات بالقرب من بلدة (فولكا) القريبة من (سراييفو) في بداية عام ١٩٩٢م غير قابل للتصديق، ثم اتضح بعد ذلك أن الصرب يستخدمون الاغتصاب سلاحاً في الحرب في كل مناطق البوسنة كوسيلة لإرعاب السكان المسلمين، ودفعهم إلى الهرب. ومن ثم يحققون الهدف الأساسي للحرب الصربية والمتمثل في التطهير العرقي، وكان بعضهم يعترف بصلافة قائلاً: «إننا نغتصب النساء، حتى يولد من النساء المسلمات أولاد صربيون»!

والغريب في ذلك أن كل جلسات زعماء الصرب وقادتهم، كانت تنتهي برسم شارة الصليب، وكان البعض يعتبر ذلك من العلامات الإيجابية، ومن الرشوة التي كان يقدمها قادة الصرب للغرب ثمناً لسكوته.

إنّ التاريخ سوف يكتب أنه في (بوسنيا) ارتكبت أكبر مجزرة أوربية في نهاية القرن العشرين، على مرأى من العالم أجمع، وأن شعب البوسنة قاوم ذلك ببسالة وقدّم كل التضحيات الممكنة.. وبرغم كل ما تعرض له فإنه رفض الاستجابة لهوى الانتقام والتعصب ومجابهة الظلم بمثله، ولذلك فإنه لم يتخلَّ عن مشروعه في التعددية بعد كل ما حدث، ولم يسمح للأحقاد والضغائن لأن تأخذ مجراها، وأنه عمل بقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ وبقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾.

فقد صرح رئيس وزراء (بوسنيا) الدكتور (حارث سيلاديفيتش) في شهر أغسطس عام ١٩٩٧م قائلاً: «نحن لم نصبح مؤمنين بالتعددية الآن، فتاريخ البوسنة والهرسك تاريخ التعددية، وهذا شيء طبيعي، وبالطبع فإن حالتنا هذه صعبة الفهم، لأن أوربا قائمة كلها على أساس أحادية القومية، لكن البوسنة

والهرسك كلها ليست كذلك. فمنذ القرن الثامن كانت مملكة، وكانت دائماً ملجأ للمستضعفين في العالم، فقد عشنا قرابة خمسمائة سنة في ظروف صعبة».

«وأحادية القومية تبسيط لا يعيش، لأن الحياة معقدة، والسياسة معقدة، والبقاء مسألة معقدة، ولا يمكن اختزالها في لافتات، وتقسيم دولة البوسنة والهرسك، لتكوين دويلة انعزالية صغيرة في وسط أوربا، ليست الخط السياسي لي ولا للرئيس (علي عزت بيغوفيتش)، إن دويلة صغيرة منعزلة لا تعيش، ونحن مع التعددية تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً».



نبذة من سيرة المؤلف

* آية الله السيد هادي المدرسي من الشخصيات البارزة في الساحة الإسلامية، وهو أحد كبار العلماء المجاهدين، والذي أخذ على عاتقه حمل الرسالة المحمدية الغرّاء، عالمًا، مفكرًا، وخطيبًا، ومحدثًا ومؤلفًا، وعلمًا من أعلام الصحوة الإسلامية المعاصرة.

* فقد بدأ كتاباته في سن مبكرة، وأعطى في مراحل حياته من الفكر الإسلامي الأصيل ما يناسب المرحلة التي كان يعيشها المسلمون آنذاك.. فبينما كان الإلحاد يحاول سرقة أبناء الأمة الإسلامية، نقض أفكار الملحدين بكتاباته، وبيّن قدرة الإسلام على حل مشكلات العالم... وعندما نمت الحالة لدى المسلمين، ركز على إعطاء الأمل بانتصار الإسلام وكونه أفضل بديل للعالم أجمع.

* وعندما ترسّخت القناعة لدى أبناء الأمة بالإسلام، شرع في طرح الرؤى التفصيلية للإسلام حول مختلف القضايا، حيث ناهزت مؤلفاته المائتين ما بين كتاب ودراسة وكراسة.

* ولد سماحة آية الله السيد هادي المدرسي في مدينة كربلاء عام (١٣٧٦هـ)، وينحدر سماحته من عائلتين اشتهرتا بالعلم والفضلية.. فمن حيث الأب؛ والده المرحوم سماحة الفقيه العارف آية الله السيد محمد كاظم المدرسي (ت: ١٤١٤هـ)، الذي كان من كبار العلماء في الحوزة العلمية في مدينتي مشهد وكربلاء، وكان رحمه الله من أبرز تلامذة آية الله العظمى الميرزا مهدي الإصفهاني (ت: ١٣٦٥هـ)، الذي كان مدرّسًا قديرًا في المعارف الإسلامية.

* وجده الأعلى سماحة آية الله العظمى السيد محمد باقر المدرسي من مراجع الدين، كما أن أخاه الأكبر سماحة آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي وهو أحد مراجع الدين، في وقتنا الحاضر، وأخوه العالم الفاضل والأديب البارع آية الله الفقيه السيد عباس المدرسي (أدام الله وجودهما المبارك).

* ومن ناحية الأم، فهو ينتمي الى عائلة الشيرازي؛ العائلة العلمية المعروفة بالمرجعية الدينية في العالم الاسلامي. فجده سماحة آية الله العظمى السيد مهدي الشيرازي (ت: ١٣٨٠هـ)، وخاله المرحوم سماحة آية الله العظمى السيد محمد الشيرازي (ت: ١٤٢٢هـ)، وكذلك آية الله العظمى السيد صادق الشيرازي، وهو أحد مراجع الدين في وقتنا الحاضر.

* أخذ سماحته علومه ومعارفه على أبرز أساتذة الحوزة العلمية في كربلاء المقدسة، كما حضر خارج الفقه والأصول عند كل من:

- المرجع الديني الراحل آية الله العظمى السيد محمد الشيرازي، فقهًا وأصولاً.
- المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمّد تقي المدرسي، خارج الفقه.

***



الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م

سعر الكتاب

- لبنان ٢٠٠٠ ل. ل
- سوريا ٦٥ ل. س
- مصر ٥ جنيهات
- الأردن دينار
- السعودية ١٠ ريالاً
- الكويت دينار.
- الإمارات العربية ١٥ درهماً
- اليمن ٣٠٠ ريال
- العراق ١٠٠٠ دينار
- ليبيا دينار
- البحرين دينار
- قطر ١٠ ريالاً
- عمان ريال ونصف
- السودان ٢٠٠٠ جنيه
- المغرب ٢٠ درهماً
- تونس دينار
- الجزائر ١٥ ديناراً
- إيران ١٠٠٠٠ ريال
- بريطانيا جنيهان ونصف
- فرنسا ٣٠ فرنكاً
- ألمانيا ١٠ ماركات
- سويسرا ١٠ فرنكات
- هولندا ١٠ فلورنات
- إيطاليا ٥٠٠٠٠ ليرة
- أمريكا ٥ دولارات
- كندا ٤ دولارات
- أوستراليا ٦ دولارات
- الدول الأوربية والأمريكية الأخرى ٥ دولارات

لبنان - بيروت - الحمراء ص.ب. ١١٣/٦١٥٩
P.O.Box 113/6159 Hamra -Beirut-Lebanon
E-mail: albasaer@gawab.com